

موسوعة قوانين النشأين الاجنماعى

للعمال واصحاب الاعمال وغيرهم والادخار والمعاشات
الاستثنائية والعسكرية والقرارات الوزارية المنفذة لها

اعداد

محمد فهد امين

المحامى بالنقض والادارية العليا
ماجستير فى العلوم السياسية - جامعة القاهرة

١

الناشر
عالم الكتب
٣٨ شارع عبد الحامى ثروت - القاهرة
ت: ٥١٤٠١



٠١١١٤

موسوعة قوانين التأمين الاجتماعي

للعمال وأصحاب الأعمال وغيرهم
والإدخار والمعاشات الاستثنائية والعسكرية
والقرارات الوزارية المنفذة لها

١

إعداد
محمد فتحي أمين
المحامي بالنقض

الناشر
عالم الكتب
٢٨ شارع عبد السلام، شروق، القاهرة
ت: ٥١٤٠١

قانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ (١)
بإصدار قانون التأمين الاجتماعى
المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ (٢)

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - يعمل فيما يتعلق بنظام التأمين الاجتماعى بأحكام القانون المرافق .

مادة ٢ - يحل هذا القانون محل التشريعات الآتية :

١ - الأمر الصادر فى ٢٦ من ديسمبر سنة ١٨٥٤ بشأن المعاشات المدنية .

٢ - الأمر الصادر فى ١١ من يناير سنة ١٨٧١ بشأن المعاشات المدنية .

٣ - الأمر الصادر فى ٢١ من يونيه سنة ١٨٨٧ بشأن المعاشات المدنية .

٤ - القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ بشأن المعاشات المدنية .

٥ - القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ بشأن المعاشات المدنية .

٦ - القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٤ بتعديل لائحة التقاعد للعلماء المدرسين والعلماء الموظفين بالأزهر .

٧ - القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ بشأن جواز الجمع بين مرتب الوظيفة العامة والمعاش المستحق قبل التعيين فيها .

٨ - القانون رقم ١ لسنة ١٩٦٢ بشأن صرف مرتب أو أجر أو معاش ثلاثة شهور عند وفاة الموظف أو المستخدم أو صاحب المعاش .

٩ - القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٢ بشأن عدم جواز الجمع بين مرتب الوظيفة فى الشركات التى تساهم فيها الدولة وبين المعاش المستحق قبل التعيين فيها .

١٠ - القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفى الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين .

(١) الجريدة الرسمية فى ٢٨/٨/١٩٧٥ - العدد ٢٥ تابع .

(٢) الجريدة الرسمية فى ٣٠/٤/١٩٧٧ - العدد ١٧ مكرر (١) .

١١ - القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٤ بمنح معاشات للموظفين والمستخدمين الذين انتهت خدمتهم قبل أول أكتوبر سنة ١٩٥٦ ولم يحصلوا على المعاش .

١٢ - القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون التأمينات الاجتماعية .

١٣ - القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٤ في شأن التأمين الصحي للعاملين في الحكومة وهيئات الادارة المحلية والهيئات العامة والمؤسسات العامة .

١٤ - لائحة صندوق المعاشات للمستخدمين الداخلين في هيئة العمال بلدية الاسكندرية الصادرة سنة ١٩٣٠ .

١٥ - قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٥ لسنة ١٩٦٨ بشأن قواعد الجمع بين المرتب أو المكافأة أو المعاش .

مادة ٣ - تتولى الجهات التي كانت تقوم بتطبيق التشريعات المشار اليها في المادة الثانية صرف الحقوق التي كانت مقررة بتلك التشريعات والحقوق التي يقررها القانون المرافق لأصحاب المعاشات والمستحقين الذين كانوا معاملين بتلك التشريعات قبل العمل بأحكامه .

وتلتزم تلك الجهات بأداء الحقوق المشار اليها بالفقرة السابقة على حساب الخزانة العامة (١) .

مادة ٤ - يستمر العمل بالمزايا المقررة في القوانين والأنظمة الوظيفية للعاملين بكادرات خاصة .

كما يستمر العمل بالقرارات واللوائح الصادرة بتنفيذ أحكام التشريعات المشار اليها بالمادة الثانية القائمة في تاريخ العمل بهذا القانون ، فيما لا يتعارض مع أحكامه وذلك لحين صدور القرارات المنصوص عليها فيه .

مادة ٥ - على وزير التأمينات اصدار اللوائح والقرارات اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون وذلك خلال ستة أشهر من تاريخ العمل به .

مادة ٦ - يلغى كل حكم يخالف احكام هذا القانون بالنسبة للعاملين بأحكامه .

مادة ٧ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من أول الشهر التالي لتاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

(١) معدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٢ .

قانون التأمين الاجتماعي

الباب الأول

نظام التأمين الاجتماعي ومجال تطبيقه والتعاريف

مادة ١ - يشمل نظام التأمين الاجتماعي التأمينات التالية (١) :

١ - تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة .

٢ - تأمين اصابات العمل .

٣ - تأمين المرض .

٤ - تأمين البطالة .

٥ - تأمين الرعاية الاجتماعية لأصحاب المعاشات .

مادة ٢ - تسري أحكام هذا القانون على العاملين من الفئات الآتية (٢) :

(أ) العاملون المدنيون بالجهات الإدارية للدولة والهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لأي من هذه الجهات وغيرها من الوحدات الاقتصادية بالقطاع العام .

(ب) العاملون الخاضعون لأحكام قانون العمل الذين تتوافر فيهم الشروط الآتية :

١ - أن يكون سن المؤمن عليه ١٨ سنة فأكثر .

٢ - أن تكون علاقة العمل التي تربط المؤمن عليه بصاحب العمل منتظمة ، ويصدر وزير التأمينات قرارا بتحديد القواعد والشروط اللازم توافرها لاعتبار علاقة العمل منتظمة (٣) ، ويستثنى من هذا الشرط عمال المقاولات وعمال الشحن والغريغ .

ومع عدم الإخلال بأحكام الاتفاقيات الدولية التي صدقت عليها جمهورية مصر العربية يشترط لسريان أحكام هذا القانون على الأجانب الخاضعين لقانون العمل ، ألا تقل مدة العقد عن سنة وأن توجد اتفاقية بالمعاملة بالمثل .

(ج) المشتغلون بالأعمال المتعلقة بخدمة المنازل فيما عدا من يعمل منهم داخل المنازل الخاصة الذين يصدر بتحديدهم قرار ما وزير التأمينات (٤) .

مادة ٣ - استثناء من أحكام المادة (٢) تسري أحكام هذا القانون على

(١) حذف القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ كلمة (ضد) من مسميات التأمينات بالمادة السابعة منه .

(٢) معدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ .

(٣) صدر قرار وزير التأمينات رقم ٢٢٥ لسنة ١٩٧٥ ثم القرار رقم ٢٨٦ لسنة ١٩٧٦

(٤) صدر قرار وزير التأمينات رقم ١٤٩ لسنة ١٩٧٧ .

العاملين الذين سبق التأمين عليهم وفقا لقوانين التأمينات الاجتماعية والتأمين والمعاشات المشار اليها بالمادة الثانية من قانون الاصدار .
كما تسرى احكام تأمين اصابات العمل على العاملين الذين تقل اعمارهم عن ١٨ سنة والمتدرجين والتلاميذ الصناعيين والطلاب المشتغلين في مشروعات التشغيل الصيفي .

مادة ٤ - يكون التأمين وفقا لاحكام هذا القانون في الهيئة المختصة الزاميا ، ولا يجوز تحميل المؤمن عليهم اى نصيب في نفقات التأمين الا فيما يرد به نص خاص .

مادة ٥ - في تطبيق احكام هذا القانون يقصد :
(ا) بالهيئة المختصة : الهيئة العامة للتأمين والمعاشات او الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بحسب الاحوال .
(ب) بمجلس الادارة : مجلس ادارة الهيئة العامة للتأمين والمعاشات او الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بحسب الاحوال .

(ج) بالمؤمن عليه : العامل الذى تسرى عليه احكام هذا القانون وصاحب المعاش المنتفع بتأمين المرض .
(د) بصاحب العمل : كل من يستخدم عاملا او اكثر من الخاضعين لاحكام هذا القانون .

(هـ) باصابة العمل : الاصابة بأحد الامراض المهنية المبينة بالجدول رقم (١) المرافق ، او الاصابة نتيجة حادث وقع اثناء تأدية العمل او بسببه ، وتعتبر الاصابة الناتجة عن الاجهاد او الارهاق من العمل اصابة عمل متى توافرت فيها الشروط والقواعد التى يصدر بها قرار من وزير التأمينات بالاتفاق مع وزير الصحة (١) . ويعتبر فى حكم ذلك كل حادث يقع للمؤمن عليه خلال فترة ذهابه لمباشرة عمله او عودته منه بشرط أن يكون الذهاب أو الاياب دون توقف أو تخلف أو انحراف عن الطريق الطبيعى .

(و) بالمصاب : من اصاب باصابة عمل .
(ز) بالمريض من اصاب بمرض أو حادث غير اصابة عمل .
(ح) بالعجز الكامل : كل عجز من شأنه أن يحول كلية وبصفة مستديمة بين المؤمن عليه وبين مزاولة اية مهنة أو عمل يتكسب منه . ويعتبر فى حكم ذلك حالات فقد البصر فقدا كلياً ، أو فقد اللراعين ، أو فقد الساقين ، أو فقد ذراع واحدة وساق واحدة ، وحالات الامراض

(١) صدر قرار وزير التأمينات رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ .

العقلية ، وحالات الأمراض المزمنة والمستعصية التي يصدر بتحديدتها قراراً من وزير التأمينات بالاتفاق مع وزير الصحة (١) .

(ط) (٢) بالأجر : ما يحصل عليه المؤمن عليه من مقابل تقدي لقضاء عمله الأصلي سواء أكان هذا المقابل محدداً بالمدة أم بالانتاج أم بهما معا .

ويدخل في حساب الأجر العمولات ، والوهبة متى كانت تستحق طبقاً لقواعد منضبطة وفقاً لما يحدده وزير التأمينات (٣) ، وكذلك البدلات التي تحدد بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على ما يعرضه وزير التأمينات ، ولا تدخل في حساب الأجر الأجور الإضافية والمنح والمكافآت التشجيعية ونصيب المؤمن عليه من الأرباح .

(ي) (٤) بالعاجز عن الكسب - كل شخص مصاب بعجز يحول كلية بينه وبين العمل أو ينقص قدرته على العمل بواقع ٥٠٪ على الأقل ويشترط أن يكون هذا العجز ناشئاً بال ميلاد أو نتيجة حادث أو مرض يصاب به الشخص قبل سن الستين .

الباب الثاني

انشاء الصناديق وتمويلها وادارتها

مادة ٦ - ينشأ صندوقان للتأمينات المنصوص عليها في المادة (١) على الوجه الآتي :

١ - صندوق للتأمينات للعاملين بالجهاز الإداري للدولة وبالهيئات العامة .

٢ - صندوق للتأمينات للعاملين بالمؤسسات العامة وبالوحدات الاقتصادية وبالقطاعين التعاوني والخاص (٥) .

مادة ٧ - تتكون أموال كل من الصندوقين المشار إليهما بالمادة (٦) من الموارد الآتية :

١ - الاشتراكات التي يؤديها أصحاب الأعمال عن العاملين لديهم سواء الحصة التي يلتزم بها صاحب العمل أو الحصة التي يلتزم بها المؤمن عليه

(١) صدر قرار وزير التأمينات رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٦ .

(٢) معدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ .

(٣) صدر قرار وزير التأمينات رقم ١٥٤ لسنة ١٩٧٧ .

(٤) مضافة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ .

(٥) معدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ .

وقد أُلغى التعديل الفقرة الأخيرة من المادة (٦) وكانت تنص على أنه « يتفرع من كل من الصندوقين المذكورين حساب لكل نوع من أنواع التأمينات المشار إليه » .

وفقا لأحكام هذا القانون (٨) .

٢ - المبالغ التى تؤدىها الخزانة العامة لحساب تأمين الشبهوخته والعجز والوفاة (٣) .

٢ - المبالغ التى تؤدىها الخزانة العامة ، أو صاحب العمل ، أو المؤمن عليهم لحساب مدد الخدمة السابقة ضمن مدة الاشتراك فى التأمين .
٤ - الرسوم التى يؤدىها أصحاب الأعمال أو المؤمن عليهم وفقا لأحكام هذا القانون .

٥ - حصيلة استثمار أموال الصندوق .

٦ - المبالغ الاضافية وفوائد التأخير المستحقة وفقا لأحكام هذا القانون .

٧ - الموارد الأخرى الناتجة عن نشاط الصندوق .

٨ - الإعانات والتبرعات والهبات التى يقرر مجلس الإدارة قبولها .

مادة ٨ - يفحص المركز المالى لكل من الصندوقين مرة على الأقل كل خمس سنوات تبدأ من تاريخ آخر فحص تم قبل العمل بهذا القانون ، وذلك بمعرفة خبير اكتوبرى أو أكثر .

ويجب ان يتناول هذا الفحص قيمة الالتزامات القائمة ، فإذا تبين وجود عجز فى أموال الصندوق ولم تكف الاحتياطات والمخصصات المختلفة لتسويته ، التزمت الخزانة العامة بإدائه ، وعلى الخبير أن يوضح فى هذه الحالة أسباب العجز والوسائل الكفيلة بتلافيه .

أما إذا تبين من التقدير وجود مال زائد فيرحل هذا المال الى حساب خاص ، ولا يجوز التصرف فيه الا بموافقة مجلس الإدارة ، وفى الأغراض الآتية :

١ - تسوية كل أو بعض العجز الذى سدده الخزانة العامة طبقا للفقرة السابقة .

٢ - تكوين احتياطي عام واحتياطات خاصة للأغراض المختلفة .

٣ - زيادة المعاشات على ضوء الأسعار القياسية وذلك بنسبة يحددها قرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض وزير التأمينات .

مادة ٩ - تتولى الهيئة العامة للتأمين والمعاشات إدارة الصندوق المشار اليه بالبند (١) من المادة (٦) .

كما تتولى الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية إدارة الصندوق المشار اليه بالبند (٢) من المادة (٦) .

وتعتبر كل من الهيئتين المذكورتين هيئة عامة لها الشخصية الاعتبارية، وتتبع وزير التأمينات ، وتكون لها ميزانية خاصة ضمن الميزانية العامة للدولة .

مادة ١٠ - يكون لكل من الهيئتين المشار اليهما بالمادة (٩) مجلس ادارة يصدر بتشكيله وتعيين رئيسه وطريقة اختيار أعضائه وتحديد مكافآتهم قرار من رئيس الجمهورية .

ويمثل العمال في مجلس ادارة الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بأربعة أعضاء يتم ترشيحهم من الاتحاد العام للعمال كما يمثل أصحاب الأعمال بالمجلس المذكور رئيس اتحاد الفرف التجارية ورئيس اتحاد الصناعات المصرية .

مادة ١١ - مجلس ادارة الهيئة المختصة هو السلطة العليا المهيمنة على شئونها وتصريف أمورها ، وله على الأخص ما يأتي :

١ - إصدار القرارات واللوائح الداخلية المتعلقة بالشئون المالية والإدارية والفنية للهيئة وذلك دون التقيد بالقواعد والنظم الحكومية ، ودون الرجوع الى وزارة المالية .

٢ - دراسة الخطط وأقرار مشروع الموازنة التخطيطية للهيئة .

٣ - دراسة تقارير المتابعة وتقييم الأداء الدورية وإصدار القرارات اللازمة لرفع مستوى الأداء .

٤ - أقرار ميزانية الهيئة وحساباتها الختامية السنوية ، ومركزها المالي .

٥ - دراسة التشريعات الخاصة بالتأمين الاجتماعي .

٦ - تعيين الخبراء الاكتواريين لفحص واعداد المركز المالي .

٧ - أقرار المسائل المالية والإدارية والفنية التي تقضى القوانين والقرارات واللوائح باختصاص المجلس بها .

ويجوز لمجلس الادارة أن يشكل من بين أعضائه لجنة أو أكثر يعهد اليها بعض اختصاصاته وللمجلس أن يفوض رئيس مجلس الادارة أو أحد مديري الهيئة في بعض اختصاصاته ، وللمجلس أن يعهد الى أحد أعضائه أو أحد المديرين في القيام بمهمة محددة .

مادة ١٢ - يجوز لمجلس الادارة تشكيل لجان استشارية ، لمعاونته في أداء مهامه .

مادة ١٣ - ترفع قرارات مجلس الادارة الى الوزير لاعتمادها ، وذلك فيما يتعلق بالبنود (١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥) من المادة (١١) .

مادة ١٤ - يمثل رئيس مجلس الادارة الهيئة أمام القضاء وفي صلاتها بالغير ، ويتولى الاختصاصات الآتية :

- ١ - تنفيذ قرارات مجلس الإدارة .
 - ٢ - إدارة الهيئة وتطوير نظام العمل بها ومتابعته .
 - ٣ - دراسة وإقرار المسائل المالية والإدارية والفنية التي تقضى القوانين والقرارات واللوائح باختصاصه بها .
 - ٤ - عرض مشروع ميزانية الهيئة وحساباتها الختامية على مجلس الإدارة خلال ستة أشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية ، مع تقرير عن متابعة أعمال الهيئة وتقييم أدائها .
 - ٥ - إبلاغ الجهات المختصة بمشروع الحساب الختامي للهيئة خلال شهر من تاريخ موافقة مجلس الإدارة عليه .
 - ٦ - موافاة الوزارة وأجهزة الدولة بما تطلبه من بيانات وتقارير عن الهيئة .
- ويجوز لرئيس مجلس الإدارة أن يفوض في بعض اختصاصاته مديري الهيئة .
- مادة ١٥ -** يندب وزير التأمينات من يحل محل رئيس مجلس الإدارة في حالة غيابه أو خلو منصبه .
- وللوزير أن يفوض في بعض اختصاصاته المنصوص عليها في هذا القانون مجلس الإدارة أو رئيسه (١) .
- مادة ١٦ -** يتولى الإشراف على أعمال الحسابات بالهيئة المختصة مسئولون ماليون من بين العاملين بها تخطر بهم وزارة المالية ، ويكون لهم - دون غيرهم - حق التوقيع على الشيكات وأذون الصرف .
- وتطبق على موازنة الهيئة المختصة أحكام القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة ، فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا القانون .

الباب الثالث

تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة (٣)

الفصل الأول

التمويل

- مادة ١٧ -** يمول تأمين الشيخوخة والعجز والوفاء مما يأتي :

- (١) صدر قرار وزير التأمينات رقم ١٦٧ لسنة ١٩٧٧ .
- (٢) الباب الثالث معدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ وانظر م ١٩ من القانون المذكور.

- ١ - الحصة التي يلتزم بها صاحب العمل بواقع ١٥٪ من اجور المؤمن عليهم لديه شهريا .
- ٢ - الحصة التي يلتزم بها المؤمن عليه بواقع ١٠٪ من أجره شهريا .
- ٣ - المبالغ التي تلتزم بها الخزانة العامة بواقع ١٪ من الاجور الشهرية للمؤمن عليهم وتؤدي الى الهيئة المختصة في اول الشهر التالي لتاريخ الاستحقاق .
- ٤ - القيمة الرأسمالية للحقوق التي يؤديها الصندوق بالنيابة عن الصندوق الآخر أو الخزانة العامة .
- ٥ - المبالغ المستحقة لحساب مدة الاشتراك في قوانين التأمينات الاجتماعية والتأمين والمعاشات .
- ٦ - المبالغ المستحقة لحساب المدد السابقة على الاشتراك في أنظمة التأمينات الاجتماعية أو التأمين والمعاشات وتشمل :
(١) المبالغ التي تلتزم بها الخزانة العامة عن المدد السابقة على تاريخ بدء العمل بأنظمة التأمين والمعاشات .
(ب) مكافآت نهاية الخدمة القانونية بالنسبة للمؤمن عليهم الذين يخضعون لقوانين العمل ويؤديها صاحب العمل للهيئة المختصة عند انتهاء خدمة المؤمن عليه وفقا لما يأتي :
١ - المكافآت المستحقة عن مدد الخدمة السابقة على الاشتراك في نظام التأمينات الاجتماعية محسوبة وفقا للفقرة الثانية من المادة (٢) والمادة (٧٣) من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون العمل .
٢ - الفرق بين المكافأة المستحقة محسوبة على الوجه المبين بالبنود السابق وبين الناتج من اشتراكات صاحب العمل في الهيئة المختصة ان وجد ، وذلك عن مدة الاشتراك حتى ٣١/١٢/١٩٦١ .
وتحسب المكافأة المشار اليها على اساس الأجر الأخير للمؤمن عليه في تاريخ انتهاء الخدمة .
وبالنسبة للمؤمن عليهم الذين حولت أجورهم من اليومية الى الشهرية اعتبارا من ١٩٥٩/٤/٧ يراعى عند حساب المكافأة عن مدة العمل باليومية ان يقسم الأجر الشهري في تاريخ انتهاء الخدمة على عدد الأيام التي تم على أساسها تحويل الأجر اليومي الى أجر شهري .
- ٧ - المبالغ التي يؤديها المؤمن عليهم مقابل الاشتراك عن مدد العمل السابقة أو حسابها .
- ٨ - ريع استثمار أموال هذا التأمين .

الفصل الثاني في المعاشات والتعويضات

مادة ١٨ - يستحق المعاش في الحالات الآتية :

١ - انتهاء خدمة المؤمن عليه لبلوغه سن التقاعد المنصوص عليه بنظام التوظيف المعامل به أو لتجاوزه سن الستين بالنسبة للمؤمن عليهم المنصوص عليهم بالبندين (ب) و (ج) من المادة (٢) ، وذلك متى بلغت مدة اشتراكه في التأمين ١٢٠ شهرا على الأقل (١) .

٢ - انتهاء خدمة المؤمن عليه للفصل بقرار من رئيس الجمهورية أو بسبب الفاء الوظيفة بالنسبة للمؤمن عليهم المنصوص عليهم بالبند (١) من المادة (٢) وذلك متى بلغت مدة اشتراكه في التأمين ١٨٠ شهرا على الأقل .

٣ - انتهاء خدمة المؤمن عليه للوفاة ، أو العجز الكامل ، أو العجز الجزئي المستديم متى ثبت عدم وجود عمل آخر له لدى صاحب العمل ، وذلك إيا كانت مدة اشتراكه في التأمين .

ويثبت عدم وجود عمل آخر بقرار من لجنة تشكل برئاسة مدير مديرية العمل أو من ينوبه وعضوية ممثل عن العمال تختاره اللجنة النقابية أو النقابة العامة المختصة وممثل عن صاحب العمل .
وتحدد بقرار من وزير القوى العاملة بالاتفاق مع وزير التأمينات قواعد واجراءات عمل هذه اللجنة .

٤ - وفاة المؤمن عليه أو ثبوت عجزه كاملا خلال سنة من تاريخ انتهاء خدمته وبشرط عدم تجاوزه السن المنصوص عليها بالبند (١) وعدم صرفه تعويض الدفعة الواحدة ، وذلك إيا كانت مدة اشتراكه في التأمين .

وإذا كان المؤمن عليه من غير الخاضعين لقوانين أو لوائح توظيف أو لاتفاقات جماعية فيشترط لاستحقاق المعاش في الحالتين (٣ و ٤) أن يكون للمؤمن عليه مدة اشتراك في التأمين لا تقل عن ثلاثة أشهر متصلة أو ستة أشهر متقطعة .

٥ - انتهاء خدمة المؤمن عليه لغير الأسباب المنصوص عليها بالبند (١ و ٢ و ٣) متى كانت مدة اشتراكه في التأمين (٢٤٠) شهرا على الأقل .

(١) يعمل بالبند (١) من المادة ١٨ من ١٩٧٧/٥/١ (م ١٩ من ق ١٥٧/٢) ولاقت مدة الاشتراك في التأمين المطلوبة لاستحقاق المعاش ١٨٠ شهرا في القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٥

ويجوز تخفيض السن المنصوص عليها في البند (١) بالنسبة للمؤمن عليهم العاملين في الأعمال الصعبة أو الخطرة التي تحدد بقرار من رئيس الجمهورية بناء على ما يفرضه وزير التأمينات ويجب أن يتضمن هذا القرار ما يأتي :

- (١) تحديد السن المذكورة بالنسبة لكل من تلك الأعمال .
(ب) رفع النسب التي يحسب على أساسها المعاش بالقدر الذي يعرض المؤمن عليه عن تخفيض السن .
(ج) زيادة نسبة الاشتراكات لمواجهة الأعباء الناتجة عن المزايا التي تقتدر للعاملين المشار اليهم وتحديد من يتحمل هذه الزيادة .
- مادة ١٩ - يسوى المعاش في غير حالات العجز والوفاة على أساس المتوسط الشهري لأجور المؤمن عليه التي أدت على أساسها الاشتراكات خلال السنتين الأخيرتين من مدة اشتراكه في التأمين أو خلال مدة اشتراكه في التأمين أن قلت عن ذلك .

وفي حالات طلب صرف المعاش للعجز أو الوفاة يسوى المعاش على أساس المتوسط الشهري للأجور التي أدت على أساسها الاشتراكات خلال السنة الأخيرة من مدة الاشتراك في التأمين ، أو مدة الاشتراك في التأمين أن قلت عن ذلك .

واستثناء من حكم الفقرتين السابقتين يسوى المعاش المستحق وفقاً لأحكام هذا التأمين للمؤمن عليهم الموجودين بالخدمة في تاريخ العمل بهذا القانون الذين كانوا معاملين بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ على أساس الأجر المنصوص عليه فيه إذا كان ذلك يحقق لهم معاشاً أفضل .
ويراعى في حساب المتوسط الشهري للأجور ما يلي :

- ١ - يعتبر الشهر الذي انتهت فيه الخدمة شهراً كاملاً .
- ٢ - إذا تخللت فترة المتوسط مدد لم يحصل فيها المؤمن عليه على أجره عنها كله أو بعضه حسب المتوسط على أساس كامل الأجر .
- ٣ - يراعى في حساب المتوسط بالنسبة للمؤمن عليهم غير الخاضعين في تحديد أجورهم لقوانين أو لوائح التوظيف أو لاتفاقات جماعية ألا يجاوز الفرق زيادة أو نقصاً بين أجر المؤمن عليه في نهاية الخمس السنوات الأخيرة من مدة الاشتراك في التأمين أو بين أجره في نهاية مدة اشتراكه في التأمين أن قلت عن ذلك وأجره في بدايتها عن ٤٠٪ فإذا زاد الفرق عن هذا الحد فلا تدخل الزيادة في متوسط الأجر الذي يسوى على أساسه المعاش ، ولا يسرى هذا الحكم على حالات

استحقاق المعاش المنصوص عليها بكل من البندين (٣ و ٤) من المادة (١٨) أو بالمادة (٥١) والمادة (٥٢) .

وفي حالة صدور قوانين يترتب عليها تعديل بالزيادة بأثر رجعي في الأجر المستحق للمؤمن عليه أو صاحب المعاش بالجهاز الإداري للدولة أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو الوحدات الاقتصادية التابعة لأي منها أو بغيرها من الوحدات الاقتصادية بالقطاع العام فتكون تسوية المعاش على أساس الأجور المستحقة طبقاً لهذه القوانين وتصرف فروق المعاش اعتباراً من التاريخ الذي تحدده تلك القوانين لصرف هذه الفروق أو من تاريخ انتهاء الخدمة أي التاريخين الحق ، وتحمل الخزنة العامة بالفروق بين المعاش الذي تمت تسويته على أساس الأجر المسدد عنه الاشتراك والمعاش الذي تمت تسويته على أساس الأجر المستحق طبقاً للقوانين المذكورة .

مادة ٢٠ - يسوى المعاش بواقع جزء واحد من خمسة وأربعين جزءاً من الأجر المنصوص عليه في المادة السابقة عن كل سنة من سنوات مدة الاشتراك في التأمين ، وذلك بحد أقصى مقداره ٨٠٪ من هذا الأجر . على أنه بالنسبة للمعاشات التي لا تتجاوز قيمتها ثلاثين جنيهاً شهرياً فيكون حداً أقصى ١٠٠٪ من الأجر المشار إليه بالفقرة السابقة أو ثلاثين جنيهاً شهرياً أيهما أقل .

وفي الحالات التي تقضى فيها القوانين والقرارات الصادرة تنفيذاً لها بتسوية المعاش على غير الأجر المنصوص عليه بهذا القانون ينسب الحد الأقصى إلى الأجر الذي سوي على أساسه المعاش مع مراعاة عدم تجاوز قيمة المعاش الأجر الذي أدى عنه الاشتراك الأخير ، وتحمل الخزنة العامة بالفروق بين هذا الحد والحدود القصوى المشار إليها في الفقرتين السابقتين . وفي جميع الأحوال يتعين ألا يزيد الحد الأقصى للمعاش الشهر على (١٦٦) جنيهاً و (٦٧٠) مليماً (مائة وستة وستون جنيهاً ومستمائة وسبعون مليماً)

مادة ٢١ - مدة اشتراك المؤمن عليه في التأمين هي :

١ - المدة التي تبدأ من تاريخ الانتفاع بأحكام هذا القانون أو من تاريخ بدء الانتفاع بقوانين التأمين والمعاشات أو بقوانين التأمينات الاجتماعية بحسب الأحوال ، والمدد التي قررت تلك القوانين ضمنها لمدة الاشتراك .

٢ - المدد التي ضمت لمدة اشتراك المؤمن عليه في التأمين بناءً على طلبه .

٣ - مدد البعثة العلمية الرسمية التي تلى التعليم الجامعى أو العالى
الجائز حسابها ضمن مدة الخدمة أو التي روعيت في تقدير الأجر
ويشترط لحساب المدد المشار إليها ألا يكون المؤمن عليه قد صرف
عنها حقوقه التقاعدية أو التأمينية .

ويجبر كسر الشهر شهرا في مجموع حساب المدد المشار إليها ، كما
يجبر كسر السنة سنة كاملة في هذا المجموع اذا كان من شأن ذلك
استحقاق المؤمن عليه معاشا .

مادة ٢٢ - تضاف مدة افتراضية لمدة الاشتراك في التأمين لتقدير
المعاش المستحق وفقا للبندين (٣ و ٤) من المادة (١٨) مقدارها ثلاث
سنوات بشرط ألا تزيد على المدة الباقية لبلوغ المؤمن عليه السن المنصوص
عليها بالبند (١) من المادة المذكورة ، وإذا كان المعاش يقل بعد اضافة
هذه المدة عن ٥٠٪ من الأجر الذى سوى على أساسه رفع الى هذا القدر
ويزاد المعاش في هذه الحالات بما يساوى نصف الفرق بينه وبين
الحد الأقصى المنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة (٢٠) .
وتسرى احكام هذه المادة في حالة طلب صرف المعاش المستحق
وفقا للحالتين رقمى (٥٢) من المادة (١٨) لثبوت العجز الكامل أو
وقوع الوفاة خلال سنة من تاريخ انتهاء الخدمة بشرط ألا يكون المؤمن
عليه قد بلغ السن المنصوص عليها بالبند (١) من المادة المذكورة في تاريخ
ثبوت العجز أو وقوع الوفاة ، والا يكون قد صرف معاشه قبل ثبوت
العجز أو وقوع الوفاة .

مادة ٢٣ - يخفض المعاش المستحق لتوافر الحالة المنصوص عليها
في البند (٥) من المادة (١٨) بنسبة تقدر تبعا لسن المؤمن عليه في تاريخ
استحقاق الصرف ووفقا للجدول رقم (٨) المرافق .

ولا يخفض المعاش في حالة طلب صرفه للوفاة أو ثبوت العجز الكامل
إذا لم يكن المؤمن عليه قد صرفه قبل ذلك .

مادة ٢٤ - إذا قل المعاش المستحق في الحالات المنصوص عليها
بالبندين (١ و ٢) من المادة (١٨) عن ٥٠٪ من الأجر الذى سوى على
أساسه المعاش رفع الى هذا القدر وذلك متى بلغت مدة اشتراك المؤمن
عليه في التأمين ٢٤٠ شهرا على الأقل .

ويكون الحد الأدنى لمعاش المؤمن عليه في جميع الحالات المنصوص
عليها بمادة (١٨) تسعة جنيهات شهريا بما في ذلك اعانة غلاء المعيشة
المنصوص عليها بالمادة (١٦٥) .

وترفع المعاشات المستحقة قبل تاريخ العمل بهذا القانون وفقا لتأمين الشيخوخة والعجز والوفاة الى القدر المنصوص عليه بالفقرة السابقة وتتحمل الخزانة العامة بقيمة هذه الزيادة (١)

مادة ٢٥ - يستحق المعاش من اول الشهر الذى نشأ فيه سبب الاستحقاق فيما عدا المعاش المخفض فيستحق من اول الشهر الذى انتهت فيه خدمة المؤمن عليه ما لم يكن قد طلب الصرف على اساس نسبة تخفيض اقل فيستحق من اول الشهر الذى ستحدد على اساسه نسبة التخفيض .

وتحسب كسور القرش قرشا في كل ما يتعلق بحساب الحقوق التى يقررها هذا القانون .

مادة ٢٦ - اذا زادت مدة الاشتراك فى التأمين على ست وثلاثين سنة او القدر المطلوب لاستحقاق الحد الاقصى للمعاش الذى يتحمل به الصندوق ايها اكبر ، استحق المؤمن عليه تعويضا من دفعة واحدة يقدر بواقع ١٥ ٪ من الاجر السنوى عن كل سنة من السنوات الزائدة . ويقصد بالاجر السنوى المتوسط الشهري للاجر الذى سدد عنه الاشتراك خلال السنتين الاخيرتين مضروبا فى اثنى عشر ، ويراعى فى حساب هذا المتوسط القواعد المنصوص عليها بالفقرة الرابعة من المادة (١٩) .

وعند حساب المدة المستحق عنها هذا التعويض تستبعد من مدة الاشتراك فى التأمين المدد الآتية :

- ١ - المدة المنصوص عليها بالمادة (٢٢) .
- ٢ - المدد التى حسبت وفقا للمادة (٢٤) .
- ٣ - المدد التى تقضى القوانين والقرارات باضافتها لمدة الاشتراك فى التأمين وذلك ما لم تنص القوانين على استحقاق هذا التعويض عن هذه المدد .

ويصرف هذا المبلغ فى حالة وفاة المؤمن عليه او صاحب المعاش قبل حرقه وفقا للقواعد المنصوص عليها بالبند (١٠) من المادة (٢٧) .

ويجوز لصاحب المعاش والمستحقين ان يستبدلوا بكل مبلغ التعويض او بجزء منه معاشا يحسب بواقع ١/٧٥ من كل سنة من السنوات الزائدة

(١) تصرف الفروق الناتجة من رفع الحد الأدنى للمعاش اعتبارا من ١/١/١٩٧٧ (١٩٢)

ق ٢٥ لسنة ١٩٧٧) .

ويضاف المعاش المستحق ويعتبر جزءاً منه مع مراعاة عدم تجاوز مجموع المعاشين الحد الأقصى المنصوص عليها بالفقرة الرابعة من المادة (٢٠) .
ولا يجوز تقرير معاش استثنائي في حالة صرف هذا التعويض دون استبداله كاملاً بمعاش .

مادة ٢٧ - مع عدم الإخلال بحكم البند (٤) من المادة (١٨) إذا انتهت خدمة المؤمن عليه ولم تتوافر فيه شروط استحقاق المعاش استحق تعويض الدفعة الواحدة ويحسب بنسبة ١٥٪ من الأجر السنوي عن كل سنة من سنوات مدة الاشتراك في التأمين .

ويقصد بالأجر السنوي متوسط الأجر الشهري الذي سدد عنه الاشتراك خلال السنتين الأخيرتين أو مدة الاشتراك في التأمين ان قلت عن ذلك مضروباً في اثني عشر ، ويراعى في حساب هذا المتوسط القواعد المنصوص عليها بالفقرة الرابعة من المادة (١٩) .

ويصرف هذا التعويض في الحالات الآتية :

- ١ - بلوغ المؤمن عليه سن الستين .
- ٢ - مغادرة الأجنبي للبلاد نهائياً أو اشتغاله في الخارج بصفة دائمة أو التحاقه بالبعثة الدبلوماسية في سفارة أو قنصلية دولته .
- ٣ - هجرة المؤمن عليه .
- ٤ - الحكم نهائياً على المؤمن عليه بالسجن مدة عشر سنوات فأكثر . أو بقدر المدة الباقية لبلوغه سن الستين أيهما أقل .
- ٥ - إذا نشأ لدى المؤمن عليه خلال مدة سجنه عجز جزئي مستديم يمنعه من مزاولة العمل .
- ٦ - فصل المؤمن عليه بقرار من رئيس الجمهورية .
- ٧ - انتظام المؤمن عليه في سلك الرهينة .
- ٨ - التحاق المؤمن عليه بالعمل في إحدى الجهات المستثناة من تطبيق أحكام هذا القانون بالشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من وزير التأمينات .
- ٩ - عجز المؤمن عليه عجزاً كاملاً .

١٠ - وفاة المؤمن عليه ، وفي هذه الحالة تصرف المبالغ المستحقة بأكملها إلى مستحقي المعاش عنه حكماً موزعة عليهم بنسبة أنصبتهم في المعاش فإذا لم يوجد سوى مستحق واحد للمعاش أدت إليه هذه المبالغ بالكامل ، فإذا لم يوجد أي مستحق للمعاش صرفت للورثة الشرعيين .

وفي الحالات المنصوص عليها بالبند (١ و ٩ و ١٠) يكون للمؤمن عليه أو للمستحقين عنه حق الخيار بين صرف مبلغ التعويض المستحق مضافا اليه ربع استثمار مقداره ٤٥٪ عن عدد السنوات الكاملة من تاريخ انتهاء الخدمة حتى تاريخ استحقاق الصرف أو استبدال معاش محسوب وفقا للجدول رقم (٩) المرافق على أساس سن المؤمن عليه في تاريخ انتهاء الخدمة بمبلغ التعويض المستحق ولا تسرى في شأن هذا المعاش الاحكام المنصوص عليها بالمادة (٢٤) وبالمادة (١٦٥) .

مادة ٢٨ - يجوز للمؤمن عليه في الحالات المنصوص عليها بالبندين (٣ و ٢) من المادة (٢٧) أن يختار بين الحصول على تعويض الدفعة الواحدة أو الحصول على المعاش وذلك متى كانت مدة اشتراكه في التأمين تعطيه الحق في المعاش .

كما يجوز لصاحب المعاش في الحالات المشار اليها بالفقرة السابقة التنازل عن حقه في المعاش وصرف تعويض الدفعة الواحدة على أن يخصم منه قيمة ما صرفه من معاش ولا يجوز له ذلك الا مرة واحدة .

مادة ٢٩ - اذا عاد المهاجر للاقامة بالبلاد نهائيا والتحق بعمل يخضعه لاحكام هذا القانون خلال سنتين من تاريخ الهجرة التزم برد ما صرف اليه من تعويض الدفعة الواحدة وفقا لاحكام المادتين (٢٧ و ٢٨) اما دفعة واحدة خلال سنة من تاريخ العودة او بالتقسيط وفقا لاحكام المادة (١٤٤) وتحسب المدة التي صرف عنها التعويض ضمن مدة اشتراكه في التأمين .

ريسرى حكم الفقرة السابقة في شأن الحالات السابقة على تاريخ العمل بهذا القانون على أن يكون ميعاد رد المبالغ المذكورة ثلاث سنوات من هذا التاريخ .

مادة ٣٠ - يجوز للمؤمن عليه أو للمستحقين عنه تقسيم مدة اشتراك المؤمن عليه في التأمين عند تقدير المعاش أو التعويض الى مدد منفصلة ، وذلك اذا تفاوتت فيها الأجور التي أدبت عنها الاشتراكات . وذلك بشرط الا تقل المدة المطلوب حسابها منفصلة عن ثلاث سنوات وأن تجاوز نسبة التفاوت في الأجر في نهاية كل مدة ١٠٪ من الأجر في نهاية المدة السابقة .

ولا يجوز طلب تقسيم مدة الاشتراك في التأمين الى اكثر من ثلاث فترات ، وذلك بالإضافة الى المدة الأخيرة من مدة اشتراك المؤمن عليه في التأمين .

وبحسب المعاش أو التعويض عن كل فترة من الفترات المشار اليها في

الفقره السابقة على حدة على اساس الاجر المنصوص عليه بالمادة (١٠) ،
أو (٢٧) بحسب الأحوال مع حساب المدة المنصوص عليها بالبند (١
و ٢ و ٤) من المادة (٣٢) ضمن المدة الأخيرة .
ويربط المعاش النهائي أو يحدد التعويض بقدر مجموع المعاشات
أو التعويضات المستحقة عن مجموع الفترات مع مراعاة الحد الأقصى
للمعاش منسوبا الى ناتج الآتى :

١ - يضرب كل متوسط في مدته محسوبة بواقع ١/٤٥ ويجمع الناتج .
٢ - يقسم الناتج السابق على مجموع المدد .

مادة ٣١ - يسوى معاش المؤمن عليه الذى شغل منصب وزير أو
نائب وزير على اساس آخر اجر تقاضاه بما لا يزيد على الحد الأقصى لاجر
الاشتراك وذلك وفقا للآتى :

أولا : يستحق الوزير معاشا مقداره ١٥٠ جنيها شهريا ونائب الوزير
معاشا مقداره ١٢٠ جنيها شهريا فى الحالات الآتية :

١ - اذا بلغت مدة اشتراكه فى تاريخ انتهاء خدمته كوزير أو نائب
وزير عشرين سنة وكان قد قضى سنة متصلة على الأقل فى احد المنصبين
أو فيهما معا .

٢ - اذا بلغت مدة اشتراكه فى تاريخ انتهاء خدمته كوزير أو نائب
وزير عشر سنوات وكان قد قضى سنتين متصلتين على الأقل فى احد
المنصبين أو فيهما معا .

٣ - اذا بلغت مدة اشتراكه فى تاريخ انتهاء خدمته كوزير أو نائب
وزير خمس سنوات وكان قد قضى أربع سنوات متصلة على الأقل فى
أحد المنصبين أو فيهما معا .

ويستحق من لا تتوافر فيه المدد السابقة وكان قد قضى فى أحد
المنصبين أو فيهما معا مدة ثلاث سنوات متصلة ثلثى المعاش المذكور .
ويراعى فى حساب المدد المنصوص عليها فى هذا البند جبر كسر
الشهر شهرا .

ثانيا : يسوى له معاش عن مدة اشتراكه فى التأمين التى تزيد على
المدد المنصوص عليها فى (أولا) ويضاف الى المعاش المستحق وفقا للبند
المذكور ، على ألا يتجاوز مجموع المعاشين الحد الأقصى لاجر الاشتراك .

ثالثا : اذا لم تبلغ مدة الخدمة التى قضاه فى هذين المنصبين أو
أحدهما القدر المشار اليه بالبند (أولا) استحق معاشا يحسب وفقا لمدة
الاشتراك فى التأمين وعلى اساس آخر اجر تقاضاه فاذا قل المعاش عن ٢٥
جنيها شهريا خير بين المعاش أو تعويض الدفعة الواحدة .

وتتحمل الخزانة العامة بالفرق بين المعاش المحسوب وفقا لهذه المادة والمعاش المحسوب وفقا للنصوص الأخرى .

واستثناء من المادتين (٢٣ و ٢٧) تصرف المعاشات المستحقة وفقا لهذا النص دون تخفيض ، ويستحق صرف تعويض الدفعة الواحدة فور انتهاء الخدمة في حالة اختياره .

الفصل الثالث

قواعد حساب بعض مدد الاشتراك في التأمين

مادة ٣٢ - استثناء من المادتين (٢٠ و ٢٧) تحسب مدد الاشتراك الآتية بواقع ١/٧ في حالة استحقاق المعاش وبواقع ٩٪ في حالة استحقاق تعويض الدفعة الواحدة ، وذلك اذا لم يكن المؤمن عليه قد أدى عنها اشتراكا :

١ - المدد السابقة على تاريخ بدء الانتفاع بقوانين التأمين والمعاشات أو التأمينات الاجتماعية التي قضت تلك القوانين بحسابها ضمن مدة الاشتراك في التأمين .

٢ (١) - المدد التي قضيت باحدى الوظائف الدائمة أو المؤقتة أو على درجات شخصية أو باليومية أو بمكافأة أو بمربوط ثابت أو خارج الهيئة أو على اعتمادات الباب الثالث المدرجة في الموازنة العامة للدولة أو في الموازنات التي كانت ملحقة بها أو في الجامعات أو الجامع الأزهر أو للمعاهد الدينية أو وزارة الأوقاف أو المجالس البلدية أو مجالس المديريات أو إدارة النقل العام لمنطقة الاسكندرية ، وذلك بالنسبة للمؤمن عليهم الآتي بيانهم :

(١) المؤمن عليهم الذين انتهت خدمتهم بهذه الوظائف قبل الانتفاع بقانون التأمين والمعاشات رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء صندوق للتأمين والمعاشات لموظفي الدولة المدنيين وآخر لموظفي الهيئات ذات الميزانيات المستقلة أو بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة المدنيين أو بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون التأمين والمعاشات لمستخدمي الدولة وعمالها المدنيين بحسب الأحوال ، وإذا كان المؤمن عليه قد صرف عنها مكافأة فيتعين عليه ردها دفعة واحدة نقدا مضافا إليها ربع استثمار بواقع ٤ر٥٪ سنويا من تاريخ الصرف حتى تاريخ الأداء ، وتلتزم الخزانة العامة بقيمة الحقوق الناتجة عن حساب هذه المدد .

(١) انظر المادة ١٨ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ .

(ب) المؤمن عليهم الذين انتهت خدمتهم بهذه الوظائف في ظل العمل بالقوانين المشار إليها بالبند (١) وردت لهم اشتراكات التأمين والمعاشات عن هذه المدة .

ويشترط لحساب هذه المدد أن يكون المؤمن عليه قد أعيد للخدمة بالجهاز الإداري للدولة أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو الوحدات الاقتصادية التابعة لأي منها أو غيرها من الوحدات الاقتصادية بالقطاع العام أو المؤسسات الصحفية وأن يقدم المؤمن عليه طلبا لحسابها .

٣- مدد الاعارة الخارجية والاجازات الاستثنائية والاجازات الدراسية بدون أجر التي قضيت قبل تاريخ العمل بهذا القانون ، وذلك بالنسبة لمن كانوا معاملين بقوانين التأمين والمعاشات المشار إليها بالمادة الثانية من قانون الاصدار .

٤ - المدد التي قضاها المؤمن عليه الاجنبي باحدى الوظائف التي كانت تخضع لقوانين التأمين والمعاشات المنصوص عليها بمادة الثانية من قانون الاصدار ولم يكن معاملا خلالها بهذه القوانين .

مادة ٣٣ - يجوز للمؤمن عليه أن يطلب حساب أي من مدد الاشتراك المنصوص عليها بالمادة (٣٢) بواقع النسب المنصوص عليها بالمادتين (٢٠ و ٢٧) مقابل أداء مبلغ يقدر وفقا للجدول رقم (٤) المرافق وعلى أساس الأجر في تاريخ بداية مدة الاشتراك في التأمين المحسوبة بواقع كامل النسب التالية للمدة المطلوب تعديل نسبتها وعلى أساس السن في تاريخ تقديم الطلب (١) .

مادة ٣٤ - يجوز للمؤمن عليه أن يطلب حساب أي عدد من السنوات الكاملة غير المحسوبة ضمن مدة اشتراكه في التأمين التي قضاها في أي عمل أو نشاط بعد سن العشرين مقابل أداء مبلغ يقدر وفقا للاتى :

١ - المعامل المناظر للسن المنصوص عليه بالجدول رقم (٤) المرافق، ويحدد على أساس سن المؤمن عليه في تاريخ تقديم الطلب .

٢ - الأجر في تاريخ بدء الانتفاع بأنظمة التأمين والمعاشات أو التأمينات الاجتماعية بحسب الأحوال ، وإذا كانت المدة المطلوب حسابها تقع بعد التاريخ المذكور فيقدر المبلغ المستحق عنها على أساس الأجر في تاريخ بدء مدة الاشتراك في التأمين التالية لها (٢) .

(١) و (٢) انظر المادة ١٣ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ .

الفصل الرابع

قواعد معاملة المؤمن عليهم الذين كانوا من أفراد القوات المسلحة

مادة ٣٥ - تضم مدة الخدمة بالقوات المسلحة الى مدة الاشتراك في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة وذلك بالنسبة للمنتقلين من الضباط او ضباط الشرف او المساعدين او ضباط الصف او الجنود المتطوعين او مجددى الخدمة ذوى الرواتب العالية الى الخدمة المدنية .

وتسوى حقوق المؤمن عليه من المشار اليهم بالفقرة السابقة عند انتهاء خدمته وفقا للاتى :

١ - اذا لم يكن قد اكتسب حقا فى المعاش عن مدة خدمته العسكرية فتسوى حقوقه باعتبار مدته خدمته متصلة وفقا لاحكام المنصوص عليها فى هذا القانون .

٢ - اذا كان قد اكتسب حقا فى المعاش عن مدة خدمته العسكرية ، فيسوى معاشه عن مجموع مدته خدمته باحدى الطريقتين الآتيتين أيتهما أصلح له .

(أ) يسوى معاشه عن مدة خدمته العسكرية على أساس آخر أجر استحقه خلال هذه المدة بواقع $\frac{1}{31}$ عن كل سنة من سنواتها ، ثم يضاف الى هذا المعاش ما يستحقه من معاش عن مدة خدمته المدنية أيا كان مقدارها محسوبا وفقا لاحكام المنصوص عليها بهذا القانون على أن يراعى ألا يزيد مجموع المدة المحسوبة له فى المعاشين على ست وثلاثين سنة .

(ب) يسوى معاشه باعتبار مدة خدمته العسكرية متصلة بالمدة المدنية وفقا لاحكام المنصوص عليها بهذا القانون مع مراعاة أن تكون النسبة التى يحسب بها المعاش بواقع $\frac{1}{8}$ لمن نقل الى الخدمة المدنية وكان معاملا حتى تاريخ العمل بهذا القانون بأحكام المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ بشأن المعاشات المدنية .

٣ - اذا كان قد قرر له معاش عن خدمته العسكرية فيكون له حق الخيار المنصوص عليه بالمادة (٣٦) وتسوى حقوقه وفقا لاحكام المادة المذكورة .

وفى جميع الأحوال يراعى فى حساب مدة الخدمة العسكرية قانون التأمين والمعاشات للقوات المسلحة الذى انتهت هذه الخدمة فى ظله والا يزيد المعاش المربوط للمؤمن عيه على الحد الأقصى المنصوص عيه بالفقرة الأخيرة من المادة (٢٠) .

وتتحمل الخزانة العامة بالحقوق الناتجة عن حساب مدة الخدمة

العسكرية ضمن مدة الاشتراك في التأمين وبالزيادة الناتجة عن حساب المعاش بواقع ١/٤.

مادة ٣٦ - إذا انتهت الخدمة العسكرية لأحد المنصوص عليهم بملادة السابقة ثم أعيد لعمل يخضعه لهذا القانون فيخير بين ضم مدة خدمته العسكرية الى مدة اشتراكه في هذا التأمين أو عدم ضمها ، ويتعين عليه ابداء رغبته في موعد أقصاه سنتين من تاريخ العمل بهذا القانون أو من تاريخ انتفاعه بأحكامه أي التاريخين الحق .

وفي حالة وفاة المؤمن عليه خلال الفترة المشار اليها بالفقرة السابقة قبل ابداء الرغبة يكون هذا الحق للمستحقين عنه .

ويتبع في شأنه ما يأتي :

١ - في حالة اختيار الضم :

(١) اذا كان قد استحق مكافأة عن مدة خدمته العسكرية ولم يكن قد صرفها ، فتحسب هذه المدة ضمن مدة اشتراكه في هذا التأمين دون اداء أية مبالغ عنها ، واذا كان قد صرفها فيكون له الخيار بين ردها دفعة واحدة نقدا خلال فترة ابداء الرغبة أو الاشتراك عنها وفقا للمادة (٣٤) ، وعند انتهاء خدمته المدنية تسوى حقوقه باعتبار مدتي خدمته متصلة وفقا للأحكام المنصوص عليها بهذا القانون .

(ب) اذا كان صاحب معاش عن مدة خدمته العسكرية فانه يعتبر متنازلا عن معاشه العسكري ، ويتعين عليه رد ما صرف من معاشات اعتبارا من تاريخ بدء مدة اشتراكه في نظام التأمين الاجتماعي .

وعند انتهاء خدمته يسوى معاشه عن مدة خدمته المدنية التي لم تدخل في تقدير معاشه العسكري ايا كان مقدارها محسوبا وفقا للأحكام المنصوص عليها بهذا القانون ويضاف للمعاش المتنازل عنه .

ويجوز طلب تسوية المعاش باعتبار مدتي الخدمة متصلتين وفقا للأحكام المنصوص عليها في هذا القانون اذا كان ذلك يحقق له معاشا افضل ، ويشترط في هذه الحالة رد جميع ما صرف من معاشات .

على انه اذا كان المعاش المستحق وفقا لأي من قوانين التأمين والمعاشات للقوات المسلحة مستحقا للعجز بسبب العمليات الحربية أو الخدمة العسكرية أو إحدى الحالات المذكورة بالمادة (٣١) من القانون رقم (٩٠) لسنة ١٩٧٥ فانه يكون له حق الجمع بين هذا المعاش وبين أجره ، وعند انتهاء خدمته يسوى معاشه عن مدة خدمته المدنية ويربط له معاش بمجموع المعاشين .

وتسرى احكام حساب المدد وتسوية المعاش المنصوص عليها بهذا
البند في شأن المؤمن عليهم الذين كانوا من افراد القوات المسلحة وتنازلوا
عن حقهم في المعاش مقابل تحويل احتياطيه الى الهيئة العامة للتأمينات
الاجتماعية قبل العمل بهذا القانون .

وفي جميع الاحوال يراعى في حساب مدة الخدمة العسكرية الاحكام
المنصوص عليها بقانون التأمين والمعاشات للقوات المسلحة الذي انتهت هذه
الخدمة في ظله والا يزيد المعاش المربوط للمؤمن عليه على الحد الأقصى
المشار اليه بالفقرة الأخيرة من المادة (٢٠) ، واذا استحق تعويضا من
دفعة واحدة وفقا للمادة (٢٦) يخصم منه ما سبق صرفه من مكافأة عن
المدة الزائدة على المدة التي استحق عنها المعاش وفقا لقانون التأمين
والمعاشات للقوات المسلحة .

وتتحمل الخزانة العامة بالحقوق الناتجة عن حساب مدة الخدمة
العسكرية ضمن مدة الاشتراك في هذا التأمين .

٣ - في حالة عدم اختيار ضم المدة العسكرية لمدة الخدمة المدنية وكان
صاحب معاش عنها فانه لا يستحق عن مدة اشتراكه في هذا التأمين غير
تعويض الدفعة الواحدة مهما بلغ قدرها ومهما كان سبب انتهاء الخدمة ،
وتسرى في شأن هذا التعويض الاحكام المنصوص عليها بالمادة (٢٧) ويراعى
في حالة استبدال معاش بهذا التعويض عدم تجاوز مجموع المعاشين الحد
الأقصى المنصوص عليه بالفقرة الأخيرة من المادة (٢٠) .

مادة ٣٧ - اذا استحق المؤمن عليه المجند او المستبقى او المستدعى
بالخدمة العسكرية او المكلف معاش العجز بسبب العمليات الحربية او الخدمة
العسكرية او احدى الحالات المذكورة بالمادة (٣١) من قانون التأمين
والمعاشات للقوات المسلحة الصادر بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ فتستبعد
من مدة اشتراكه في التأمين المدة السابقة على تاريخ استحقاق معاش العجز ،
وتسرى في شأنه احكام البند (١) من المادة (٣٦) .

واذا انتهت خدمته العسكرية لوفاته بسبب احدى الحالات المنصوص
عليها بالفقرة السابقة كان للمستحقين عنه الحقوق التأمينية المقررة بهذا
القانون او بقانون التأمين والمعاشات للقوات المسلحة أيهما افضل ، وذلك مع
عدم الاخلال بحق المجند في مبلغ التأمين ومكافأة نهاية الخدمة الالزامية
المنصوص عليها بقانون التأمين والمعاشات للقوات المسلحة .

وتسرى في شأن المؤمن عليه صاحب معاش العجز بسبب الخدمة او بسبب
الحالات المنصوص عليها بالفقرة الاولى احكام انتكاس الاصابة او مضاعفتها
المنصوص عليها بالباب الرابع .

مادة ٣٨ - مع عدم الإخلال بحكم الفقرة الرابعة من البند (ب) من المادة (٣٦) ، إذا انتهت الخدمة المدنية للمؤمن عليه صاحب معاش العجز وفقا لأي من قوانين التأمين والمعاشات للقوات المسلحة بسبب العجز أو انوفاة فيسوى معاشه باحدى الطريقتين الآتيتين أيتهما أصلح له :

١ - يسوى المعاش وفقا لأحكام هذا القانون عن مدتي الخدمة باعتبارهما وحدة واحدة .

٢ - يحسب المعاش الخاص بمدة الخدمة المدنية وفقا لقواعد حساب المعاش لانتهاء الخدمة لبلوغ سن التقاعد ويضاف للمعاش الأول ، مع مراعاة عدم زيادة مجموع المعاشين عن أحد الأقصى المنصوص عليه في الفقرة الأخيرة من المادة (٢٠) .

الفصل الخامس

الاحكام العامة

مادة ٣٩ - يفترض عدم انتهاء خدمة المؤمن عليه في حالة انتقاله من أحد القطاعات التابعة لأحد صندوق التأمينات الى قطاع يتبع الصندوق الآخر ولو كان صاحب حق في معاش عن المدة الاولى ، وتسوى حقوقه عند انتهاء خدمته كما لو كانت مدة اشتراكه جميعها في صندوق واحد .

ويلتزم الصندوق الذي يتبعه في تاريخ انتهاء خدمته بمستحقاته عن جميع مدة اشتراكه في التأمين ويتحمل كل صندوق بنصيبه في المعاش أو التعويض بنسبة المدة التي قضاها المؤمن عليه فيه الى مدة الاشتراك الكلية، ويؤدي الصندوق الأول الى الصندوق الآخر القيمة الرأسمالية لنصيبه في المعاش مقدرة وفقا لجدول يصدر به قرار من وزير التأمينات (١) .

مادة ٤٠ - اذا أعيد صاحب المعاش الى عمل يخضعه لأحكام هذا القانون يوقف صرف معاشه اعتبارا من أول الشهر التالي لتاريخ اعادته للعمل وذلك طوال مدة خضوعه لأحكامه .

وإذا كان مجموع ما كان يتقاضاه من أجر في نهاية مدة خدمته السابقة يحاوز الأجر المستحق له عن العمل المعاد اليه يؤدي اليه من المعاش الفرق بينهما على أن يخفض الجزء الذي يصرف من المعاش بمقدار ما يحصل عليه من زيادات في أجره .

وعند انتهاء خدمته يسوى معاشه عن المدة الأخيرة أي كانت مقدارها على أن يراعى ألا يزيد مجموع المدة المحسوبة في المعاش على ست وثلاثين سنة

(١) صدر قرار وزير الصحة رقم ١٤٦ لسنة ١٩٧٧ .

ويضاف للمعاش السابق مع مراعاة عدم تجاوز مجموع المعاشين الحد الأقصى المنصوص عليه بالفقرة الأخيرة من المادة (٢٠)
على أنه إذا كان المؤمن عليه قد استحق المعاش الأول للعجز واستحق المعاش الثاني للعجز أو الوفاة فيسوى معاشه باحدى الطريقتين الآتيتين
أيهما أصلح له :

- ١ - يسوى المعاش عن فترتي الخدمة باعتبارهما وحدة واحدة .
- ٢ - يحسب المعاش الخاص بمدة الخدمة الجديدة وفقا لقواعد حساب المعاش لانتهاء الخدمة لبلوغ سن التقاعد ويضاف للمعاش الأول ، مع مراعاة عدم تجاوز مجموع المعاشين الحد الأقصى المنصوص عليه بالفقرة الأخيرة من المادة (٢٠) .

وتسرى الأحكام السابقة في شأن المؤمن عليهم الذين أعيدوا للخدمة في ظل العمل بأنظمة التأمين والمعاشات والتأمينات الاجتماعية التي حل محلها هذا القانون .

ويقف سريان تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة على المؤمن عليه ببلوغه سن الستين وذلك فيما عدا من تمد خدمته بقرار من السلطة المختصة من المؤمن عليهم المشار إليهم في البند (٩) من المادة (٢) وكذلك الحالات المنصوص عليها بالمادتين (١٦٣) و (١٦٤) ويصرف المعاش في هذه الحالات من أول الشهر الذي تنتهي فيه الخدمة .

مادة ٤١ - يكون للمؤمن عليه أداء المبالغ المطلوبة منه لحساب المدة السابقة أو الاشتراك عن مدة وفقا لاحدى الطرق الآتية :

- ١ - دفعة واحدة خلال سنة من تاريخ طلب الحساب أو الاشتراك بما لا يجاوز تاريخ انتهاء الخدمة .
 - ٢ - بالتقسيط وفقا للفقرة الثالثة من المادة (١٤٤) .
 - ٣ - بالتقسيط وفقا للفقرة الرابعة من المادة (١٤٤) متى كانت المدة المطلوب حسابها بالاضافة الى مدة اشتراكه في التأمين تخوله الحق في معاش .
- وفي حالة أداء المبالغ المطلوبة وفقا للبندين (٢) و (٣) لا يعتبر المؤمن عليه مشتركاً الا اذا تم سداد أول قسط للهيئة المختصة قبل تاريخ انتهاء الخدمة .
- ويوقف سداد الأقساط المستحقة على المؤمن عليه في جميع الحالات التي لا يستحق عنها أجراً ويستأنف السداد فور استحقاقه الأجر وفي هذه الحالة تزداد مدة التقسيط بقدر المدة التي أوقف فيها سداد الأقساط .
- وفي حالة وفاة المؤمن عليه قبل ابداء الرغبة في الاشتراك عن مدة أو حساب عدة أو قبل أداء المبالغ المطلوبة منه دفعة واحدة أو قبل استحقاق القسط

الأول جاز للمستحقين عنه أداء المبالغ المستحقة دفعة واحدة نقدا خلال سنة تبدأ من تاريخ الوفاة .

ولا يجوز لأى سبب من الأسباب العدول عن طلب ضم المدد أو حسابها أو الاشتراك عنها ، ولا يترتب على الاشتراك عن أية مدة أو حساب أية مدة مستحقاق المؤمن عليه معاشا أو تعويضا عنها الا بعد انتهاء المدة التى قدم خلالها طلب الاشتراك أو الحساب .

مادة ٤٢ - فى حالات الفصل بالطريق التأديبى ، اذا الفى أو سحب قرار فصل المؤمن عليه من العاملين بالجهات المشار إليها بالبند (١) من المادة (٢) فيتبع ما يأتى :

١ - بالنسبة لمن صرف اليه تعويض الدفعة الواحدة تحسب له المدة التى صرف عنها التعويض ومدة الفصل ضمن مدة الاشتراك فى التأمين ويلتزم المؤمن عليه برد التعويض .

٢ - بالنسبة لصاحب المعاش يكون له الخيار بين رد المعاشات التى صرفت عليه لحساب مدة الفصل ضمن مدة الاشتراك فى التأمين أو عدم رد المعاشات مقابل عدم حساب مدة الفصل .

٣ - يلتزم صاحب العمل بالاشتراكات المستحقة عن مدة الفصل فى حالة حسابها ضمن مدة الاشتراك فى التأمين .

وتسرى الأحكام المتقدمة فى شأن المؤمن عليهم المنصوص عليهم بالفقرة (ب) من المادة (٢) اذا ثبت أن الفصل كان تعسفيا وأعيد المؤمن عليه للعمل بحكم قضائى .

مادة ٤٣ - اذا فصل المؤمن عليه بغير الطريق التأديبى وكان من العاملين بالجهات المنصوص عليها بالبند (١) من المادة (٢) ثم أعيد الى العمل بحكم قضائى أو بحكم القانون أو بسبب سحب قرار فصله يتبع فى شأنه ما يأتى :

١ - يدخل فى حساب مدة الاشتراك فى التأمين مدة الفصل التى لم يخضع خلالها لنظام التأمين الاجتماعى ، وتحمل الخزنة العامة بالاشتراكات المستحقة عنها .

٢ - بالنسبة لمن صرف اليه تعويض الدفعة الواحدة يخير بين رد التعويض وحساب المدة السابقة أو عدم رده وعدم حساب المدة المشار إليها .

٣ - بالنسبة لصاحب المعاش تؤدى الخزنة العامة للصندوق قيمة المعاشات التى تم صرفها .

مادة ٤٤ - لا يجوز حرمان المؤمن عليه أو صاحب المعاش من المعاش أو تعويض الدفعة الواحدة كليا أو جزئيا لأى سبب من الأسباب .

مادة ٤٥ - في حالة عدم تنفيذ صاحب العمل لقرار اللجنة المشار اليها بالبند (٣) من المادة (١٨) يكون ملزما بأداء الأجر المستحق حتى تاريخ التحاق المؤمن عليه بعمل آخر ، ويتعين لإفادة المؤمن عليه من هذه الأحكام تنفيذ الشروط المنصوص عليها بالبندين (٦٥٥) من المادة (٩٢) ، ويسقط حق المؤمن عليه في الأجر اذا رفض الالتحاق بالعمل المناسب .
ويكون قرار الهيئة المختصة باستحقاق المؤمن عليه الأجر في هذه الحالة بمثابة سند تنفيذي .

الباب الرابع

في تأمين اصابات العمل (١)

الفصل الأول

في التمويل

مادة ٤٦ (٢) - يمول تأمين اصابات العمل مما يأتي :

١ - الاشتراكات الشهرية التي يلتزم بها صاحب العمل طبقا للنسبة الآتية

(أ) ١ ٪ من أجور المؤمن عليهم العاملين بالجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة والمؤسسات العامة .

(ب) ٢ ٪ من أجور المؤمن عليهم العاملين بالوحدات الاقتصادية التابعة للجهات المشار اليها بالبند السابق وبغيرها من الوحدات الاقتصادية للقطاع العام .

وتلتزم الجهات المشار اليها في البندين السابقين بأداء تعويض الأجر ومصاريف الانتقال المنصوص عليها بهذا الباب .

(ج) ٣ ٪ من الأجور بالنسبة لباقي المؤمن عليهم المشار اليهم بالمادة (٢) والفقرة الأولى من المادة (٣) .

وتخفض نسب الاشتراكات المقررة بالبندين (١) و (ب) بواقع النصفه كما تخفض النسبة المقررة بالبند (ج) بواقع الثلث وذلك بالنسبة لأصحاب الأعمال الذين يتولون علاج المصاب لديهم ورعايته طبيا وفقا لحكم الفقرة الأخيرة من المادة (٤٨) ، وتخضع قيمة هذا التخفيض من المبالغ التي تلتزم بأدائها الهيئة المختصة وفقا للبند (١) من المادة (٨٣) .

كما تخفض نسبة الاشتراك المقررة بالبند (ج) بواقع الثلث متى وخص

(١) صدر قرار وزير التأمينات رقم ٢١٠ لسنة ١٩٧٦ في شأن بعض الأحكام التنفيذية الخاصة بتأمين اصابات العمل .

(٢) معدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧

وزير التأمينات لصاحب العمل يتحمل قيمة تعويض الأجر ومصاريف الانتقال (١) .

٤ - ريع استثمار الاشتراكات المشار إليها .
ويبقى أصحاب الأعمال من أداء الاشتراكات عن المؤمن عليهم المشار اليهم بالفقرة الثانية من المادة (٣) اذا كانوا لا يتقاضون أجرا .

الفصل الثاني

في العلاج والرعاية الطبية

مادة ٤٧ - يقصد بالعلاج والرعاية الطبية ما يأتي :

- ١ - الخدمات الطبية التي يؤديها الممارس العام .
- ٢ - الخدمات الطبية على مستوى الاختصاصيين بما في ذلك اختصاصي الامتنان .
- ٣ - الرعاية الطبية المنزلية عند الاقتضاء .
- ٤ - العلاج والاقامة بالمستشفى أو المصح أو المركز المتخصص .
- ٥ - العمليات الجراحية وأنواع العلاج الأخرى حسب ما يلزم .
- ٦ - الفحص بالأشعة والبحوث المعملية « المخبرية » اللازمة وغيرها من الفحوص الطبية وما في حكمها .
- ٧ - صرف الأدوية اللازمة في جميع الحالات المشار إليها فيما تقدم .
- ٨ - توفير الخدمات التأهيلية وتقديم الأطراف واجهزة الصناعية والتعويضية وذلك طبقا للشروط والأوضاع التي يحددها قرار من وزير الصحة بالاتفاق مع وزير التأمينات (٢) .
- مادة ٤٨ - تتولى الهيئة العامة للتأمين الصحي علاج المصاب ورعايته طبيا وفقا لاحكام الباب السادس .
ويجوز للمصاب العلاج في درجة أعلى من الدرجة التأمينية على أن يتحمل غرق التاليف أو يتحملها صاحب العمل اذا وجد اتفاق بذلك .
ويجوز لصاحب العمل (٣) علاج المصاب ورعايته طبيا متى صرحت له الهيئة العامة للتأمين الصحي بذلك وفقا للشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من وزير الصحة بالاتفاق مع وزير التأمينات (٤) .

(١) صدر قرار وزير التأمينات رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٧٦ .

(٢) صدر قرار وزير الصحة رقم ١٤١ لسنة ١٩٧٦ .

(٣) معدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ .

(٤) صدر قرار وزير الصحة رقم ٢٩٢ لسنة ١٩٧٧ .

الفصل الثالث

في الحقوق المالية

مادة ٤٩ - اذا حالت الاصابة بين المؤمن عليه وبين اداء عمله تؤدي الجهة المختصة بصرف تعويض الأجر خلال فترة تخلفه عن عمله بسببها تعويضاً عن أجره يعادل أجره المسدد عنه الاشتراك ويصرف هذا التعويض للمصاب في مواعيد صرف الأجور بالنسبة لمن يتقاضون أجورهم بالشهر ، وأسبوعية بالنسبة لغيرهم .

ويستمر صرف ذلك التعويض طوال مدة عجز المصاب عن أداء عمله الى حتى ثبوت العجز المستديم أو حدوث الوفاة .
وتعتبر في حكم الاصابة كل حالة انتكاس أو مضاعفة تنشأ عنها .
ويتحمل صاحب العمل أجر يوم الاصابة أيا كان وقت وقوعها ويقدر البعويض اليومي على أساس الأجر الشهري المسدد عنه الاشتراك مقسوماً على ثلاثين .

مادة ٥٠ - يلتزم صاحب العمل عند حدوث الاصابة بنقل المصاب الى مكان العلاج وتحمل الجهة المختصة بصرف تعويض الأجر بأداء مصاريف انتقال المصاب بوسائل الانتقال العادية من محل الإقامة الى مكان العلاج اذا كان يقع خارج المدينة التي يقيم بها وبأداء مصاريف الانتقال بوسائل الانتقال الخاصة داخل المدينة أو خارجها متى قرر الطبيب المعالج أن حالة المصاب لا تسمح باستعماله وسائل الانتقال العادية .

ويتبع في تنظيم الانتقال ومصاريفه ما تقضي به القواعد التي يصدر بها قرار من وزير التأمينات بناء على اقتراح مجلس الإدارة (١) .

مادة ٥١ (٢) - اذا نشأ عن اصابة العمل عجز كما أو وفاة سوى المعاش بنسبة ٨٠ ٪ من الأجر المنصوص عليه بالمادة (١٩) بما لا يزيد على الحد الأقصى المنصوص عليه بالفقرة الأخيرة من المادة (٢٠) ولا يقل عن الحد الأدنى المنصوص عليه بالفقرة الثانية من المادة (٢٤) .

ويزاد هذا المعاش بنسبة ٥ ٪ كل خمس سنوات حتى بلوغ المؤمن عليه سن الستين حقيقة أو حكماً اذا كان العجز أو الوفاة سبباً في انتهاء خدمة المؤمن عليه .

مادة ٥٢ - اذا نشأ عن الاصابة عجز جزئي مستديم تقدر نسبته بـ ٢٥ ٪ فأكثر استحق المصاب معاشاً يساوي نسبة ذلك العجز من المعاش المنصوص

(١) صدر قرار وزير التأمينات رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٧٦ .

(٢) معدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ .

عليه بالمادة (٥١) .

وإذا أدى (١) هذا العجز الى انتهاء خدمة المؤمن عليه لثبوت عدم وجود عمل آخر له لدى صاحب العمل وفقا للقواعد المنصوص عليها بالبند (٣) من المادة (١٨) يزداد معاشه وفقا لحكم الفقرة الأخيرة من المادة السابقة .

مادة ٥٣ (٣) - مع مراعاة حكم البند (٣) من المادة (١٨) إذا نشأ عن الإصابة عجز جزئي مستديم لا تصل نسبته الى ٣٥ ٪ استحق المصاب تعويضا يقدر بنسبة ذلك العجز مضروبة في قيمة معاش العجز الكامل المنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة (٥١) وذلك عن أربع سنوات ، ويؤدي هذا التعويض دفعة واحدة .

مادة ٥٤ - يكون معاش العجز الكامل أو الوفاة لمن لا يتقاضى اجرا من الفئات المنصوص عليها بالفقرة الثانية من المادة (٣) ثلاثة جنيهاً . ويسرى في شأن هذا المعاش حكم الفقرة الثانية من المادة (٥١) .

مادة ٥٥ - تقدر نسبة العجز الجزئي المستديم وفقا للقواعد الآتية :
١ - إذا كان العجز مبينا بالجدول رقم (٢) المرافق لهذا القانون روعيته النسب المئوية من درجة العجز الكلي المبينة به .

٢ - إذا لم يكن العجز مما ورد بالجدول المذكور فتقدر نسبته بنسبة ما أصاب العامل من عجز في قدرته على الكسب على أن تبين تلك النسبة في الشهادة الطبية .

٣ - إذا كان للعجز المتخلف تأثير خاص على قدرة المصاب على الكسب في مهنته الأصلية فيجب توضيح نوع العمل الذي يؤديه المصاب تفصيلا مع بيان تأثير ذلك في زيادة درجة العجز في تلك الحالات على النسب المقررة لها في الجدول رقم (٢) المرافق لهذا القانون .

ولوزير التأمينات زيادة النسب الواردة في الجدول المذكور أو إضافة حالات جديدة بناء على اقتراح مجلس الإدارة ويحدد القرار تاريخ العمل به .

مادة ٥٦ (٣) - إذا كان المصاب سبق أن أصيب بإصابة عمل روعيته في تعويضه القواعد الآتية :

١ - إذا كانت نسبة العجز الناشئ عن الإصابة الحالية أو الإصابة السابقة اقل من ٣٥ ٪ ، عوض المصاب عن أصابته الأخيرة على أساس نسبة العجز المتخلف عنها وحدها والأجر المشار اليه بالمادة (١٩) وقت ثبوت العجز الأخير .

(١) و (٢) و (٣) معدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ .

٢ - اذا كانت نسبة العجز الناشئة عن الإصابة الحالية والاصابات السابقة تساوى ٣٥٪ أو أكثر فيعوض على الوجه الآتى :

(١) اذا كان المصاب قد عوض عن اصابته السابقة تعويضا من دفعة واحدة يقدر معاشه على أساس نسبة العجز المتخلف عن اصابته جميعها والاجر المشار اليه بالمادة (١٩) وقت ثبوت العجز المتخلف عن الإصابة الأخيرة .

(ب) اذا كان المصاب مستحقا لمعاش العجز يقدر معاشه على أساس نسبة العجز المتخلف عن اصابته جميعها والاجر المشار اليه بالمادة (١٩) وقت ثبوت العجز عن الإصابة الأخيرة بشرط ألا يقل ذلك المعاش عن معاشه عن الإصابة السابقة .

مادة ٥٧ - لا يستحق تعويض الأجر وتعويض الإصابة في الحالات الآتية :

- (١) اذا تعمد المؤمن عليه إصابة نفسه .
- (ب) اذا حدثت الإصابة بسبب سوء سلوك فاحش ومقصود من جانب المصاب ويعتبر في حكم ذلك :
- ١ - كل فعل يأتيه المصاب تحت تأثير الخمر أو المخدرات .
- ٢ - كل مخالفة صريحة لتعليمات الوقاية المعلقة في امكنة ظاهرة في محل العمل .

وذلك كله ما لم ينشأ عن الإصابة وفاة المؤمن عليه أو تخلف عجز مستديم تزيد نسبته عن ٢٥ ٪ من العجز الكامل .

ولا يجوز التمسك بإحدى الحالتين (١) و (ب) إلا اذا ثبت ذلك من التحقيق الذى يجرى في هذا الشأن وفقا لحكم المادتين (٦٣ و ٦٤) من هذا القانون .

مادة ٥٨ - يجوز لكل من المصاب وجهة العلاج والهيئة المختصة طلب إعادة الفحص الطبى مرة كل ستة اشهر خلال السنة الأولى من تاريخ ثبوت العجز ومرة كل سنة خلال الثلاث سنوات التالية وعلى جهة العلاج أن تعيد تقدير درجة العجز فى كل مرة ولا يجوز إعادة التقدير بعد انتهاء أربع سنوات من تاريخ ثبوت العجز .

مادة ٥٩ - يراعى في حالة تعديل نسبة العجز عند إعادة الفحص الطبى وفقا لحكم المادة (٥٨) القواعد الآتية :

- (١) اذا كان المؤمن عليه صاحب معاش يعدل معاش العجز اعتبارا من أول الشهر التالى لثبوت درجة العجز الأخيرة أو يوقف تبعا لما يتضح من إعادة

الفحص الطبي وذلك وفقاً لما يطرأ على درجة العجز زيادة أو نقصاً وإذا نقصت درجة العجز عن ٣٥ ٪ أوقف صرف المعاش نهائياً ويتمنح المصاب تعويضاً من دفعة واحدة وفقاً لأحكام المادة (٥٣) .

(ب) إذا كان المؤمن عليه قد سبق أن عوض عن درجة العجز الثابتة أولاً تعويضاً من دفعة واحدة يراعى ما يلي :

١ - إذا كانت درجة العجز المقدرة عند إعادة الفحص تزيد على الدرجة المقدرة من قبل وتقل عن ٣٥ ٪ ، استحق المصاب تعويضاً محسوباً على أساس النسبة الأخيرة والأجر عند ثبوت العجز في المرة الأولى مخصوماً منه التعويض السابق صرفه له ولا يترتب على نقصان نسبة العجز عن النسبة المقدرة من قبل أية آثار .

٢ - (١) إذا كانت درجة العجز المقدرة عند إعادة الفحص تبلغ ٣٥ ٪ أو أكثر استحق المصاب معاش العجز محسوباً وفقاً لأحكام المادة (٥٢) على أساس الأجر عند ثبوت العجز في المرة الأولى ويصرف إليه هذا المعاش اعتباراً من أول الشهر التالي لتاريخ ثبوت درجة العجز الأخيرة مخصوماً منه الفرق بين التعويض السابق صرفه إليه وقيمة المعاش بافتراض استحقاقه له على أساس درجة العجز المقدرة في المرة الأولى وذلك في الحدود المشار إليها بالمادة (١٤٤) .

مادة ٦٠ - يوقف صرف معاش العجز اعتباراً من أول الشهر التالي للتاريخ المحدد لإعادة الفحص الطبي وذلك إذا لم يتقدم صاحبه لإعادة الفحص الذي تطلبه جهة العلاج أو الهيئة المختصة في الموعد الذي تخطره به .

ويستمر وقف صرف المعاش إلى أن يتقدم صاحبه لإعادة الفحص ، فإذا أسفرت إعادة الفحص عن نقصان درجة العجز عن النسبة السابق تقديرها اعتبرت النسبة الجديدة أساساً للتسوية اعتباراً من التاريخ الذي كان محدداً لإعادة الفحص الطبي .

ويجوز للهيئة المختصة أن تتجاوز عن تخلف المصاب عن إعادة الفحص إذا قدم أسباباً مقبولة .

ويتبع في صرف المستحق عن مدة الوقف ما تسفر عنه نتيجة إعادة الفحص الطبي .

الفصل الرابع

التحكيم الطبي

مادة ٦١ - للمؤمن عليه أن يتقدم بطلب إعادة النظر في قرار جهة العلاج

(١) معدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ .

وذلك خلال اسبوع من تاريخ اخطاره بانتهاء العلاج او بتاريخ العودة للعمل
او بعدم اصابته بمرض مهني ، وخلال شهر من تاريخ اخطاره بعدم ثبوت
العجز او بتقدير نسبه .

ويقدم الطلب الى الهيئة المختصة مرفقا به الشهادات الطبية المؤيدة لوجهة
نظره مع اداء مائة قرش كرسوم تحكيم (١) .

مادة ٦٢ (٢) - على الهيئة المختصة احوالة الطلب الى لجنة تحكيم يصدر
بتشكيلها وتنظيم عملها قرار من وزير التأمينات بالاتفاق مع وزير القوى
العاملة (٢) .

وعلى الهيئة المختصة اخطار المصاب بقرار التحكيم الطبي بكتاب موصى
عليه بعلم الوصول خلال ثلاثة ايام على الاكثر من تاريخ وصول الاخطار اليها
ويكون القرار ملزما لطرفي النزاع ، وعليها تنفيذ ما يترتب عليه من التزامات .

الفصل الخامس

احكام عامة

مادة ٦٣ - يلتزم صاحب العمل او المشرف على العمل بابلاغ الشرطة عن
كل حادث يقع لاحد عماله يعجزه عن العمل وذلك خلال ٤٨ ساعة من تاريخ
تغيبه عن العمل ويكون البلاغ مشتملا على اسم المصاب وعنوانه وموخر عن
الحادث وظروفه والعضو المصاب والجهة التي نقل اليها المصاب لعلاج .
ويكتفى بمحضر تحقيق اداري يجري بمعرفة السلطة المختصة لدى صاحب
العمل في حالة وقوع الحادث داخل دائرة العمل وذلك بالنسبة للمؤمن عليهم
العاملين بالجهات المشار اليها بالبند (٠) من المادة (٢) .

مادة ٦٤ - تجرى الجهة القائمة بأعمال التحقيق تحقيقا من صورتين
في كل بلاغ ، ويبين في التحقيق ظروف الحادث بالتفصيل واقوال الشهود
ان وجدوا كما يوضح بصفة خاصة ما اذا كان الحادث نتيجة عمد او سوء
سلوك فاحش ومقصود من جانب المصاب طبقا لاحكام المادة (٥٧) وتبين
فيه كذلك اقوال صاحب العمل او مندوبه واقوال المصاب اذا سمحت حالته
بذلك ، وعلى هذه الجهة موافاة الهيئة المختصة بصورة من التحقيق ولهذه
الهيئة طلب استكمال التحقيق اذا رأت محلا لذلك .

مادة ٦٥ - على صاحب العمل ان يقدم الاسعافات الأولية للمصاب ولو لم
تمنعه الاصابة من مباشرة عمله .

وعلى صاحب العمل الذي يستخدم احد المؤمن عليهم بالبندين (ب) و(ج)

(١) و (٢) معدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ .

(٣) صدر قرار وزير التأمينات رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٦ .

من المادة (٢) أو المشرف على العمل اخطار الهيئة المختصة على الأنموذج الذي تعده لهذا الغرض عن كل اصابة عمل تقع بين عماله فور وقوعها وان يسلم المصاب عند نقله لمكان العلاج أو لمرافقه صورة من هذا الاخطار (١) .

مادة ٦٦ - تلتزم الجهة المختصة بجميع الحقوق المقررة وفقا لأحكام هذا الباب حتى ولو كانت الاصابة تقتضى مسئولية شخص آخر خلاف صاحب العمل دون اخلال بما يكون للمؤمن عليه من حق قبل الشخص المسئول .

مادة ٦٧ - تلتزم الجهة المختصة بالحقوق التي يكفلها هذا الباب لمدة سنة ميلادية من تاريخ انتهاء خدمة المؤمن عليه وذلك اذا ظهرت عليه أعراض مرض مهنى خلالها ، سواء اكان بلا عمل أو كان يعمل فى صناعة لا ينشأ عنها هذا المرض .

مادة ٦٨ - لا يجوز للمصاب أو المستحقين عنه التمسك ضد الهيئة المختصة بالتعويضات التى تستحق عن الاصابة طبقا لآى قانون آخر .
كما لا يجوز لهم ذلك أيضا بالنسبة لصاحب العمل الا اذا كانت الاصابة قد نشأت عن خطأ من جانبه .

مادة ٦٩ - لا ينتفع المؤمن عليه بأحكام العلاج والرعاية الطبية وتعويض الأجر طوال مدة اعارته أو انتدابه خارج البلاد .

مادة ٧٠ - لوزير التأمينات بقرار يصدره بناء على اقتراح مجلس الإدارة تعديل الجدول رقم (١) المرافق باضافة حالات جديدة اليه ، ويسرى هذا التعديل على الوقائع السابقة لصدوره مع عدم صرف فروق مالية عن الفترة السابقة على التعديل .

مادة ٧١ (٢) - يجمع المؤمن عليه أو صاحب المعاش أو المستحقون بين المعاشات المقررة فى تأمين اصابات العمل وبين الأجر أو بين الحقوق الأخرى المقررة بهذا القانون وفقا لما يأتى :

١ - يجمع المؤمن عليه بين معاش الاصابة وبين أجره بدون حدود .
٢ - يجمع المؤمن عليه بين معاش الاصابة وتعويض البطالة عند توافر شروط استحقاقه بدون حدود .

٣ - اذا أدت الاصابة الى انتهاء الخدمة بالوفاة أو العجز يجمع المؤمن عليه أو المستحقون عنه بين معاش الاصابة ومعاش الوفاة أو العجز وفقا لأحكام تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة ، وذلك بما لا يتجاوز ١٠٠٪ من أجر تسوية المعاش .

٤ - اذا انتهت خدمة المؤمن عليه صاحب معاش العجز الجزئى الناتج

(١) مضافة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ .

(٢) معدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ .

عن اصابة عمل فيجمع هو والمستحقون عنه بين : معاش الاصابة ومعاش تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة ، وذلك بما لا يتجاوز الاجر الاكبر الذي سوى على اساسه اى المعاشين .

ويراعى فى الحالات المنصوص عليها بالبندين (٣ و ٤) عدم تجاوز مجموع المعاشات اجر الاشتراك الاخير والحد الاقصى المنصوص عليه بالفقرة الرابعة من المادة (٢٠) بحسب الاحوال .

٥ - يجمع صاحب المعاش وفقا لقوانين التأمين والمعاشات للقنوات المسلحة بين معاشه وفقا لهذه القوانين فى حالة استحقاق صرفه ومعاش الاصابة فى حدود الحد الاقصى المنصوص عليه بالفقرة الاخرى من المادة (٢٠) ويكون الحد الادنى للمعاش فى حالات انتهاء الخدمة للعجز الجزئى الناتج عن اصابة عمل تسعة جنيهات شهريا وذلك اذا لم يستحق للمؤمن عليه معاشا وفقا لاحكام تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة .

الباب الخامس

تأمين المرض (١)

الفصل الاول

التمويل ومجال التطبيق

مادة ٧٢ (٢) - يمول تأمين المرض مما يأتى :

١ - الاشتراكات الشهرية وتشمل :

(١) حصة صاحب العمل وتقدر على النحو الآتى :

١ - ٣٪ من اجور المؤمن عليهم بالجهاز الادارى للدولة والهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لاي من هذه الجهات والوحدات الاقتصادية الاخرى بالقطاع العام وذلك للعلاج والرعاية الطبية ، وتلتزم هذه الجهات بأداء تعويض الاجر ومصاريف الانتقال المنصوص عليها فى هذا الباب .

٢ - ٤٪ من اجور المؤمن عليهم المنصوص عليهم بالبندين (ب) و (ج)

من المادة (٢) توزع على الوجه الآتى :

- ٣٪ للعلاج والرعاية الطبية .

- ١٪ لأداء تعويض الاجر ومصاريف الانتقال ، ويجوز لوزير

التأمينات أن يعفى صاحب العمل من أداء هذا الاشتراك مقابل التزامه بأداء الحقوق المذكورة .

(١) صدر قرار وزير الصحة رقم ١٢٨ لسنة ١٩٧٦ فى شأن الاحكام المنفذة للتأمين

ضد المرض .

(٢) معدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ .

... (ب) حصة المؤمن عليهم وتقدر على النحو الآتى :

١ - ١٪ من الأجور بالنسبة للعاملين .

٢ - ١٪ من المعاش بالنسبة لأصحاب المعاشات الذين يطلبون الانتفاع بأحكام العلاج والرعاية الطبية الواردة في هذا الباب (١) . ويجوز لصاحب العمل علاج المريض ورعايته طبيا وفقا لأحكام هذا الباب بتصريح من الهيئة العامة للتأمين الصحى وفقا للشروط والأوضاع التى يتضمنها القرار (٢) المنصوص عليها بالمادة (٤٨) وذلك مقابل تخفيض نسبة الاشتراكات المخصصة للعلاج والرعاية الطبية الى ١٪ من أجور المؤمن عليهم ، وفى هذه الحالة تكون الاشتراكات المنصوص عليها فى (١) من البند (٢) من المادة (٨٣) بهذا القدر .

مادة ٧٣ - تسرى أحكام هذا الباب تدريجيا على العاملين لدى أصحاب الأعمال الذين يصدر بتحديدهم قرار من وزير الصحة وذلك دون الإخلال بحقوق المؤمن عليهم الذين انتفعوا بالتأمين الصحى وفقا لأحكام المانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أو القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٤ المشار إليهما (٢) .

مادة ٧٤ - (٤) تسرى أحكام العلاج والرعاية الطبية المنصوص عليها فى هذا الباب على أصحاب المعاشات اذا طلبوا الانتفاع بها قبل تاريخ انتهاء الخدمة بثلاثة أشهر على الأقل .

ولأصحاب المعاشات الذين انتهت خدمتهم قبل العمل بأحكام هذا القانون أن يطلبوا خلال ثلاث سنوات من تاريخ العمل به (٥) الانتفاع بأحكام العلاج والرعاية الطبية .

ولا يجوز فى جميع الأحوال لصاحب المعاش الذى طلب الانتفاع بالأحكام المشار إليها أن يعدل عن طلبه .

مادة ٧٥ - يجوز بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح وزير التأمينات - وبعد الاتفاق مع وزير الصحة - أن يصدر قرارا ببرنامج أحكام هذا التأمين على زوج المؤمن عليه ومن يعولهم من أولاده ، ويبين هذا القرار شروط وأوضاع الانتفاع بهذا التأمين وتحديد نسبة الاشتراك .

مادة ٧٦ - يشترط لانتفاع المريض بمزايا هذا التأمين أن يكون مشتركا فيه لمدة ثلاثة أشهر متصلة أو ستة أشهر متقطعة بحيث يكون

(١) و (٥) صدر قرار وزير الصحة رقم ٣٥٦ لسنة ١٩٧٦ بشأن نظام التأمين ضد المرض على أصحاب المعاشات وانظر المادة ١٥ من القانون ٢٥ لسنة ١٩٧٧ .

(٢) صدر قرار وزير الصحة رقم ٣٩٣ لسنة ١٩٧٧ .

(٣) صدرت قرارات عديدة من وزير الصحة ببرنامج أحكام التأمين الصحى على جهات ومنشآت مختلفة .

(٤) معدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ .

الشهران الأخيران متصلين ، ويدخل في حساب هذه المدة مدد انتفاعه بمزايا العلاج التي يقدمها صاحب العمل على نفقته .

ولا يسرى الشرط المنصوص (١) عليه في الفقرة السابقة بالنسبة للمؤمن عليهم العاملين بالجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها وغيرها من الوحدات الاقتصادية بالقطاع العام كما لا يسرى في شأن أصحاب المعاشات

مادة ٧٧ - (٢) يوقف سريان أحكام هذا التأمين خلال المدد الآتية :

- ١ - مدة عمل المؤمن عليه لدى جهة لا تخضع لهذا التأمين .
- ٢ - مدة التجنيد الإلزامي والاستبقاء والاستدعاء للقوات المسلحة .
- ٣ - مدد الإجازات الخاصة والإجازات والدراسية والبعثات العلمية ، التي يقضيها المؤمن عليه خارج البلاد .

الفصل الثاني

الحقوق المالية للمريض

مادة ٧٨ - إذا حال المرض بين المؤمن عليه وبين أداء عمله تلتزم الجهة المختصة بصرف تعويض الأجر أن تؤدي له خلال فترة مرضه تعويضا يعادل ٧٥٪ من أجره اليومي المسدد عنه الاشتراكات لمدة تسعين يوما وتزاد بعدها إلى ما يعادل ٨٥٪ من الأجر المذكور . ويشترط ألا يقل التعويض في جميع الأحوال عن الحد الأدنى المقرر قانونا للأجر . ويستمر صرف ذلك التعويض طوال مدة مرضه أو حتى ثبوت العجز الكامل أو حدوث الوفاة بحيث لا تتجاوز مدة ١٨٠ يوما في السنة الميلادية الواحدة .

واستثناء من الأحكام المتقدمة يمنح المريض بالدرن أو بالجزام أو بمرض عقلي أو بأحد الأمراض المزمنة تعويضا يعادل أجره كاملا طوال مدة مرضه إلى أن يشفى أو تستقر حالته استقرارا يمكنه من العودة إلى مباشرة عمله أو يتبين عجزه عجزا كاملا .

وتحدد الأمراض المزمنة المشار إليها في الفقرة السابقة بقرار من وزير الصحة بالاتفاق مع وزير القوى العاملة (٣) .

ويجوز للجهة الملزمة بتعويض الأجر أن تقرر وقف صرفه عن المدة التي يخالف فيها المؤمن عليه تعليمات العلاج .

مادة ٧٩ - تستحق المؤمن عليها في حالة الحمل والوضع تعويضا عن الأجر يعادل ٧٥٪ من الأجر المشار إليه في الفقرة الأولى من المادة (٧٨)

(١) و (٢) مدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ .

(٣) صدر قرار وزير الصحة رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٦ .

تؤديه الجهة المختصة بصرف تعويض الأجر وذلك عن مدة اجازة الحمل والوضع المنصوص عليها بقانون العمل أو بأنظمة العاملين المدنيين بالدولة أو بالقطاع العام بحسب الأحوال بشرط ألا تقل مدة اشتراكها في التأمين عن عشرة أشهر .

مادة ٨٠ - تتحمل الجهة المختصة بصرف تعويض الأجر مصاريف انتقال المريض بوسائل الانتقال العادية من محل الإقامة الى مكان العلاج اذا كان يقع خارج المدينة التي يقيم بها وبوسائل الانتقال الخاصة متى قرر الطبيب المعالج أن حالة المريض الصحية لا تسمح باستعماله وسائل الانتقال العادية .

وتتبع في تنظيم الانتقال ومصاريفه القواعد التي يصدر بها قرار من وزير التأمينات بناء على اقتراح مجلس الإدارة . (١)

الفصل الثالث

أحكام عامة

مادة ٨١ - لا تخل أحكام هذا التأمين بما قد يكون للمصاب أو للمريض من حقوق مقررة بمقتضى القوانين أو اللوائح أو النظم الخاصة أو العقود المشتركة أو الاتفاقيات أو غيرها فيما يتعلق بتعويض الأجر ومستويات الخدمة وذلك بالنسبة للقدر الزائد عن الحقوق المقررة في هذا التأمين .

مادة ٨٢ - يصدر وزير الصحة بالاتفاق مع وزير التأمينات القرارات المنفذة لأحكام هذا الباب ، إلا فيما ورد فيه نص خاص (٢) .

الباب السادس

في إنشاء صندوق لعلاج الأمراض وإصابات العمل وتمويله وإدارته واختصاصاته

مادة ٨٣ (٢) - ينشأ صندوق لعلاج الأمراض وإصابات العمل وتتكون أمواله من الموارد الآتية :

١ - الاشتراكات التي تؤديها الهيئة المختصة من اشتراكات تأمين إصابات العمل بالنسب الآتية :

(أ) $\frac{1}{2}$ ٪ من أجور المؤمن عليهم العاملين بالجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة والمؤسسات العامة .

(ب) ١٪ من أجور باقى المؤمن عليهم الخاضعين للتأمين المذكور .

٢ - الاشتراكات التي تؤديها الهيئة المختصة من اشتراكات تأمين

(١) صدر قرار وزير التأمينات رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٧٦ .

(٢) صدر قرار وزير الصحة رقم ١٢٨ لسنة ١٩٧٦ و ٢٩٢ لسنة ١٩٧٧ .

(٣) معدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ .

المرض بواقع النسب الآتية :

(١) ٤٪ من أجور المؤمن عليهم .

(ب) ١٪ من معاشات أصحاب المعاشات .

٣ - رسم يؤديه المريض لا يجاوز مائتي مليم تحدد قيمته وحالات استحقاقه وقواعد الاعفاء منه بقرار من وزير الصحة بالاتفاق مع وزير التأمينات .

٤ - حصيلة استثمار أموال الصندوق .

٥ - الموارد الأخرى الناتجة عن نشاط الصندوق .

٦ - الإعانات والتبرعات والهبات التي يقرر مجلس إدارة الصندوق قبولها .

وفي حالة وجود فائض في أموال هذا الصندوق يرحل الى حساب خاص ، ولا يجوز التصرف فيه إلا بموافقة مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمين الصحي وفي الأغراض الآتية :

١ - تحسين مستوى العلاج والرعاية الطبية للمؤمن عليهم .

٢ - التوسع في تطبيق نظام تأمين المرض المنصوص عليه بهذا القانون .

٣ - تفويل البرامج الإنشائية والاستثمارية وبرامج التدريب والبحوث المتعلقة بنشاط الهيئة .

مادة ٨٤ - تتولى إدارة الصندوق هيئة عامة تسمى الهيئة العامة للتأمين الصحي ، وتكون لها الشخصية الاعتبارية ، وتتبع وزير الصحة ، وتكون لها ميزانية خاصة ضمن الميزانية العامة للدولة ، ويصدر بتشكيل مجلس إدارتها وتحديد اختصاصاته قرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض وزير الصحة بالاتفاق مع وزير التأمينات .

(١) وتسرى أحكام المواد : ١٣٥ و ١٣٧ و ١٥٠ في شأن الهيئة المشار إليها .

مادة ٨٥ - تتولى الهيئة العامة للتأمين الصحي علاج المصاب أو المريض ورعايته طبيًا إلى أن يشفى أو يثبت عجزه وللهيئة المختصة الحق في ملاحظة المصاب أو المريض حيثما يجرى علاجه .

ويقصد بالعلاج والرعاية الطبية ما هو منصوص عليه بالمادة (٤٧) وكذلك الرعاية الطبية والعلاج للمؤمن غليهن أثناء الحمل والولادة .

مادة ٨٦ - مع مراعاة حكم الفقرة الثالثة من المادة (٤٨) يكون علاج

(١) مضافة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ .

المصاب أو المريض ورعايته طبيا في جهات العلاج التي تحددها لهم الهيئة العامة للتأمين الصحي ، ولا يجوز لهذه الهيئة أن تجرى ذلك العلاج أو تقدم الرعاية الطبية في العيادات أو المصحات النوعية أو المستشفيات العامة أو المراكز المتخصصة الا بمقتضى اتفاقات خاصة تعقد لهذا الغرض، ويحدد في هذه الاتفاقات الحد الأدنى لمستويات الخدمة الطبية وأجرها ، ولا يجوز أن يقل مستوى الخدمة الطبية في هذه الحالة عن الحد الأدنى الذي يصدر به قرار من وزير الصحة بالاتفاق مع وزير التأمينات (١) .

مادة ٨٧ (٦) - تلتزم الهيئة العامة للتأمين الصحي بفحص العاملين المعرضين للإصابة بأحد الأمراض المهنية المبينة في الجدول رقم (١) المرافق وذلك مقابل تحصيلها رسما مقداره ٥٠٠ مليم عن كل مؤمن عليه معرض للإصابة بالأمراض المذكورة. ويتحمل به صاحب العمل (٢) .
ويصدر وزير التأمينات بالاتفاق مع وزير الصحة قرارا بشروط وأوضاع اجراء الفحص الدوري (٣) .

وعلى الهيئة العامة للتأمين الصحي أن تخطر وزارة القوى العاملة بحالات الأمراض المهنية التي تظهر بين العاملين وحالات الوفاة الناشئة عنها .
مادة ٨٨ - تلتزم جهة العلاج باخطار المصاب أو المريض بانتهاء العلاج وبما يكون قد تخلف لديه من عجز ونسبته وللمريض أن يطلب اغاظة النظر في تقرير انتهاء العلاج أو تخلف العجز وفقا لأحكام التحكيم الطبي المنصوص عليها في الباب الرابع .

كما تلتزم جهة العلاج بالاطار المشار اليه في الفقرة السابقة بالنسبة لكل من صاحب العمل والهيئة المختصة مع بيان أيام التخلف عن العلاج ان وجدت وذلك كله وفقا للشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من وزير الصحة بالاتفاق مع وزير التأمينات (٤) .

ويكون قرار جهة العلاج بمدة الاجازة المرضية ملزما لصاحب العمل.
مادة ٨٩ - تثبت حالات العجز المنصوص عليها في هذا القانون بشهادة من الهيئة العامة للتأمين الصحي يعين بياناتها قرار من وزير التأمينات بناء على اقتراح مجلس الادارة (٥) .

-
- (١) صدر قرار وزير الصحة رقم ١٤٠ لسنة ١٩٧٦ .
(٢) معدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ والفقرتان الثانية والثالثة سقطتا في تعديل القانون ٢٥ لسنة ١٩٧٧ .
(٣) صدر قرار وزير التأمينات ٨٣ لسنة ١٩٧٦ .
(٤) صدر قرار وزير الصحة رقم ١٢٩ لسنة ١٩٧٦ .
(٥) صدر قرار وزير التأمينات رقم ٢١٠ لسنة ١٩٧٦ .

الباب السابع

في تأمين البطالة (١)

الفصل الأول

في التمويل ومجال التطبيق

مادة ٩٠ - يمول تأمين البطالة مما يأتي :

١ - الاشتراكات الشهرية التي يلتزم بها صاحب العمل بواقع ٢٪ من أجور المؤمن عليهم .

٢ - ريع استثمار هذه الاشتراكات .

مادة ٩١ - تسري أحكام هذا الباب على المؤمن عليهم الخاضعين لأحكام هذا القانون فيما عدا الفئات الآتية :

١ - العاملون بالجهاز الإداري للدولة وبالهيئات العامة .

٢ - أفراد أسرة صاحب العمل في المنشآت الفردية حتى الدرجة الثانية وكذلك الشركاء الذين يعملون بأجر في شركاتهم .

٣ - العاملون الذين يبلغون سن الستين .

ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية تنظيم شروط وأوضاع انتفاع الفئات المشار إليها بمزايا هذا التأمين على أن يبين في هذا القرار طريقة حساب الأجور بالنسبة اليهم .

٤ - عمال المقاولات وعمال الشحن والتفريغ (٢) .

الفصل الثاني

في التعويضات

مادة ٩٢ - يشترط لاستحقاق تعويض البطالة ما يأتي :

١ - ألا يكون المؤمن عليه قد استقال من الخدمة .

٢ - (٣) ألا تكون قد انتهت خدمة المؤمن عليه نتيجة لحكم نهائي في جنائية أو جنحة ماسة بالشرف أو الأمانة أو الآداب العامة ، وذلك مع مراعاة حكم المادة (٩٥) .

٣ - أن يكون المؤمن عليه مشتركاً في هذا التأمين لمدة ستة أشهر على الأقل منها الثلاثة أشهر السابقة على كل تعطل متصلة .

(١) صدر قرار وزير التأمينات رقم ٢١١ لسنة ١٩٧٦ بإحكام الخاصة بالتأمين ضد

البطالة كما صدر قرار وزير القوى العاملة رقم ٩ لسنة ١٩٧٦ .

(٢) مضافة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ .

(٣) معدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ .

٤ - أن يكون المؤمن عليه قادرا على العمل وراغباً فيه .
٥ - أن يكون المؤمن عليه قد قيد اسمه في سجل المتعطلين بمكتب القوى العاملة المختص .

٦ - أن يتردد المؤمن عليه على مكتب القوى العاملة المسجل فيه اسمه في المواعيد التي تحدد بقرار من وزير القوى العاملة (١) .
مادة ٩٣ - يستحق تعويض البطالة ابتداء من اليوم الثامن لتاريخ انتهاء الخدمة أو عقد العمل بحسب الأحوال .

ويستمر صرف التعويض الى اليوم السابق لتاريخ التحاق المؤمن عليه بعمل أو لمدة ١٦ اسبوعاً ايها سبق ، وتمتد هذه المدة الى ٢٨ اسبوعاً اذا كانت مدة الاشتراك في هذا التأمين تجاوز ٢٤ شهراً .
كما يصرف التعويض خلال فترة التدريب المهني التي يقررها مكتب القوى العاملة .

مادة ٩٤ - يقدر تعويض البطالة بنسبة ٦٠٪ من الأجر الأخير للمؤمن عليه .

مادة ٩٥ - استثناء من حكم المادة (٩٤) يستحق تعويض البطالة بنسبة ٣٠٪ من الأجر الأخير الذي سددت على أساسه الاشتراكات اذا انتهت خدمة المؤمن عليه لأحد الأسباب الآتية :

١ - انتحاله شخصية غير صحيحة أو تقديمه شهادات أو أوراق مزورة .

٢ - اذا كان المؤمن عليه معيناً تحت الاختبار .

٣ - ارتكابه خطأ نشأت عنه خسارة جسيمة لصاحب العمل ، ابلغ عنه صاحب العمل الجهات المختصة خلال ٢٤ ساعة من وقت علمه بوقوعه
٤ - عدم مراعاته التعليمات اللازم اتباعها لسلامة العاملين أو المنشأة بشرط أن تكون هذه التعليمات مكتوبة ومعلقة في مكان ظاهر .

٥ - غيابه دون سبب أكثر من المدة التي تنص عليها قوانين ولوائح التوظيف أو العمل بحسب الأحوال .

٦ - عدم قيامه بتأدية التزامات العمل الجوهرية .

٧ - افشائه الأسرار الخاصة بالعمل .

٨ - وجوده أثناء العمل في حالة سكر بين أو متأثراً بما تعاطاه من مادة مخدرة .

٩ - اعتدائه على صاحب العمل أو المدير المسئول ، وكذلك اعتدائه اعتداء جسيماً على أحد رؤساء العمل أثناء العمل أو بسببه .

(١) صدر قرار وزير القوى العاملة رقم ٩ لسنة ١٩٧٦ .

- مادة ٩٦ -** يسقط الحق في صرف تعويض البطالة في الحالات الآتية :
- ١ - إذا رفض المؤمن عليه الالتحاق بعمل يراه مكتب القوى العاملة المختص مناسباً له ويعتبر العمل مناسباً إذا توافرت فيه الشروط الآتية :
 - (أ) أن يكون أجره يعادل على الأقل ٧٥٪ من الأجر الذي يؤدي على أساسه تعويض البطالة .
 - (ب) أن يكون العمل متفقاً مع مؤهلات المؤمن عليه وخبرته وقدراته المهنية والبدنية .
 - (ج) أن يكون العمل المرشح له في دائرة المحافظة التي كان يعمل بها وقت تعطله .
 - ٢ - إذا ثبت اشتغال المؤمن عليه لحسابه الخاص .
 - ٣ - إذا ثبت اشتغال المؤمن عليه لحساب الغير بأجر يساوي قيمة التعويض أو يزيد عليه .
 - ٤ - (أ) إذا استحق المؤمن عليه معاشاً يساوي قيمة تعويض البطالة أو يزيد عليه وذلك مع عدم الإخلال بحكم البند (٢) من المادة (٧١) .
 - ٥ - إذا هاجر المؤمن عليه أو غادر البلاد نهائياً .
 - ٦ - إذا بلغ المؤمن عليه سن الستين .
- مادة ٩٧ -** يوقف صرف تعويض البطالة في الحالات الآتية :
- ١ - إذا لم يتردد المؤمن عليه على مكتب القوى العاملة الذي قيد اسمه فيه متعطلاً في المواعيد المحددة ما لم يكن ذلك لأسباب مقبولة .
 - ٢ - إذا رفض المؤمن عليه التدريب الذي يقرره مكتب القوى العاملة المختص . .
- ويعود الحق في صرف التعويض في الحالتين السابقتين بزوال سبب الإيقاف وذلك للمدة الباقية من مدة الاستحقاق .
- ٣ - إذا جند المؤمن عليه ويعود إليه الحق في صرف التعويض بانتهاء مدة التجنيد ، ولا تحسب هذه المدة ضمن مدة استحقاق التعويض .
 - ٤ - إذا اشتغل المؤمن عليه لحساب الغير بأجر يقل عن قيمة تعويض البطالة .
 - ٥ - إذا استحق المؤمن عليه المتعطّل معاشاً يقل عن قيمة تعويض البطالة .
- ويصرف في الحالتين المنصوص عليهما في البندين (٤ و ٥) ما يعادل

(١) معدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ .

الفرق بين قيمة تعويض البطالة المستحق والأجر أو المعاش وذلك للمدة الباقية من مدة الاستحقاق .

مادة ٩٨ - اذا قام نزاع على سبب انتهاء الخدمة يصرف تعويض البطالة بنسبة ٣٠٪ من الأجر الأخير لمدة اسبوعين يبدى خلالها مكتب علاقات العمل المختص رايه فى النزاع وفقا للاجراءات التى يبينها قرار من وزير التأمينات بالاتفاق مع وزير القوى العاملة (١) .

ويصرف التعويض فى ضوء النتيجة التى ينتهى اليها المكتب المذكور من ظاهر الأوراق ، متى توافرت باقى الاشروط المنصوص عليها فى هذا الباب .

الباب الثامن

فى تأمين الرعاية الاجتماعية لأصحاب المعاشات

مادة ٩٩ - تتكون موارد هذا التأمين مما يأتى :

١ - المبالغ التى تخصصها الخزانة العامة سنويا لدور الرعاية الاجتماعية .

٢ - ما يخص لهذا التأمين سنويا فى ميزانية كل من الهيئتين المختصةين .

٣ - التبرعات والوصايا التى يقبلها مجلس ادارة الهيئة المختصة .

٤ - صافى ايرادات الحفلات والمعارض والمهرجانات واليانصيب التى تقام لصالح هذه الدور .

٥ - الاشتراكات التى يؤديها المنتفعون بأحكام هذا الباب وفقا لحكم البند (٤) من المادة (١٠٢) .

٦ - الموارد الأخرى الناتجة عن نشاط دور الرعاية الاجتماعية .

مادة ١٠٠ - تلتزم كل من الهيئتين المختصةين بأن تتخذ الخطوات التنفيذية اللازمة خلال خمس سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون بالبدء فى انشاء دور لرعاية أصحاب المعاشات المنتفعين بأحكام هذا القانون اما مباشرة أو بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية لتقديم الرعاية الاجتماعية والمعيشية لأصحاب المعاشات المشار اليهم فى ظروف ميسرة وخاصة فى حالة عدم وجود عائلات لهم .

وتشمل الرعاية الاجتماعية ما يلى :

١ - الاقامة الكاملة بما فيها من مسكن ومأكل ومشرب .

٢ - توفير المكتبات الثقافية والنوادر المزودة ببعض وسائل التسلية المناسبة للمنتفعين .

(١) صدر قرار وزير التأمينات رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٦ .

٣ - توفير الخبراء والمنرفين اللازمين لإدارة هذه الدور ممن تتوافر فيهم صفات خاصة تتلاءم وظروف المنتفعين .

٤ - توفير الوسائل الترفيهية كالرحلات ومشاهدة عروض المسارح والإقامة في المصايف والمشاتي وزيارة الحدائق العامة .
ويجوز الاستعانة بخبرات وقدرات المنتفعين بالرعاية الاجتماعية في أعمال مناسبة لحالة كل منهم في مقابل مكافآت رمزية تؤدي اليهم بشرط أن ترتبط الأعمال التي تسند اليهم بأعمالهم الأصلية التي كانوا يؤديونها قبل انتهاء خدمتهم .

مادة ١٠١ - يراعى في إنشاء دور الرعاية الاجتماعية تقسيمها الى درجات تتمشى وأنواع المنتفعين وحالتهم الصحية والمستوى المعيشي والأسرى والثقافى الذى كانوا يعيشون فيه قبل انتهاء الخدمة .

مادة ١٠٢ - يحدد وزير التأمينات بقرار منه الشروط والأوضاع اللازمة لتنفيذ أحكام هذا الباب وخاصة ما يأتى :

- ١ - كيفية قبول المنتفعين في دور الرعاية الاجتماعية .
- ٢ - تشكيل مجالس إدارة دور الرعاية الاجتماعية وتحديد اختصاصاتها بشرط مراعاة تمثيل المنتفعين في مجالس الإدارة بنسبة الثلث على الأقل .
- ٣ - وضع اللائحة الداخلية لدور الرعاية الاجتماعية دون التقيد بالقواعد والنظم المالية والوظيفية المعمول بها في الجهاز الإدارى للدولة أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو الوحدات الاقتصادية التابعة لاي منها .
- ٤ - تحديد قيمة الاشتراك الذى يؤديه كل منتفع .
- ٥ - تحديد مستويات الخدمة اللازمة للرعاية الاجتماعية .
- ٦ - تبادل الزيارات والإقامة في دور الرعاية بين المصريين والأجانب في البلاد الأخرى .

مادة ١٠٣ - يجوز لرئيس الجمهورية بقرار منه بناء على عرض وزير التأمينات وبعد الاتفاق مع الوزراء المختصين أن يمنح أصحاب المعاشات المعاملين بأحكام هذا القانون تيسيرات خاصة ينص عليها في هذا القرار ، وعلى الأخص ما يأتى :

- ١ - تخفيض نسبي في تعريفه المواصلات بالسكك الحديدية وكذا وسائل المواصلات العامة المملوكة للدولة داخل المدن .
- ٢ - تخفيض في أسعار الدخول للنوادي والمتاحف والمعارض ودور السينما والمسارح المملوكة للدولة .
- ٣ - تخفيض نفقات الإقامة في دور العلاج التابعة للجهاز الإدارى للدولة .

٤ - تخفيض نفقات الرحلات التي ينظمها الجهاز الإداري للدولة أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو الوحدات الاقتصادية التابعة لأي منها داخل الجمهورية وخارجها .

ويكون التخفيض في جميع الأحوال بما لا يجاوز ٧٥ ٪ من القيمة الرسمية .

الباب التاسع

في المستحقين وشروط استحقاقهم

مادة ١٠٤ (١) - إذا توفي المؤمن عليه أو صاحب المعاش كان للمستحقين عنه الحق في تقاضي معاش وفقا للانصبة والاحكام المقررة بالجدول رقم (٢) المرافق من أول الشهر الذي حدثت فيه الوفاة .

ويقصد بالمستحقين الأرملة والمطلقة والزوج والأبناء والبنات والوالدين والأخوة الأخوات ، الذين تتوافر فيهم في تاريخ وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش شروط الاستحقاق المنصوص عليها في المواد التالية .

ويكون الحد الأدنى لمعاش المستحق وفقا لما يلي (٢) .

١ - أربعة جنيها ونصف شهريا بالنسبة للأرملة أو المطلقة ، على الأقل نصيب الواحد منهن عن جنيهين شهريا ، ويسرى هذا الحكم على المعاشات الحالية وتحمل الخزانة العامة بقيمة الزيادة في هذه المعاشات .

٢ - جنيهين شهريا بالنسبة لكل من باقى المستحقين .
وفي جميع الأحوال يراعى ألا يجاوز الحد الأدنى لجمع معاشات المستحقين اثني عشر جنيها .

وتدخل الإعانة المنصوص عليها بالمادة ١٦٥ ، في قيمة الحد الأدنى للمعاش .

مادة ١٠٥ (٢) - يشترط لاستحقاق الأرملة أو المطلقة أن يكون الزواج موثقا أو ثابتا بحكم قضائي نهائي بناء على دعوى رفعت حال حياة الزوج ويستثنى من هذا الشرط أرملة أو مطلقة المؤمن عليه أو صاحب المعاش الذي يتوفى خلال ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون .

(١) معدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ .

(٢) الفروق الناتجة عن رفع الحد الأدنى لمعاش المؤمن عليه وصاحب المعاش والأرملة تصرف من ١/١/١٩٧٧ وباقي المستحقين من ١/٥/١٩٧٧ (١٩٦ من القانون ٢٥ لسنة ١٩٧٧) .

(٣) معدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ وانظر المادة ١٤ من القانون المذكور .

كما يشترط بالنسبة للأرملة أن يكون عقد الزواج أو التصادق على الزواج قد تم قبل بلوغ المؤمن عليه أو صاحب المعاش سن الستين ويستثنى من هذا الشرط الحالات الآتية :

١ - حالة الأرملة التي كان المؤمن عليه أو صاحب المعاش قد طلقها قبل بلوغ سن الستين ثم عقد عليها بعد هذه السن .

٢ - حالة الزواج التي يكون فيها سن الزوجة أربعين سنة على الأقل وقت الزواج ، بشرط ألا يكون للمؤمن عليه أو لصاحب المعاش زوجة أخرى أو مطلقة مستحقة طلقها رغم إرادتها بعد بلوغه سن الستين وكانت لا تزال على قيد الحياة .

٣ - حالات الزواج التي تمت قبل العمل بهذا القانون (١) . ويشترط بالنسبة للمطلقة ما يأتي :

١ - أن يكون قد طلقها رغم إرادتها .

٢ - أن يكون زواجها بالمؤمن عليه أو صاحب المعاش قد استمر مدة لا تقل عن عشرين سنة .

٣ - ألا تكون بعد طلاقها من المؤمن عليه أو صاحب المعاش قد تزوجت من غيره .

٤ - ألا يكون لديها دخل من أى نوع يعادل قيمة استحقاقها في المعاش أو يزيد عليه فإذا كان الدخل يقل عما تستحقه من معاش يربط لها معاش بمقدار الفرق ، على أنه إذا كانت قيمة كل من الدخل والمعاش تقل عن ثلاثين جنيها فيربط لها من المعاش بالقدر الذي لا يجاوز معه قيمة الدخل والمعاش معاً هذا الحد ، وفي جميع الأحوال يرد الباقي على الأرملة في حالة وجودها وإذا لم توجد فيرد على الأولاد .

مادة ١٠٦ (٢) - يشترط لاستحقاق الزوج ما يأتي :

١ - أن يكون عقد الزواج مؤقتاً .

٢ - أن يكون عاجزاً عن الكسب وفقاً للبيانات المقدمة بطلب صرف المعاش على أن يؤيد ذلك بقرار من الهيئة العامة للتأمين الصحي .

٣ - أن يكون عقد الزواج قد تم قبل بلوغ المؤمن عليها أو صاحبة المعاش سن الستين .

مادة ١٠٧ (٣) - يشترط لاستحقاق الأبناء ألا يكون الابن قد بلغ سن

الحادية والعشرين ، ويستثنى من هذا الشرط الحالات الآتية :

(١) - يعنى بالفقرة (٣) من المادة ١٠٥ من ١٩٧٧/٥/١ (م ١٩ ق ٢٥ لسنة ١٩٧٧) .

(٢) و (٣) - معدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ .

- ١ - العاجز عن الكسب .
- ٢ - الطالب بأحد مراحل التعليم التي لا تجاوز مرحلة الحصول على مؤهل الليسانس أو البكالوريوس أو ما يعادلها بشرط عدم تجاوزه من السادسة والعشرين وأن يكون متفرغا للدراسة .
- ٣ - من حصل على مؤهل نهائى لا يجاوز المرحلة المشار اليها بالبند السابق ولم يلتحق بعمل أو لم يزاوِل مهنة ولم يكن قد بلغ سن السادسة والعشرين بالنسبة للحاصلين على مؤهل الليسانس أو البكالوريوس ومن الرابعة والعشرين بالنسبة للحاصلين على المؤهلات الأقل .
- مادة ١٠٨ (١) - يشترط لاستحقاق البنت الا تكون متزوجة .
- مادة ١٠٩ - يشترط لاستحقاق الاخوة والاخوات - بالاضافة الى شروط استحقاق الابناء والبنات - أن يثبت اعادة المورث اياهم بشهادة ادارية .
- مادة ١١٠ - اذا توافرت في المستحق شروط الاستحقاق لأكثر من معاش من الصندوق أو من الصندوقين أو من أحدهما أو منهما معا ومن الخزانة العامة استحق المعاش الأكبر ويوزع المعاش الذى لم يستحق فيه بافتراض عدم وجوده .
- مادة ١١١ - يوقف صرف معاش المستحق في الحالات الآتية :
 - ١ - الالتحاق بأى عمل والحصول منه على دخل صافى يساوى قيمة المعاش أو يزيد عليه ، فاذا ما نقص هذا الدخل عن المعاش المستحق صرف اليه الفرق ، ويقصد بالدخل الصافى مجموع ما يحصل عليه العامل مخصوصا منه حصته في اشتراكات التأمين والضرائب .
 - ٢ - مزاوله مهنة تجارية أو غير تجارية منظمة بقوانين أو لوائح لمدة تزيد على خمس سنوات متصلة ويعود الحق في صرف المعاش في حالة ترك مزاوله هذه المهنة اعتبارا من أول الشهر التالى لتاريخ ترك المهنة .
- مادة ١١٢ - استثناء من احكام حظر الجمع المنصوص عليها بالمادتين (١١٠ و ١١١) يجمع المستحق بين الدخل من العمل أو المهنة والمعاش أو بين المعاشات في الحدود الآتية :
 - ١ - (١) يجمع المستحق بين الدخل والمعاش في حدود ثلاثين جنيها شهريا وذلك مع عدم الاخلال تالحق في الجمع بين المعاش والدخل بما يزيد عن الحد المذكور بالنسبة لمن كان لهم هذا الحق من العاملين بالقوانين المنصوص عليها بالمادة الثانية من قانون الاصدار .
 - ٢ - (٢) يجمع المستحق بين المعاشات في حدود ثلاثين جنيها شهريا

(١) معدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ .

(١) و (٢) بندي (١) و (٢) معدلان بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ .

- ويكمل المعاش الى هذا القدر من المعاش الاقل .
- ٣ - يجمع الأولاد بين المعاشين عن والديهم دون حدود .
- ٤ - تجمع الأرملة بين معاشها عن زوجها وبين معاشها بصفتها منتفعة بأحكام هذا القانون ، كما تجمع بين معاشها عن زوجها وبين دخلها من العمل أو المهنة ، وذلك دون حدود .
- ٥ - مع مراعاة المادة (٧١) يجمع المستحق بين المعاشات المستحقة له عن شخص واحد وذلك بدون حدود .
- مادة ١١٣ (١) - يقطع معاش المستحق في الحالات الآتية :**
- ١ - وفاة المستحق .
 - ٢ - زواج الأرملة أو المطلقة أو البنت أو الأخت .
- وتمنح البنت أو الأخت في هذه الحالة منحة تساوي المعاش المستحق لها عن مدة سنة بعد أدنى قدره خمسة وعشرون جنيها ، ولا تصرف هذه المنحة إلا مرة واحدة .
- ٣ - بلوغ الابن أو الأخ سن الحادية والعشرين ، ويستثنى من ذلك الحالات الآتية :
- (أ) العاجز عن الكسب حتى زوال حالة العجز .
 - (ب) الطالب حتى تاريخ التحاقه بعمل أو مزاولته مهنة أو تاريخ بلوغه سن السادسة والعشرين أيهما أقرب ، ويستمر صرف معاش الطالب الذي يبلغ سن السادسة والعشرين خلال السنة الدراسية حتى نهاية تلك السنة .
 - (ج) الحاصل على مؤهل نهائي حتى تاريخ التحاقه بعمل أو مزاولته مهنة أو تاريخ بلوغه سن السادسة والعشرين بالنسبة للحاصلين على الليسانس أو البكالوريوس وسن الرابعة والعشرين بالنسبة للحاصلين على المؤهلات النهائية الأقل أي التاريخين أقرب .
- ٤ - إذا توافرت في المستحق شروط استحقاق معاش أكبر من إحدى الجهات المنصوص عليها بالمادة (١١٠) ، وذلك مع عدم الإخلال بحكم المادة (١١٢) .
- مادة ١١٤ (٢) - إذا طلقت أو تزلت البنت أو الأخت ، أو عجز الابن أو الأخ عن الكسب بعد وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش منح كل منهم ما كان يستحق له من معاش بافتراض استحقاقه في تاريخ وفاة المورث دون مساس بحقوق باقي المستحقين .**
- كما يعود حق الأرملة في المعاش إذا طلقت أو تزلت ولم تكن مستحقة

لمعاش عن الزوج الأخير .

وإذا كان المعاش الذى سيعود الحق فيه قد سبق رده كله أو بعضه على باقى المستحقين فيخفض معاشهم بقيمة ما سبق رده عليهم من هذا المعاش .
ويمنح الابن أو الاخ الذى لم تكن تتوافر فيه شروط استحقاق المعاش فى تاريخ وفاة المورث والتحق بأحد مراحل التعليم التى لا تتجاوز مرحلة الحصول على الليسانس أو البكالوريوس ولم يبلغ سن السادسة والعشرين ما كان يستحق له من معاش بافتراض استحقاقه فى التاريخ المذكور ويعاد توزيع معاش باقى المستحقين على هذا الأساس وبعد قطع معاشه يرد على من استنزل هذا المعاش من نصيبهم .

ويمنح كل من الأبناء والبنات والوالدين والاخوات والاخوة السابق حرمانهم من المعاش وفقا لقوانين التأمين والمعاشات أو قوانين التأمينات الاجتماعية ما كان يستحق له من معاش بافتراض استحقاقه فى تاريخ وفاة المورث دون مساس بحقوق باقى المستحقين وذلك متى توافرت فى شأنه شروط استحقاق المعاش المنصوص عليها بهذا القانون .

مادة ١١٥ - فى حالة وقف أو قطع معاش المستحق يؤدى المعاش عن الشهر الذى وقع فيه سبب الوقف أو القطع على أساس شهر كامل .
وفى حالة رد معاش بعض المستحقين على غيرهم من المستحقين يعاد ربط المعاش من أول الشهر التالى لتاريخ واقعة الاستحقاق .
وإذا كان المستحق قد توفى قبل صرف معاش شهر الوفاة يقطع معاشه اعتبارا من أول الشهر الذى حدثت فيه الوفاة وفى حالة رد هذا المعاش يكون الرد اعتبارا من هذا التاريخ .

واستثناء من الفقرة الاولى من هذه المادة ، يستمر صرف المعاش فى حالات عجز المستحق عن الشهر الذى تحدد لتوقيع الكشف الطبى عليه والشهر التالى له .

مادة ١١٦ - إذا كان المعاش المستحق للولد أو الاخ لم يرد على باقى المستحقين بعد قطعه يعاد صرفه اليه فى حالة إيقاف صرف أجره أثناء فترة التجنيد الإلزامية طالما لم يبلغ سن السادسة والعشرين .

الباب العاشر فى الحقوق الإضافية

الفصل الأول

فى التعويض الإضافى

مادة ١١٧ (١) - يستحق مبلغ التعويض الإضافى فى الحالات الآتية :

(١) معدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ .

(١) انتهاء خدمة المؤمن عليه للعجز الكامل ، أو الجزئي متى أدى ذلك لاستحقاقه معاشا .

(ب) انتهاء خدمة المؤمن عليه للوفاة .

(ج) وفاة صاحب المعاش مع عدم وجود مستحقين للمعاش (٢) .

(د) ثبوت العجز الكامل أو وقوع الوفاة نتيجة إصابة عمل بعد انتهاء الخدمة .

ويؤدى مبلغ التعويض فى حالات استحقاقه للوفاة الى من حدده المؤمن عليه ا وصاحب المعاش قبل وفاته وفى حالة عدم التحديد يؤدى الى الورثة الشرعيين .

ويشترط لاستحقاق مبلغ التعويض الاضافى بالنسبة للمؤمن عليهم غير الخاضعين لقوانين أو لوائح توظيف أو غير المرتبطين باتفاقات جماعية أن يكون قد أدبت لحساب المؤمن عليه ثلاثة اشتراكات متصلة أو ستة اشتراكات متقطعة ، ويستثنى من هذا الشرط الحالات الناتجة عن إصابة عمل .

مادة ١١٨ (٢) - يكون مبلغ التعويض الاضافى معادلا لنسبة من الاجر السنوى تبعا لسن المؤمن عليه فى تاريخ انتهاء الخدمة ووفقا للجدول رقم (٥) المرافق .

ويقصد بالاجر السنوى متوسط الاجر الشهرى الذى حسب على أساسه المعاش الذى يتحمل به الصندوق مضروبا فى اثنى عشر .
وبالنسبة لحالات العجز الجزئى يؤدى نصف المبلغ المشار اليه بالفقرة الأولى .

وفى جميع الأحوال يزداد مبلغ التعويض الاضافى بنسبة ٥٠ ٪ فيما يتعلق بالحالات الناتجة عن إصابة عمل .

ويضاعف مبلغ التعويض الاضافى فى حالة استحقاقه لانتهاء خدمة المؤمن عليه بالوفاة ولم يوجد مستحقون للمعاش (٤) .

مادة ١١٩ - تلتزم الهيئة المختصة بأداء التعويض الاضافى من حساب تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة الا اذا كان سبب الاستحقاق إصابة عمل فيؤدى من حساب تأمين أصابات العمل .

(٢) البند (ج) من المادة ١١٧ يعمل به من ١٩٧٧/٥/١ م ١٩ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ .

(٣) معدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ .

(٤) الفقرة (٤) من المادة ١١٨ يعمل بها من ١٩٧٧/٥/١ م ١٩ من القانون رقم ٢٥

الفصل الثاني

في المنحة

مادة ١٢٠ - عند وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش تستحق منحة عن شهر الوفاة والشهرين التاليين وذلك بالإضافة إلى الأجر المستحق عن أيام العمل خلال شهر الوفاة .

وتقدر المنحة بالأجر أو المعاش المستحق عن شهر الوفاة ، وتلتزم بها الجهة التي كانت تصرف الأجر أو التي تلتزم بصرف المعاش بحسب الأحوال . ويخصم بها بالنسبة للمؤمن عليهم العاملين بالجهات المشار إليها بالبند (١) من المادة (٢) على البند الذي كان يتحمل بالأجر .

مادة ١٢١ (١) - تستحق المبالغ المنصوص عليها بالمادة السابقة لمن يحدده المؤمن عليه أو صاحب المعاش فإذا لم يحدد أحد فتستحق للارمل وفي حالة عدم وجوده تستحق للأولاد القصر والعاجزين عن الكسب ، والبنات غير المتزوجات .

ويراعى في حالة ما إذا كان للمؤمن عليه أو صاحب المعاش أرمل وأولاد تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها بالفقرة السابقة من غير هذا الارمل تقسم المبالغ السالف ذكرها بحسب عدد الأزواج .

وإذا لم يوجد أحد ممن سبق ذكرهم تستحق المنحة للوالدين أو أحدهما وفي حالة عدم وجودهما تستحق لمن كان يعوله من أخوته القصر والعاجزين عن الكسب ، والأخوات غير المتزوجات ، وتثبت الإعالة باقرار من المستحق أو متولى شئونه مؤيدة بشهادة إدارية .

وفي حالة استحقاق المنحة للقصر من الأولاد والأخوة والأخوات غير المتزوجات تصرف لمتولى شئونهم الذي تثبت صفته بشهادة إدارية .

الفصل الثالث

في نفقات الجنائز

مادة ١٢٢ (٣) - عند وفاة صاحب المعاش تلتزم الجهة التي كانت تصرف المعاش بأداء نفقات جنازة بواقع معاش شهر بحد أدنى قدره ثلاثون جنيها تصرف للارمل فإذا لم يوجد صرفت لارشاد الأولاد أو إلى أى شخص يثبت قيامه بصرف نفقات الجنائز (٣) .

ويجب أن يتم صرف هذه النفقات خلال ثلاثة أيام على الأكثر من تاريخ تقديم الطلب .

(١) و (٢) معدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ .

(٢) يعمل بالتعديل من ١٩٧٧/٥/١ (م ١٩ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧) وكان

الحد عشرين جنيها في القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٧ .

الفصل الرابع

في استبدال المعاش

مادة ١٢٣ (١) - يجوز للهيئة المختصة ان تستبدل تقودا بحقوق المؤمن عليهم وأصحاب المعاشات في معاشاتهم سواء بالنسبة للمعاملين بأحكام هذا القانون أو أية قوانين أخرى للمعاشات الحكومية ويحدد رأس مال المعاش المستبدل طبقا للجدول رقم (٧) المرافق و سن المستبدل في تاريخ توقيع الكشف الطبى وحالته الصحية .

وتستبدل المعاشات في حدود ثلث قيمتها ، وتعتبر الاعانة الاضافية المقررة وفقا لأحكام القانون رقم (٧) لسنة ١٩٧٧ بتقرير اعانة اضافة لأصحاب المعاشات والمستحقين جزءا من المعاش في تحديد الجزء المستبدل . ويشترط الا يقل ما يتبقى من المعاش بعد الاستبدال عن الحد الأدنى للمعاش مضافا اليه الاعانة المنصوص عليها بالفقرة السابقة .

ولا يجوز اجراء الاستبدال لأكثر من مرة كل سنتين من تاريخ آخر استبدال ولو كان سابقا على تاريخ العمل بهذا القانون ويجوز لأسباب مبررة تقاض هذه المدة الى سنة واحدة بقرار من وزير التأمينات (٣) .

ويعتبر الاستبدال قائما من تاريخ قبول تقدير رأس المال المستبدل ويقتطع القسط مقدما من الأجر أو المعاش .

ويفرض رسم مقداره جنيه واحد عن كل استبدال يتم ويؤدي هذا الرسم الى الهيئة المختصة خصما من رأس مال الاستبدال ، ويقيد في حساب خاص ويرحل رصيد هذا الحساب من سنة لأخرى .

وتسقط أقساط الاستبدال بوفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش ، كما يجوز للمستبدل في أى وقت ان يطلب وقف العمل بالاستبدال مقابل أداء مبالغ للصندوق يحددها القرار المنصوص عليه في الفقرة التالية .

ويصدر وزير التأمينات قرارا بقواعد وشروط الاستبدال والمبالغ المطلوب ردها مقابل ايقاف العمل بالاستبدال ، والأوجه التي يصرف فيها الرسم المنصوص عليه بالفقرة السادسة (٢) .

الفصل الخامس

في حقوق المفقودين

مادة ١٢٤ - في حالة فقد المؤمن عليه أو صاحب المعاش يصرف

(١) معدلة باتقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ .

(٢) صدر القرار الوزاري رقم ١٦١ لسنة ١٩٧٧ .

(٣) صدر قرار وزير التأمينات رقم ٢١٢ لسنة ١٩٧٦ ثم حل محله القرار ١٨٩

لسنة ١٩٧٧ .

للمستحقين عنه المنصوص عليهم في المادة (١٠٤) اعانة شهرية تعادل ما يستحقونه عنه من معاش بافتراض وفاته وذلك اعتبارا من أول الشهر الذي فقد فيه الى أن يظهر أو تثبت وفاته حقيقة أو حكما .

وإذا كان فقد المؤمن عليه أثناء تأدية عمله فتقدر الاعانة بما يعادل المعاش المقرر في تأمين اصابات العمل والمعاش المقرر في تأمين الشيخوخة أو العجز والوفاة وذلك في الحدود المنصوص عليها بلمادة (٧١) .

ويحدد وزير التأمينات بقرار منه الاجراءات الواجب اتخاذها لاثبات حالة الفقد .

وبعد فوات أربع سنوات من تاريخ الفقد أو ثبوت الوفاة حقيقة أو حكما يعتبر تاريخ الفقد هو تاريخ انتهاء الخدمة وذلك في تقدير جميع الحقوق المعاشية وتؤدي وفقا للاتى :

(أ) يستمر صرف الاعانة التي ربطت وفقا للفقرة الأولى باعتبارها معاشا .

(ب) يصرف مبلغ التعويض الاضافي للورثة الشرعيين الموجودين في تاريخ فوات أربع سنوات على تاريخ الفقد أو في تاريخ ثبوت الوفاة الحقيقية أو الحكمية الا اذا كان المؤمن عليه قد حدد مستفيدين آخرين قبل فقده فيصرف اليهم .

(ج) تصرف المنحة للمستحقين المنصوص عليهم بالمادة (١٢١) الموجودين على قيد الحياة في تاريخ فوات أربع سنوات على تاريخ الفقد أو في تاريخ ثبوت الوفاة الحقيقية أو الحكمية .

وتسرى أحكام هذه المادة على المفقودين قبل العمل بأحكام هذا القانون .

الباب الحادى عشر

في الأحكام العامة

الفصل الأول

في قواعد حساب الاشتراكات

مادة ١٢٥ - تحسب الاشتراكات التي يؤديها صاحب العمل على أساس ما يستحقه المؤمن عليه من أجر خلال كل شهر .
ويراعى في حساب الأجر تحديد عدد أيام العمل في الشهر بثلاثين يوما بالنسبة لمن لا يتقاضون أجورهم مشاهرة .
ولا تؤدي أية اشتراكات عن المدد التي لا يستحق عنها أجر .

ويجوز لوزير التأمينات بقرار يصدره (١) بناء على اقتراح مجلس الإدارة أن يحدد طريقة حساب الاجر في حالات معينة ، كما يحدد الشروط والأوضاع التي تتبع في تحصيل وأداء الاشتراكات المستحقة وفقا لهذا القانون .
وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يزيد الاجر الذي تسدد على أساسه الاشتراكات عن ٢٥٠٠ جنيه سنويا .

(٢) ويكون الحد الأدنى للاجر الذي يسدد على أساسه الاشتراكات ١٢ جنيها شهريا .

مادة ١٢٦ (٣) - تستحق الاشتراكات عن المدد الآتية وذلك وفقا للقواعد والاحكام المبينة قرين كل منها :

١ - مدد الاعارات الخارجية بدون اجر ومدد الاجازات الخاصة للعمل بالخارج .

يلتزم المؤمن عليه بحصته وحصة صاحب العمل في الاشتراكات وتؤدي باحدى العملات الأجنبية .

(٤) ويصدر وزير التأمينات بالاتفاق مع وزير الاقتصاد قرارا بتحديد نوع العملات الأجنبية ، وبسعر التحويل ، وكيفية ومواعيد أداء الاشتراكات، والمبالغ الإضافية وربيع الاستثمار الذي يستحق في حالة التأخير في السداد وذلك بما لا يجاوز النسب المقررة في المادتين (١٢٩ و ١٣٠) .

٢ - مدد الاجازات الخاصة بدون اجر : يكون للمؤمن عليه أداء حصته وحصة صاحب العمل في الاشتراكات خلال مدة الاجازة أو دفعة واحدة خلال سنة من تاريخ انتهاء مدة الاجازة ويجوز له أداؤها بالتقسيط وفقا للجدول رقم (٦) أو وفقا للجدول رقم (٧) المرفقين .

وفي حالة عدم الاداء لا تحسب مدة الاجازة ضمن مدة الاشتراك في التأمين .

٣ - مدد الاجازات الدراسية بدون اجر في الداخل : يلتزم صاحب العمل بحصته في الاشتراكات وتؤدي في المواعيد الدورية ويلتزم المؤمن عليه بحصته ويؤديها على النحو المشار اليه بالبند (٢) .

٤ - مدد البعثات العلمية بدون اجر : تلتزم الجهة الموفدة للبعثة بحصة

(١) صدر قرار وزير التأمينات رقم ٢٢٦ لسنة ١٩٧٥ .

(٢) مضافة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ .

(٣) معدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ ولا يستحق ربيع الاستثمار والمبالغ الإضافية من فروق الاشتراكات أو المبالغ التي تستحق نتيجة تطبيق احكامه الا من ١٩٧٧/٥/١ م (١٧ ق ٢٥ لسنة ١٩٧٧) .

(٤) صدر قرار وزير التأمينات ١٩٠ لسنة ١٩٧٧ وانظر البند (٣) من المادة ١٩ من

القانون ٢٥ لسنة ١٩٧٧ .

صاحب العمل وحصّة المؤمن عليه في الاشتراكات وتؤدي في المواعيد الدورية .
هـ - مدد الاعارة الداخلية : تلتزم الجهة المعار اليها بحصة صاحب العمل في الاشتراكات ويلتزم المؤمن عليه بحصته ، وتؤدي للجهة المعار منها في المواعيد المحددة لسدادها للهيئة المختصة في المواعيد الدورية .

مادة ١٢٧ - تلتزم الجهة التي تؤدي أجر المؤمن عليه خلال مدد الاستدعاء والاستبقاء بحصة صاحب العمل في الاشتراكات ، كما تلتزم هذه الجهة بخصم حصّة المؤمن عليه من أجره ، وتؤدي الحصتان للهيئة المختصة في المواعيد الدورية .

مادة ١٢٨ - يلتزم صاحب العمل في القطاع لخاص بأن يقدم للهيئة المختصة بيانات العاملين وأجورهم واشتراكاتهم وذلك وفق النماذج التي تعدها الهيئة وبالشروط والأوضاع المنصوص عليها في المادة (١٥١)
وتحسب الاشتراكات على أساس البيانات الواردة في هذه النماذج ، فإذا لم يقدم صاحب العمل البيانات المنصوص عليها في الفقرة الأولى حسبته الاشتراكات الواجبة الأداء على أساس آخر بيان قدم منه للهيئة وذلك إلى حين حساب الاشتراكات المستحقة فعلا .

وفي حالة عدم تقديم تلك البيانات أو عدم وجود السجلات والمستندات المشار إليها بالمادة (١٥١) ، يكون حساب الاشتراكات المستحقة طبقاً لما تسفر عنه تحريات الهيئة في تحديد حجم الالتزام وذلك طبقاً للقواعد التي يصدر بها قرار من وزير التأمينات بناء على اقتراح مجلس الإدارة .
وعلى الهيئة المختصة اخطار صاحب العمل بقيمة الاشتراكات المحسوبة وفقاً لما تقدم وكذلك بالمبالغ الأخرى المستحقة عليه للهيئة بخطاب موصى عليه مع علم الوصول .

ويجوز لصاحب العمل الاعتراض على هذه المطالبة بخطاب موصى عليه مع علم الوصول خلال ثلاثين يوماً من تاريخ استلامه الأخطار .
وعلى الهيئة المختصة أن ترد على هذا الاعتراض خلال ثلاثين يوماً من تاريخ وروده اليها ولصاحب العمل في حالة رفض الهيئة اعتراضه أن يطلب منها عرض النزاع على اللجان المشار إليها في المادة (١٥٧) .
وتصدر اللجنة قرارها في حدود تقرير الهيئة وطلبات صاحب العمل وتعلن الهيئة صاحب العمل بالقرار بخطاب موصى عليه مع علم الوصول وتعديل المستحقات وفقاً لهذا القرار .

(١) وتكون المستحقات واجبة الأداء بانقضاء موعد الطعن دون حدوثه أو صدور قرار اللجنة أو برفض الهيئة المختصة لاعتراض صاحب العمل

(١) معدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ .

ومدم قيامه بطلب عرض النزاع على لجنة فحص المنازعات خلال ثلاثين يوما من تاريخ استلامه الاخطار بالرفض .
ولكل من الهيئة المختصة وصاحب العمل الطعن في قرار اللجنة امام المحكمة المختصة خلال الثلاثين يوما التالية لصدوره والا صار الحساب نهائيا .

مادة ١٢٩ - يلتزم صاحب العمل بأداء المبالغ التالية :
(١) (ا) الاشتراكات المستحقة عن الشهر وتشمل الحصة التي يلتزم بها وحصة المؤمن عليه التي يلتزم باقتطاعها من أجره وكذلك الاقساط المستحقة على المؤمن عليهم ، وذلك في اول الشهر التالي .
(ب) مكافآت نهاية الخدمة أو فروقها المنصوص عليها بالبند (٦) من المادة (١٧) وذلك فور انقضاء ثلاثين يوما من تاريخ انتهاء خدمة المؤمن عليه .

(ج) الاقساط المستحقة من المبالغ المتأخرة عليه وذلك في تاريخ استحقاقها .
وفي حالة التأخير يحسب ريع استثمار بمعدل ٦ ٪ (٢) سنويا عن المدة من تاريخ وجوب الأداء حتى تاريخ السداد .
ويعفى صاحب العمل من ريع الاستثمار اذا تم السداد خلال خمسة عشر يوما من تاريخ وجوب الأداء .
وفي جميع الحالات تكون مصاريف ارسال الاشتراكات والمبالغ المستحقة الى الهيئة المختصة على صاحب العمل .

مادة ١٣٠ - يلتزم صاحب العمل الذي لم يقم بالاشتراك عن كل او بعض عماله ، أو لم يؤد الاشتراكات على أساس الأجر الحقيقية ، بأداء مبلغ اضافي قدره (٥٠ ٪) من الاشتراكات التي لم يؤدها .
ويلتزم صاحب العمل اذا لم يؤد الاشتراكات الشهرية المستحقة في المواعيد المحددة في هذا القانون بأداء مبلغ اضافي الى الهيئة قدره (٢ ٪) من الاشتراكات التي تأخر في أدائها عن كل شهر وذلك بعد اقصى لا يجاوز ٥٠ ٪ من قيمة هذه الاشتراكات .

ويجوز لوزير التأمينات بناء على عرض الهيئة المختصة الاعفاء من المبالغ الاضافية اذا كانت هناك اعداد مقبولة ، وذلك طبقا للقواعد والشروط التي يصدر بها قرار منه (٣) .

(١) معدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ .
(٢) استبدل القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ بعبارة فوائد التأخير عبارة ريع الاستثمار .
(٣) صدر قرار وزير التأمينات رقم ١٦١ لسنة ١٩٧٦ .

الفصل الثاني (١)

أحكام خاصة باشتراكات المؤمن عليهم بالقطاع الخاص

- مادة ١٣١ -** استثناء من أحكام المادة ١٢٥ تحسب الاشتراكات التي يؤديها صاحب العمل في القطاع الخاص وتلك التي تقتطع من أجور المؤمن عليهم خلال سنة ميلادية على أساس أجورهم في شهر يناير من كل سنة .
- مادة ١٣٢ -** تحسب الاشتراكات المستحقة عن المؤمن عليهم المشار إليهم بالمادة السابقة الذين يلتحقون بالخدمة بعد شهر يناير على أساس أجر الشهر الذي التحقوا فيه بالخدمة وذلك حتى يناير التالي ثم يعاملون بعد ذلك على الأساس المبين في المادة السابقة .
- وبالنسبة للعاملين الذين ينطبق عليهم هذا القانون لأول مرة تحسب اشتراكاتهم على أساس أجر الشهر الذي يبدأ فيه سريان هذا القانون عليهم حتى يناير التالي ثم يعاملون بعد ذلك على الأساس المبين في المادة السابقة . وتستحق الاشتراكات كاملة عن الشهر الذي تبدأ فيه الخدمة ولا تستحق عن جزء الشهر الذي تنتهي فيه .
- مادة ١٣٣ -** استثناء من الفقرة الثالثة من المادة (١٢٥) ومع عدم الإخلال بالمادة (١٢٦) يؤدي صاحب العمل في القطاع الخاص الاشتراكات كاملة إذا كان عقد العمل موقوفاً أو كانت أجور المؤمن عليهم لا تكفي لذلك ، وتعتبر المبالغ التي يؤديها صاحب العمل عن المؤمن عليهم في حكم القرض ، ويكون الوفاء بها طبقاً للأحكام التي يصدر بها قرار من وزير التأمينات . ويعفى العامل وصاحب العمل من الاشتراكات المستحقة عن مدة التجنيد الإلزامي .

الفصل الثالث

في الإعفاء من الضرائب والرسوم

- مادة ١٣٤ -** تعفى قيمة الاشتراكات المستحقة وفقاً لأحكام هذا القانون من الضرائب والرسوم أيما كان نوعها .
- كما تعفى الاستثمارات والمستندات والبطاقات والعقود والمخالصات والشهادات والمطبوعات وجميع المحررات التي يتطلبها تنفيذ هذا القانون من رسوم الدفعة .
- مادة ١٣٥ -** تعفى أموال الهيئة المختصة الثابتة والمنقولة وجميع عملياتها الاستثمارية مهما كان نوعها من جميع الضرائب والرسوم والعوائد

(٢) أحكام هذا الفصل (المواد ١٢١ - ١٢٣) مستحقة بموجب المادة الخامسة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ .

التي تفرضها الحكومة أو أي سلطة عامة أخرى في الجمهورية .
كما تعفى العمليات التي تباشرها الهيئة المختصة من الخضوع لأحكام
القوانين الخاصة بالإشراف والرقابة على هيئات التأمين .
وتسرى على معاملات الهيئة المختصة في الأوراق المالية مع المتعاملين
معها في هذه الأوراق جميع الأحكام الخاصة بفرض رسوم الدمغة على
معاملات الأفراد فيما بينهم .

مادة ١٣٦ (١) - تعفى المعاشات وما يضاف إليها من إعانات والتعويضات
والتعويض الإضافي والمنح ورؤوس أموال الاستبدال التي تستحق طبقاً
لأحكام هذا القانون من الخضوع للضرائب والرسوم بسائر أنواعها .
كما يسرى هذا الإعفاء على متجمد المبالغ المشار إليها في الفقرة السابقة
ومتجمد المبالغ المدخرة والمستحقة وفقاً للقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٥ بشأن
نظام الادخار عند صرفه للورثة الشرعيين .
ولا تسرى على الأجر المستحق عن أيام العمل خلال شهر الوفاة أحكام
ضريبة التركات ورسم الأيلولة .

مادة ١٣٧ - تعفى من الرسوم القضائية في جميع درجات التقاضي
الدعوى التي ترفعها الهيئة المختصة أو المؤمن عليهم أو المستحقون طبقاً
لأحكام هذا القانون ، ويكون نظرها على وجه الاستعجال والمحكمة في جميع
الأحوال الحكم بالنفاذ المؤقت وبلا كفالة .

الفصل الرابع

مستندات الصرف ومواعيد تقديم طلب الصرف

ومواعيد المنازعة

مادة ١٣٨ - تقدر الحقوق المقررة وفقاً لهذا القانون على أساس
البيانات والمستندات الواردة في الملف المنصوص عليه بالبند (١) من المادة
(١٥١) دون الرجوع إلى ملف الخدمة .

مادة ١٣٩ - يحدد بقرار من وزير التأمينات بناءً على اقتراح مجلس
الإدارة المختص الشروط والأوضاع والمستندات اللازمة لتسوية وصرف
الحقوق المقررة بهذا القانون وذلك مع عدم التقيد بأحكام لائحة ترتيب
المحاكم الشرعية وقانون الولاية على المال (٢) .

(١) مدونة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٢ .

(٢) صدر قرار وزير التأمينات رقم ١٦ لسنة ١٩٧٢ .

مادة ١٤٠ (١) - مع مراعاة حكم الفقرة الثانية من المادة (٢٥) يجب تقديم طلب صرف المعاش أو التعويض أو أى مبالغ مستحقة طبقاً لأحكام هذا القانون في ميعاد أقصاه خمس سنوات من التاريخ الذى نشأ فيه سبب الاستحقاق والا انقضى الحق فى المطالبة بها .
وتعتبر المطالبة بأى من المبالغ المتقدمة شاملة للمطالبة بباقى المبالغ المستحقة وينقطع سريان الميعاد المشار اليه بالنسبة الى المستحقين جميعاً إذا تقدم أحدهم بطلب فى الموعد المحدد .

ويجوز لمدير عام الهيئة المختصة أو من ينوبه أن يتجاوز عن الإخلال بالميعاد المشار اليه فى الفقرة الأولى إذا كان ناشئاً عن أسباب تبرره ، وفى هذه الحالة تصرف الحقوق كاملة من تاريخ الاستحقاق .
ويوقف أداء المعاش الذى لا يتم صرفه لمدة سنتين على أن يعاد الصرف بالكامل عند تقديم طلب من صاحب الشأن .

مادة ١٤١ - على الهيئة المختصة أن تتخذ من الوسائل ما يكفل تقدير المعاشات أو التعويضات وصرفها خلال أربعة أسابيع من تاريخ تقديم المؤمن عليه أو المستحقين طلباً بذلك مشفوعاً بكافة المستندات المطلوبة .
ويحدد وزير التأمينات بقرار منه بناء على اقتراح مجلس الإدارة المستندات المطلوبة من كل من المؤمن عليه والمستفيدين وصاحب العمل فى كل حالة (٣) .

فإذا تأخر صرف المبالغ المستحقة عن المواعيد المقررة لها التزمت الهيئة المختصة - بناء على طلب صاحب الشأن - بدفعها مضافاً إليها ١٪ من قيمتها عن كل شهر يتأخر فيه الصرف عن الميعاد المحدد بما لا يتجاوز قيمة أصل المستحقات وذلك من تاريخ استيفاء المؤمن عليه أو المستفيدين المستندات المطلوبة منهم .

وترجع الهيئة المختصة على المنسبب فى تأخير الصرف بقيمة المبالغ الإضافية المشار إليها التى التزمت بها ، ما لم يثبت لمجلس الإدارة أن التأخير راجع لخطأ مرفقى .

ولا تستحق المبالغ الإضافية المشار إليها فى حالات المنازعات إلا من تاريخ رفع الدعوى القضائية ، كما لا تستحق هذه المبالغ فى الحالات التى نص فيها هذا القانون على إعادة تسوية مستحقات أصحاب المعاشات والمستحقين الذين كانوا معاملةً بالقوانين التى حل محلها وفقاً لأحكامه .

مادة ١٤٢ - مع عدم الإخلال بأحكام المادتين (٥٦ و ٥٩) لا يجوز

(١) صدر قرار وزير التأمينات رقم ١٦ لسنة ١٩٧٧ .

رفع الدعوى بطلب تعديل الحقوق المقررة بهذا القانون بعد انقضاء سنتين من تاريخ الاخطار بربط المعاش بصفة نهائية أو من تاريخ الصرف بالنسبة لباقي الحقوق وذلك فيما عدا حالات طلب اعادة تسوية هذه الحقوق بالزيادة نتيجة تسوية تمت بناء على قانون أو حكم قضائي نهائي وكذلك الأخطاء المادية التي تقع في الحساب عند التسوية .

كما لا يجوز للهيئة المختصة المنازعة في قيمة الحقوق المشار اليها بالفقرة السابقة في حالة صدور قرارات ادارية أو تسويات لاحقة لتاريخ ترك الخدمة بالنسبة للعاملين المشار اليهم بالبند (١) من المادة (٢) يترتب عليها خفض الأجور أو المدد التي اتخذت أساسا لتقدير قيمة تلك الحقوق .

الفصل الخامس

ضمانات التحصيل

مادة ١٤٣ - يكون للمبالغ المستحقة للهيئة المختصة بمقتضى أحكام هذا القانون امتياز على جميع أموال المدين من منقول وعقار وتستوفى مباشرة بعد المصروفات القضائية ، وللهيئة المختصة حق تحصيل هذه المبالغ بطرق الحجز الإداري ، ويجوز لها تقسيط المبالغ المستحقة على صاحب العمل وذلك بالشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من وزير التأمينات (١) .

مادة ١٤٤ - لا يجوز الحجز أو النزول عن مستحقات المؤمن عليه أو صاحب المعاش أو المستفيدين لدى الهيئة المختصة إلا لدين النفقة أو لدين الهيئة وبما لا يجاوز الربع ، وعند النزاحم يبدأ بخصم دين النفقة في حدود الثمن ، ويخصص الباقي للوفاء بدين الهيئة المختصة .

وللهيئة المختصة حجز ما يكون قد استحق على المؤمن عليه أو صاحب المعاش قبل وفاته من مبالغ خصما من مستحقات المستفيدين في حدود ربع هذه المستحقات تقسم بينهم بنسبة المنصرف من أنصبتهم .

ويجوز للهيئة المختصة قبول تقسيط المبالغ المستحقة لها عن المؤمن عليهم أو صاحب المعاش وفقا للجدول رقم (٦) المرافق ، ويوقف اقتطاع الأقساط في حالة الوفاة أو استحقاق المعاش في حالة انتهاء الخدمة بسبب العجز .

كما يجوز للهيئة المختصة قبول أداء المبالغ المستحقة لها على المؤمن عليهم أو أصحاب المعاشات بطريق الاستبدال وفقا للجدول رقم (٧) المرافق مع الاعفاء من الكشف الطبى دون التقييد بأحكام الفقرة (٢) من المادة (١٢٣)

(١) صدر قرار وزير التأمينات رقم ٢٨٧ لسنة ١٩٧٦ .

وتحصل اقساط الاستبدال ابتداء من اجر او معاش الشهر التالى لقبول الرغبة فى اجراء الاستبدال .
كما يجوز للهيئة المختصة قبول تقسيط المبالغ المستحقة لها قبل المستفيدين على ٥ سنوات .
أما فى حالات صرف تعويض الدفعة الواحدة وفقا للمادة (٢٧) (١) تخصم القيمة الحالية للاقساط المستحقة على المؤمن عليه من التعويض المستحق له .

مادة ١٤٥ - على صاحب العمل فى القطاع الخاص ان يعلق فى أماكن العمل الشهادة الدالة على سداد اشتراكه فى الهيئة ويصدر بتحديد البيانات الخاصة بهذه الشهادة قرار من وزير التأمينات (٢) .
وعلى الهيئة المختصة اعطاء أصحاب الأعمال تلك الشهادات مقابل مائة مليم عن كل شهادة أو مستخرج رسمى .
وعلى الجهات الحكومية التى تختص بصرف تراخيص أو شهادات معينة لأصحاب الأعمال ان تعلق صرف هذه التراخيص أو الشهادات أو تجديدها على قيام طالبها بتقديم الشهادة المذكورة أو مستخرج منها .
مادة ١٤٦ - تضمن المنشأة فى أى يد كانت كافة مستحقات الهيئة المختصة . ويكون الخلف مسئولاً بالتضامن مع أصحاب الأعمال السابقين عن الوفاء بجميع الالتزامات المستحقة عليهم للهيئة المختصة .
على أنه فى حالة انتقال أحد عناصر المنشأة الى الغير بالبيع أو الادماج أو الوصية أو الارث أو النزول أو غير ذلك من تصرفات فتكون مسئولية الخلف فى حدود قيمة ما آل اليه .

الفصل السادس

فى التزامات الخزانة العامة

مادة ١٤٧ - اذا قلت حصيلة استثمار أموال كل من الصندوقين فى أى سنة عن ٥٠٪ التزمت الخزانة العامة بأداء الفروق فى عائد الاستثمار وذلك خلال شهر من تاريخ اعتماد الميزانية العامة للدولة عن السنة المالية التالية لاعتماد الحسابات الختامية للهيئة المختصة .
مادة ١٤٨ - الحقوق التى تقرر طبقاً لأحكام هذا القانون هى وحدها التى يلتزم بها الصندوقان ، فاذا استحق المؤمن عليه أو صاحب المعاش أو المستحقين عن أيهما زيادة عليها تطبيقاً لقوانين أو قرارات خاصة فتقوم

(١) الرقم معدل بالمادة السابعة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ .

(٢) صدر قرار وزير التأمينات رقم ٢٨٨ لسنة ١٩٧٦ .

الهيئة المختصة بصرفه على أن تلتزم الخزانه العامه بتلك الزيادة وتؤدي وفقا للقواعد التي يصدر بها قرار من وزير التأمينات بعد الاتفاق مع وزير المالية .

ويسرى حكم الفقرة السابقة على المبالغ التي استحققت للهيئة المختصة بالزيادة عن الحقوق المقررة بالقوانين المنصوص عليها بالمادة الثانية من قانون الاصدار ولم تسدد اليها حتى تاريخ العمل بهذا القانون .

مادة ١٤٩ (١) - تلتزم الخزانه العامة بالقيمة الراسمالية لحقوق المؤمن عليهم الذين كانوا معاملين بقوانين التأمين والمعاشات المشار اليها في المادة الثانية من قانون الاصدار - عدا المعاملين بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٣ يصدر قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين والمؤمن عليهم الأجانب الذين كانوا يعملون بإحدى جهات الجهاز الإداري للدولة أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة وذلك بالنسبة إلى مدة خدمتهم السابقة على تاريخ العمل بهذا القانون .
وتؤدي المبالغ المشار اليها في الفقرة السابقة وفقا للاحكام المنصوص عليها في المادة (١٤٨) .

الفصل السابع

احكام متنوعة

مادة ١٥٠ - تلتزم الهيئة المختصة بالوفاء بالتزاماتها المقررة كاملة بالنسبة للمؤمن عليهم والمستحقين حتى ولو لم يقم صاحب العمل بالاشتراك عنه في الهيئة المختصة ، وتقدر الحقوق وفقا للاحكام المنصوص عليها في هذا القانون .

وإذا لم تثبت الهيئة المختصة من صحة البيانات الخاصة ببدء الاشتراك في التأمين أو الأجر ربط المعاش أو التعويض على أساس مدة الخدمة والأجر غير المتنازع عليهما .

ويؤدي المعاش أو التعويض على أساس الحد الأدنى المقرر قانونا للأجر في حالة عدم امكان التثبت من قيمة الأجر .

وبكون للهيئة المختصة حق مطالبة صاحب العمل بجميع الاشتراكات المقررة بهذا القانون وريع الاستثمار (١) وكذلك المبالغ المنصوص عليها بالمادة (١٣٠) المستحقة عنها .

مادة ١٥١ - يصدر وزير التأمينات بناء على اقتراح الهيئة المختصة

(١) ممدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ .

(٢) استبدل القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ عبارة ريع الاستثمار بعبارة فوائد التأخير .

قراراً يتضمن الآتى (١) :

- ١ - بيان السجلات والدفاتر التى يلتزم بحفظها صاحب العمل ، وكذلك الملفات التى ينشئها لكل مؤمن عليه والمستندات التى تودع بها .
- ٢ - البيانات والنماذج التى يلتزم صاحب العمل بتقديمها للهيئة المختصة عن العاملين وأجورهم واشتراكاتهم ومواعيد تقديم هذه البيانات والنماذج .

ويلتزم صاحب العمل بموافاة الهيئة ببيان أسماء العاملين لديه الذين تنتهى خدمتهم بسبب بلوغ سن التقاعد وذلك قبل موعد انتهاء الخدمة بثلاثة أشهر على الأقل .

ويلتزم صاحب العمل فى القطاع الخاص بأداء مبلغ اضافى قدره نصف جميه عن كل شهر يتأخر فيه عن اخطار الهيئة المختصة بانتهاء خدمة المومن عليه وذلك من تاريخ انتهاء الخدمة حتى تاريخ ارسال ذلك الاخطار الى الهيئة وذلك فى الحالات وبالشروط والقواعد التى يصدر بها قرار من وزير التأمينات . ويتعدد هذا المبلغ بعدد المؤمن عليهم الذين يتأخر صاحب العمل فى الاخطار عنهم .

مادة ١٥٢ - يكون لمن تندبه الهيئة المختصة من موظفيها الحق فى دخول محال العمل فى مواعيد العمل المعتادة لاجراء التحريات اللازمة والاطلاع على السجلات والدفاتر والاوراق والمحركات والمستندات التى تتعلق بتنفيذ هذا القانون .

وعلى الجهات الحكومية والادارية موافاة الهيئة المختصة بجميع البيانات التى تطلبها فى مجال تطبيق أحكام هذا القانون .

(٢) ويجب على من يعهد بتنفيذ أية أعمال لمقاول أن يخطر الهيئة باسم ذلك المقاول وعنوانه وبياناته عن العملية قبل بدء العمل بثلاثة أيام على الأقل ، ويكون مسند الأعمال متضامنا مع المقاول فى الوفاء بالالتزامات المقررة وفقاً لأحكام هذا القانون فى حالة عدم قيامه بالاططار .

مادة ١٥٣ - يلتزم الذين يعهد اليهم بتوثيق عقود الزواج ومكاتب السجل المدنى كل فيما يخصه اخطار الهيئة المختصة بحالات الزواج التى تتم بين مستحقات المعاشات وحالات الوفاة التى تقع بين من يحصلون على معاشات من الهيئة ويجب أن يتم الاخطار فى الحاليتين فوراً وأن يشمل

(١) صدر قرار وزير التأمينات رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٧ .

(٢) صدر قرار وزير التأمينات رقم ٢٠٩ لسنة ١٩٧٦ .

(٣) مضافة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ .

الأخطار اسم من يصرف المعاش واسم من يستحق عنه المعاش وجهته الصرف التي كان يصرف منها معاشه ورسم ربط المعاش .

مادة ١٥٤ - على وحدات الجهاز الإداري للدولة والمؤسسات والهيئات والجمعيات والشركات وأصحاب الأعمال الذين يستخدمون أحد أصحاب المعاشات أو أحد المستحقين في المعاش ممن يحصلون على المعاشات وفعلاً لأحكام هذا القانون أن يخطرُوا الهيئة المختصة باسم من يستخدمونه منهم وتاريخ انتحافه بالعمل ومقدار أجره والجهة التي يصرف منها معاشه ورسم ربط المعاش ، وذلك خلال شهر من تاريخ استخدامه (١) .

وعلى صاحب المعاش والمستحق أو من يصرف باسمه المعاش إبلاغ الهيئة المختصة بكل تغيير في أسلوب الاستحقاق يؤدي إلى فضع المعاش أو وقفه أو خفضه وذلك خلال شهر على الأكثر من تاريخ التغيير .

مادة ١٥٥ - مع عدم الإخلال بأسباب قطع التقادم المنصوص عليها في القانون المدني تقطع مدة التقادم أيضاً بالتنبيه على صاحب العمل بأداء المبالغ المستحقة للهيئة المختصة بمقتضى هذا القانون وذلك بموجب كتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول يتضمن بياناً بقيمة هذه المبالغ . ولا يسرى التقادم في مواجهة الهيئة المختصة بالنسبة لصاحب العمل الذي لم يسبق اشتراكه في التأمين عن كل عماله أو بعضهم إلا من تاريخ علم الهيئة بالتحاقهم لديه .

مادة ١٥٦ - تسقط حقوق الهيئة المختصة على أي الأحوال قبل أصحاب الأعمال والمؤمن عليهم وأصحاب المعاشات والمستفيدين بانقضاء خمس عشرة سنة من تاريخ الاستحقاق .

مادة ١٥٧ - تنشأ بالهيئة المختصة لجان لفحص المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام هذا القانون يصدر بتشكيلها وإجراءات عملها ومكافآت أعضائها قرار من الوزير المختص (٢) .

وعلى أصحاب الأعمال والمؤمن عليهم وأصحاب المعاشات والمستحقين وغيرهم من المستفيدين ، قبل اللجوء إلى القضاء تقديم طلب إلى الهيئة المختصة لعرض النزاع على اللجان المشار إليها لتسويته بالطرق الودية . ومع عدم الإخلال بأحكام المادة (١٢٨) لا يجوز رفع الدعوى قبل مضي ستين يوماً من تاريخ تقديم الطلب المشار إليه .

مادة ١٥٨ - على صاحب العمل بناء على طلب الهيئة المختصة أن يخصم من أجر المؤمن عليه - في الحدود الجائز الحجز عليها أو النزول

(١) الفقرة الأولى معدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ .

(٢) صدر قرار وزير التأمينات رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٧٧ .

فمنها - المبالغ التي صرفت له دون وجه حق وان يوردها للهيئة المختصة شهرياً في مواعيد سداد الاشتراكات .

مادة ١٥٩ - تعرض مشروعات القوانين الخاصة بالتأمين الاجتماعي التي تعدها الحكومة على وزارة التأمينات .

مادة ١٦٠ (١) - يحدد وزير التأمينات بعد أخذ رأى مجلس الإدارة نظام ومواعيد وكيفيه صرف المعاشات والجهات التي تصرف منها (٢) . وتلتزم البنوك التجارية وبنك ناصر الاجتماعي وهيئة البريد (٣) بصرف المعاشات التي تحيلها اليها الهيئة المختصة مقابل الرسوم التي يحددها وزير التأمينات بحد أقصى مقداره ٢٠٠ مليون يتحملها صاحب المعاش أو المستحق وتخصص نسبة ٢٥٪ من هذا الرسم مكافأة للعاملين القائمين باجراءات الصرف بهذه الجهات ، كما تخصص نسبة ٢٥٪ أخرى للعاملين بالهيئة المختصة وفقاً لما يقرره مجلس إدارتها ، ويرحل رصيد هذا المبلغ الى حساب خاص ولا يجوز التصرف فيه الا بموافقة مجلس الإدارة وفي الأغراض السابق الإشارة اليها .

ويجوز لوزير التأمينات أن يعهد لوحدات الجهاز الإداري للدولة أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو غيرها من الجهات العامة أو شركات القطاع العام بتسوية وصرف المعاشات وغيرها من الحقوق المنصوص عليها في هذا القانون .

الباب الثاني عشر

أحكام انتقالية ووقفية

مادة ١٦١ - تنقل حقوق والتزامات الهيئة العامة للتأمين والمعاشات المقررة بالقانون ٥٠ لسنة ١٩٦٣ لموظفي الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين وحقوق والتزامات الخزانة العامة بالنسبة للمؤمن عليهم العاملين بقوانين المعاشات المدنية ولوائح المعاشات الى الصندوق الذي عهد هذا القانون بإدارته الى الهيئة العامة للتأمين والمعاشات .

وتنقل حقوق والتزامات الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية المقررة بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون التأمينات الاجتماعية الى الصندوق الذي عهد هذا القانون بإدارته الى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية .

(١) معدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٦ .

(٢) صدر قرار وزير التأمينات رقم ١٦ لسنة ١٩٧٧ وعدل بالقرار رقم ١٥٠ لسنة ١٩٧٧

(٣) الفقرة ٢ من المادة ١٦٠ يعمل بها من ١/٥/١٩٧٧ (م ١٦ من القانون رقم ٢٥

لسنة ١٩٧٧) .

كما تنفل حقوق والتزامات الهيئة العامة للتأمين - الصحي المقررة بالقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه والقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٤ بشأن التأمين الصحي للعاملين بالحكومة والهيئات العامة والمؤسسات العامة الى الصندوق الذي عهد هذا القانون بإدارته الى الهيئة العامة للتأمين الصحي .

مادة ١٦٢ - المعاشات والتعويضات المقررة وفقا لأحكام الباب الثالث من هذا القانون للمؤمن عليهم الذين كانوا خاضعين لأحكام قوانين العمل لا تقابل من التزامات صاحب العمل في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاء الا ما يعادل مكافأة نهاية الخدمة القانونية محسوبة وفقا لأحكام قانون العمل .

ويلتزم أصحاب الأعمال (١) الذين كانوا يرتبطون حتى آخر يوليو سنة ١٩٦١ بأنظمة معاشات أو مكافآت أو ادخار أفضل بأداء قيمة الزيادة بين ما كانوا يتحملونه في تلك الأنظمة ومكافآت نهاية الخدمة القانونية محسوبة وفقا لحكم الفقرة السابقة وذلك بالنسبة للعاملين الذين كانوا موجودين بالخدمة حتى ٢٢ مارس سنة ١٩٦٤ وتحسب هذه الزيادة عن كامل مدة خدمة العامل سواء في ذلك مدة الخدمة السابقة أو اللاحقة للاشتراك في هذا التأمين وتصرف هذه الزيادة للمؤمن عليه وفي حالة وفاته تصرف بأكملها وفقا للبند (١٠) من المادة (٢٧) .

ويجوز لأصحاب الأعمال طبقا للقواعد والأوضاع التي يحددها وزير القوى العاملة بقرار منه (٢) استخدام ارصدة المبالغ التي يحتفظون بها لمواجهة التزاماتهم المنصوص عليها بالفقرة الثانية لمنح القروض للمؤمن عليهم أصحاب الحق في الزيادة المشار اليها لانشاء مساكن لهم في حدود مستحقاتهم في هذه الأرصدة عن طريق جمعيات تعاونية للاسكان . على أن تخصص قيمة القروض من مبالغ الزيادة التي تستحق للمؤمن عليهم أو المستحقين عنهم عند انتهاء خدمة المؤمن عليه ولا يجوز للمؤمن عليهم التصرف في تلك المساكن بالبيع أو الرهن أو غير ذلك من التصرفات الا بعد استحقاقهم هذه الزيادة أو بعد سداد هذه القروض .

واستثناء مما تقدم تلتزم (٣) الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بصرف الزيادة المنصوص عليها بالفقرة الثانية بالنسبة لمن ايتهم خدمتهم قبل

(١) و (٣) معدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ ويعمل بها من ١/٥/١٩٧٧ (م ١٩ من القانون المذكور) .

(٢) صدر قرار وزير القوى العاملة رقم ١١ لسنة ١٩٧٦ .

تاريخ العمل بهذا القانون من المؤمن عليهم الذين كانوا خاضعين لأحكام القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه بالمادة الثانية من قانون الاصدار مضافا اليها ربع استثمار مقداره ٤٥٪ سنويا من تاريخ ايداعها في الهيئة حتى تاريخ استحقاق صرف المعاش أو التعويض ، ويجوز لهؤلاء المؤمن عليهم طلب استخدام هذه المبالغ أو جزء منها في سداد المبالغ المطلوبة منهم احسب المدد السابقة أو الاشتراك عن مدد وفقا للمادتين (٣٣ و ٣٤) .

مادة ١٦٣ (١) - يكون للمؤمن عليه الموجود بالخدمة في تاريخ العمل بهذا القانون الحق في الاستمرار بالعمل بعد بلوغه سن الستين لاستكمال المدة الموجبة لاستحقاق معاش الشيخوخة وذلك اذا كانت مدة اشتراكه في التأمين مستبعدة منها المدة التي أدى المؤمن عليه تكلفتها بالكامل لا تعطيه الحق في معاش .

واستثناء من حكم الفقرة الأولى يجوز لصاحب العمل إنهاء خدمة المؤمن عليه في سن الستين أو بعدها على أن يؤدي إلى الهيئة المختصة الاشتراكات المقررة على صاحب العمل في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة وفقا لحكم المادة (١٧) وذلك عن عدد السنوات الكاملة الواجب اضافتها إلى مدة الاشتراك في التأمين لاستكمال المدة الموجبة لاستحقاق المعاش وفي هذه الحالة يعفى المؤمن عليه من أداء الاشتراكات المقررة عليه في هذا التأمين عن تلك السنوات .

مادة ١٦٤ (٢) - استثناء من المادتين الثانية والسادسة من قانون الاصدار يستمر العمل بالبند أرقام (١ و ٢ و ٤) من المادة (١٣) من قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٢ والقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٣ بتحديد سن التقاعد للعلماء خريجي الأزهر ومن في حكمهم وبلادة (٦) من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون التأمينات الاجتماعية .

مادة ١٦٥ - لا تسري الأحكام المنظمة لاعانة غلاء المعيشة الصادرة بقراري مجلس الوزراء في ١٩/٢/١٩٥٠ ، ٣٠/٦/١٩٥٣ على العاملين بأحكام هذا القانون ، وذلك دون المساس بقيمة الاعانة التي استحققت قبل العمل بهذا القانون .

واستثناء من حكم الفقرة الأولى تسري أحكام اعانة غلاء المعيشة التي كانت مقررة قبل العمل بهذا القانون في شأن المؤمن عليهم الذين كانوا معاملين بأحكام قوانين التأمين والمعاشات المنصوص عليها في المادة الثانية

(١) و (٢) معدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ .

من قانون الاصدار ، وذلك اذا انتهت خدمتهم بسبب بلوغ سن التقاعد أو الفصل بقرار من رئيس الجمهورية أو الغاء الوظيفة أو الوفاة أو ثبوت العجز خلال خمس سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون مع اضافة الحكم الآتى اليها :

« لا يجوز أن يقل مجموع المعاش المستحق مضافا اليه اعانة الغلاء عن المعاش الأدنى مضافا اليه الاعانة » .

وتعتبر هذه الاعانة في حكم المعاش وتسرى في شأنها جميع الأحكام والقواعد المنظمة له .

وتلتزم الخزانة العامة بأداء قيمة هذه الاعانة للصندوق المختص في المواعيد والطريقة التي يصدر بتحديدھا قرار من وزير التأمينات بالاتفاق مع وزير المالية .

مادة ١٦٦ (١) - يمنح من انتهت خدمته من مستخدمى الدولة وعمالها الدائمين المدرجة أجورهم في الموازنة العامة للدولة أو في الموازنات التي كانت ملحقة بها أو في الجامع الأزهر أو وزارة الأوقاف أو المجالس البلدية أو مجالس المديریات قبل ١/٥/١٩٦٠ معاشا مقداره ٥٠٪ من آخر أجر استحقه بعد أدنى مقداره تسعة جنيهات شهريا ، وذلك متى كان انتهاء الخدمة لاحد الاسباب الآتية :

- ١ - بلوغ سن التقاعد متى كانت مدة خدمته ١٨ شهرا على الأقل .
- ٢ - العجز أو الوفاة أيا كانت مدة الخدمة .
- ٣ - لغير الاسباب السابقة متى كانت مدة خدمته ٢٤ شهرا على الأقل .

وفي حالة وفاة المستخدم أو العامل قبل تاريخ العمل بأحكام هذه المادة يؤدي هذا المعاش الى من تتوافر فيه شروط استحقاق المعاش طبقا لأحكام هذا القانون في التاريخ المذكور .

ومع مراعاة الأحكام السابقة تسرى في شأن هذا المعاش الأحكام المنصوص عليها في هذا القانون .

ويشترط للانتفاع بالأحكام المتقدمة تقديم طلب الى الجهة الأخيرة التي كان يعمل بها المستخدم أو العامل خلال ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون ، وتلتزم هذه الجهة بصرف المعاش على حساب الخزانة العامة ، وفي حالة تقديم الطلب بعد هذا الميعاد يستحق المعاش اعتبارا من أول الشهر التالي لتاريخ تقديم الطلب .

(١) ممدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ ويعمل بها من ١/٥/١٩٧٧ م ١٩ ق ٢٥ لسنة ١٩٧٧) .

ويمنح من سبق منحه معاشا استثنائيا من المنتفعين بأحكام هذه المادة المعاش المقرر وفقا لهذه الأحكام أو المعاش الاستثنائي أيهما أكبر .
ويعفى هؤلاء المنتفعون من رد ما سبق صرفه لهم من مكافآت ، كما يتجاوز اعتبارا من تاريخ العمل بهذه المادة عن استرداد ما تبقى من مبالغ المكافآت لمن منح معاشا استثنائيا منهم .
وتسرى الأحكام المنصوص عليها بهذه المادة في شأن من انتهت خدمته للعجز أو الوفاة من العاملين بالمرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ ولم يستحق معاشا وفقا لأحكامه .

مادة ١٦٧ (١) - يتجاوز عن استرداد ما تبقى من المبالغ التي صرفت قبل العمل بهذا القانون بالمخالفة لقوانين التأمينات الاجتماعية وقوانين التأمين والمعاشات التي حل محلها هذا القانون والمبينة فيما يلي :

١ - المبالغ التي صرفت بالمخالفة لحظر الجمع بين المعاشات أو بين المعاش والدخل وذلك في الحدود التي أجاز فيها هذا القانون الجمع بين معاشين أو بين المعاش والدخل .

٢ - المبالغ التي صرفت كمعاش بالمخالفة للبند (٢) من المادة (١١٣) وذلك في حدود المنحة المنصوص عليها بالبند المذكور .

٣ - المبالغ التي صرفت كمصاريف جنازة بالنسبة للعاملين بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٤ بمنح معاشات للموظفين والمستخدمين الذين انتهت خدمتهم قبل أول أكتوبر سنة ١٩٥٦ ولم يحصلوا على معاش .
كما يتجاوز عن تحصيل ما تبقى من الاشتراكات المستحقة على المؤمن عليهم عن مدد البعثة الرسمية السابقة على تاريخ العمل بهذا القانون .

مادة ١٦٨ (٢) - يجوز لأصحاب المعاشات الذين انتهت خدمتهم قبل العمل بهذا القانون أو المستحقين عنهم بحسب الأحوال طلب الانتفاع بما يأتي

أولا : إعادة تسوية المعاشات دون صرف فروق مالية عن الماضي وذلك بمراعاة الأحكام الآتية :

١ - الفقرة الأخيرة من المادة (١٩) لمن انتهت خدمتهم من الذين كانوا عاملين بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون التأمينات الاجتماعية في الفترة من ١٩٧٤/١٢/٣١ الى ١٩٧٥/٩/١

(١) معدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ .

(٢) معدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ وصرفت الفروق الناتجة عن إعادة تسوية

المعاشات وفقا للبند (١) من المادة ١٦٨ اعتبارا من ١٩٧٥/٩/١ (م ١٩ من القانون المذكور) .

- ٢ - الحد الأقصى للمعاش المنصوص عليه في المادة (٢٠)
- ٣ - الحد الأدنى للمعاش المنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة (٢٢) ، والفقرة الأولى من المادة (٢٤) .
- ٤ - الاستثناء الوارد على البند (٣) من الفقرة الرابعة من المادة (١٩)
- ٥ - المادة (٣٠)
- ٦ - المادة (٤٤) ، على أنه بالنسبة للمستحقين فيشترط لصرف الجزء السابق الحرمان منه تقديم ما يثبت وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش .
- ٧ - الفقرة الأولى من المدة : (٥٠) متى توافر في الحالة تعريف إصابة العمل المنصوص عليها في هذا القانون .
- ٨ - الفقرة الثانية من المادة (٥١) .
- ٩ - المادة (٧١) .

١٠ - الجدول رقم (٣) المرافق ، على أنه لا يجوز تعديل نسب المعاش إذا كان سيترتب على هذا التعديل الانتقاص من نصيب أحد المستحقين ، وفي حالة قطع أو وقف أحد الانصباء أو جزء منه فيؤدي الجزء المقطوع أو الموقوف لمن كان التعديل سيؤدي الى زيادة نصيبه .

١١ - الجدول رقم (٨) المرافق ، وتحدد النسبة المنصوص عليها بالجدول المذكور في هذه الحالة على أساس السن في تاريخ استحقاق صرف المعاش وفقا للقانون الذي كان معاملا به المؤمن عليه في تاريخ انتهاء خدمته .

ثانيا (١) : طلب صرف تعويض الدفعة الواحدة المنصوص عليه بالمادة (٢٦) ويصرف هذا التعويض على عدد السنوات الكاملة للمدة التي استحق عنها ، وتؤدي الدفعة الأولى في شهر سبتمبر التالي لتاريخ العمل بهذا (١) البند ثم في سبتمبر من كل سنة بعد ذلك وفي حالة وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش قبل العمل بهذا القانون يؤدي مبلغ التعويض الى مستحق المعاش في التاريخ المذكور ، أما في حالة وفاة صاحب المعاش بعد تاريخ العمل بهذا القانون (١) فيؤدي التعويض أو ما تبقى منه لمستحق المعاش في تاريخ وفاة صاحب المعاش ويوزع مبلغ التعويض كاملا أو ما تبقى منه بحسب الأحوال بين المستحقين بنسب انصبتهم في المعاش وإذا انفرد

(١) البند ثانيا من المادة ١٦٨ يعمل به من ١٩٧٧/٥/١ (م ١٩ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧) .

أحدهم أدى إليه كله أو الباقى منه بحسب الأحوال ويستمر صرف الدفعات الى المستحق في حالة إيقاف معاشه اما اذا قطع معاشه خلال فترة صرف الدفعات فيرد نصيبه أو ما تبقى منه على من يرد عليه معاشه. ولا يصرف التعويض أو ما تبقى منه في حالة عدم وجود مستحقين للمعاش ويجب تقديم طلب الانتفاع بالأحكام السابقة خلال ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون ، وإذا طلب إعادة تسوية المعاش بعد هذا الميعاد تصرف الفروق المستحقة اعتبارا من أول الشهر التالي لتاريخ تقديم الطلب .

واللجنة المختصة أن تعيد تسوية المعاش وصرف تعويض الدفعة الواحدة خلال هذه الفترة دون حاجة الى تقديم طلب . ويراعى في إعادة التسوية ما يأتى :

(أ) الأجر الذى سبق تسوية المعاش على أساسه .

(ب) عدم تعديل اعانة غلاء المعيشة التى كانت تصرف لصاحب المعاش أو المستحق .

(ج) تخصم من الزيادة المستحقة نتيجة الانتفاع بأحكام هذه المادة ما يكون قد منح من معاشات بصفة استثنائية .

مادة ١٦٩ (١) - يعتبر صحيحا ما تم تحويله من مبالغ الاحتياطى الى كل من الصندوقين .

ومع عدم الاخلال بحكم الفقرة الأخيرة من البند (ب) من المادة (٣٦) تحسب للمؤمن عليه المدة التى حسب على أساسها المبلغ المحول أو المدة التى حسبت بالمبلغ المذكور أيهما أكبر .

ويتجاوز عن تحصيل باقى أقساط المبالغ التى التزم بأدائها المؤمن عليه و صاحب المعاش مقابل استكمال باقى المدة المحول عنها الاحتياطى (١)

مادة ١٧٠ (٣) - يجوز لمن انتهت خدمتهم قبل العمل بأحكام هذا القانون طلب الانتفاع بالأحكام الآتية :

أولا - بالنسبة لأصحاب المعاشات :

١ - أحكام المادتين (٣٣ و ٣٤) ، وتستحق الزيادة فى المعاش اعتبارا من أول الشهر التالى لتاريخ أداء المبلغ المطلوب .

ويسرى حكم تاريخ بدء استحقاق المعاش أو الزيادة فيه نتيجة ضم

(١) معدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ ويعمل بها من ١/٥/١٩٧٧ (م ١٩ من القانون

المذكور) .

(٢) معدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ .

المدة في شأن الحالات التي أجازت فيها القوانين السابقة ضم مدد لمدة الخدمة المحسوبة في المعاش لاستحقاق معاش أو زيادة فيه ، مع التجاوز عن استرداد ما صرف على خلاف ذلك .

٢ - زيادة المعاش المستحق به متى أدى مبالغ تحدد وفقا للجدول رقم (٩) المرافق .

ويستحق هذه الزيادة اعتبارا من تاريخ وفاة صاحب المعاش أو بلوغه سن الستين أيهما أقرب ، واعتبارا من أول الشهر التالي لتاريخ أداء المبلغ المطلوب في حالة أدائه بعد بلوغه السن المذكورة .

٣ - البند (٢) من المادة (٣٢)

ثانيا - بالنسبة لأصحاب المكافآت وتعويضات الدفعة الواحدة :

يكون لصاحب المكافأة حق ضم مدة وفقا لأحكام المادة (٣٤) لمدة خدمته التي صرف عنها المكافأة إذا كان مجموع المدتين يعطيه الحق في معاش وفقا للقانون الذي انتهت خدمته في ظله ، ويلتزم في هذه الحالة بأداء المبالغ المنصوص عليها بالمادة المذكورة ورد المكافأة ، ويستحق المعاش اعتبارا من أول الشهر التالي لأداء المبالغ المطلوبة منه وفي حالة الأداء بالتقسيط تعني بالمبالغ أدت اعتبارا من تاريخ سداد أول قسط .

كما يجوز للمؤمن عليه الموجود بالخدمة في تاريخ العمل بهذا القانون باحدى الهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو الوحدات الاقتصادية التابعة لأي منها أو الوحدات الاقتصادية الأخرى بالقطاع العام وكان معاملا بأحد قوانين التأمين والمعاشات المدنية وصرف مكافأته لانتهاء خدمته نتيجة نقله أو تعيينه باحدى الجهات المذكورة حق حساب مدة خدمته التي صرف عنها المكافأة ضمن مدة اشتراكه في التأمين مقابل رد ما صرفه ويسرى هذا الحكم في شأن من كان معاملا بقانون التأمينات الاجتماعية وصرف له تعويض الدفعة الواحدة لخروجه من نطاق تطبيق القانون بسبب التحاقه باحدى الجهات التي كانت تخضع لأحكام قوانين التأمين والمعاشات .

وفي جميع الأحوال يقدم طلب الانتفاع بالأحكام المتقدمة خلال فترة لا تجاوز ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون ، وتؤدي المبالغ المطلوبة وفقا للاتى :

(١) بالنسبة للحالتين (١ و ٢) من البند (أولا) ، دفعة واحدة نقدا خلال فترة ابداء الرغبة أو بالتقسيط لمدة خمس سنوات وتحصل الأقساط

ابتداء من تاريخ استحقاق الزيادة دفعة واحدة نقدا خلال فترة ابداء الرغبة .
(ب) بالنسبة للحالة (٣) من البند (أولا) وحالات البند (ثانيا) دفعة واحدة نقدا خلال فترة ابداء الرغبة ، او بالتقسيط لمدة سنة .

مادة ١٧١ (١) - مع مراعاة احكام المادة (١٦٨) تعاد تسوية معاشات من انتهت خدمته قبل ١٩٧١/٩/٩ على اساس الاجر الاخير مضافا اليه علاوة أو أول مربوط الدرجة أو الفئة التالية ايها اكبر وذلك متى توافرت في شأنه الشروط الآتية :

١ - اذا كان قد قضى خمس عشرة سنة في درجة أو فئة واحدة أو ثلاثة وعشرين سنة في درجتين أو فئتين متتاليتين أو سبع وعشرين سنة في ثلاث درجات أو فئات متتالية أو ثلاثين سنة في أربع درجات أو فئات متتالية أو اثنين وثلاثين سنة في خمس درجات أو فئات متتالية ، ولو قضيت في مجموعات وظيفية مختلفة ، وتراعى في حساب هذه المدد المدة التي أضيفت بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٣ بتحديد سن التقاعد للعلماء خريجي الأزهر ومن في حكمهم .

٢ - أن تكون الخدمة قد انتهت ولم يكن قد حصل على الدرجة أو الفئة الثالثة ، وبالنسبة للعاملين بالمجموعة النوعية لفئات وظائف الخدمات المعاونة أن تكون الخدمة قد انتهت ولم يكن قد حصل على الدرجة أو الفئة الثامنة ، وبالنسبة لمن انتهت خدمتهم في ظل الانظمة السابقة على القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن نظام العاملين المدنيين بالدولة أو قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام يشترط أن تكون الخدمة قد انتهت قبل أن يحصل على الدرجة أو الفئة الثانية أو الدرجة أو الفئة السابعة بحسب الأحوال .

واذا كان صاحب المعاش قد حصل على الدرجات المشار اليها في البند (٢) وتتوافر فيه الشروط المنصوص عليها بالبند (١) أعيد تسوية معاشه على أساس المرتب الأخير مضافا اليه علاوة .

وعند حساب الاجر الاخير يراعى ما تم اضافته من علاوات بمقتضى قوانين أو قرارات .

ومع مراعاة احكام الفقرتين السابقتين تزداد المعاشات المستحقة وفقا لاحكام القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٤ بمنح معاشات للموظفين والمستخدمين الذين انتهت خدمتهم قبل أول أكتوبر سنة ١٩٥٦ ولم يحصلوا على معاش

(١) معدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ وتصرف الفروق الناتجة من اعادة النسبة من ١٩٧٧/٥/١ (م ١٩ من القانون المذكور) .

بمقدار ٣٠٪ من المعاش المستحق في تاريخ العمل بهذا القانون- ولا يسرى هذا الحكم في شأن معاشات الوفاة والعجز المقدرة بنسبة من الأجر .
ولا يترتب على الزيادة المستحقة وفقا للأحكام المتقدمة أى تعديل في اعانة غلاء المعيشة التى كانت تصرف لصاحب المعاش أو المستحق .
والتزم الخزانة العامة بالفروق الناتجة عن تطبيق الأحكام السابقة .

مادة ١٧٢ - مع مراعاة احكام المادة (١٧١) تزداد المعاشات المستحقة لمن انتهت خدمتهم قبل ١٩٦٥/٧/١ العاملين بأحكام القوانين ارقام ٥ لسنة ١٩٠٩ و ٣٧ لسنة ١٩٢٩ و ٢٧ لسنة ١٩٥٤ و ٥ لسنة ١٩٦٣ و ٣٣ لسنة ١٩٦٤ المشار اليها بالمادة الثانية من قانون الاصدار والقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٤ بشأن المعاشات الاستثنائية وكذلك المستحقين عنهم بنسبة ١٠٪ من المعاش دون أن يترتب على هذه الزيادة أى تعديل في اعانة غلاء المعيشة التى كانت تمنح لهم .

مادة ١٧٣ - تسرى احكام المواد الآتية من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفى الدولة ومستخدميها وعيالها المدنيين على الفئات الموضحة قرين كل منهما وذلك على الفترة من ١٩٦٣/٦/١ حتى تاريخ العمل بهذا القانون .

(١) المادة (٣) من القانون المذكور تسرى في شأن أصحاب المعاشات المعادين للخدمة باحدى الوظائف التى تسرى في شأنها احكامه من العاملين بقانون التأمين والمعاشات للقوات المسلحة والعاملين بالقوانين ارقام ٥ لسنة ١٩٠٩ و ٣٧ لسنة ١٩٢٩ و ٢٧ لسنة ١٩٥٤ المشار اليها بالمادة الثانية من قانون الاصدار .

(٢) المادة (١٠) من القانون المذكور تسرى في شأن العاملين بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ بشأن المعاشات المدنية الذين فصلوا من الخدمة بغير الطريق التأديبي وأعيدوا اليها قبل العمل بهذا القانون .

مادة ١٧٤ - يستبدل بعبارة « قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ » الواردة في القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧٣ سريان بعض احكام قانون التأمينات الاجتماعية على اصحاب الاعمال والفاتون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٣ باشتراك العاملين المصريين الذين يعملون بعقود شخصية في الخارج في نظام التأمينات الاجتماعية ، عبارة « قانون التأمين الاجتماعى » .

مادة ١٧٥ - يستبدل بعبارة « قانون التأمين والمعاشات الصادر بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٣ » وعبارة قانون التأمينات الاجتماعية الصادر

بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ « الواردتين بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٥
بمنظّم الادخار للعاملين عبارة « قانون السامين الاجتماعى » .

ويستبدل بملاحظات الجدول رقم (١١) المرافق لقانون رقم ١٣ لسنة
١٩٧٥ المشار اليه بالفقرة السابعة الملاحظات التالية وذلك اعتباراً من أول
يناير سنة ١٩٧٥ :

١ - يقدّر العامل الذى يحسب على أساسه المبلغ المدخر وفقاً للمدة
المخصوص عليها بالبند (ب) من المادة (٥) .

٢ - تحسب مدة الاشتراك عن الفترة ١٩٦٥/٧/١ حتى ١٩٦٧/٧/٣١
بواقع نصف العامل .

٣ - تحسب مدة الاشتراك عن الفترة من ١٩٦٧/٨/١ حتى ١٩٦٧/١٠/١
بواقع ثلاثة أرباع العامل .

٤ - تحسب مدة الاشتراك عن الفترة من ١٩٧٣/١١/١ حتى ١٩٧٣/١٢/٣١
بواقع كامل العامل فيما عدا من لم تسر في شأنهم أحكام القانون رقم
١١١ لسنة ١٩٧٣ بتعديل القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٧ فتحسب بالنسبة
لهم بواقع ثلاثة أرباع العامل .

وتراعى الأحكام التالية في تطبيق القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٥ المشار
اليه أ

١ - يعتبر صحيحاً ما تم تحصيله من اشتراك الادخار وما تم صرفه
من مبالغ مدخرة لمن انتهت خدمتهم خلال الفترة من ١٩٧٥/١/١ حتى
١٩٧٥/٥/٣١ .

٢ - تعفى المبالغ التى حصلت خلال الفترة من أول يناير سنة ١٩٧٥
حتى آخر مايو سنة ١٩٧٥ بالزيادة عن قيمة اشتراك الادخار المنصوص
عليه بالقانون المذكور من الضرائب والرسوم بكافة أنواعها .

مادة ١٧٦ (١) - مع عدم الإخلال بالأحكام القضائية النهائية الصادرة
قبل ١٩٦٣/٣/١١ ، يكون لأصحاب المعاشات الذين فصلوا بغير الطريق
الناديبى قبل هذا التاريخ وللمستحقين عنهم طلب إعادة تسوية المعاش
استناداً الى عدم صحة قرارات فصلهم ويقدم الطلب الى الوزير المختص
خلال ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون بخطاب موصى عليه
مصحوب بعلم الوصول وتحال هذه الطلبات ومرفقاتها وملف خدمة الطالب
وجميع المستندات المتعلقة بموضوع الطلب الى اللجنة المختصة خلال
أسبوعين على الأكثر من تاريخ تقديمه .

وتشكل لجنة أو أكثر في كل وزارة للنظر في الطلبات المشار اليها بالفقرة

(١) مادة معدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ .

السابقة على النحو التالي :

١ - مستشار من محاكم الاستئناف أو من مجلس الدولة رئيساً

٢ - رئيس محكمة أو مستشار مساعد بمجلس الدولة

٣ - أحد شاغلي وظائف الإدارة العليا بالوزارة أو بإحدى

الجهات التابعة لها يندبه الوزير المختص أعضاء

وتفصل اللجنة في الطلبات بعد الاطلاع على ملف الخدمة وما قدم إليها من أوراق ومستندات متعلقة بقرار انتهاء الخدمة والاسباب التي بنى عليها وذلك خلال ستين يوماً من تاريخ إحالة الطلبات إليها .

وتعتبر اسباب الفصل غير صحيحة اذا ثبت أنه لم يكن قد قام بصاحب المعاش عند انتهاء خدمته سبب يجعله في حالة من الحالات المنصوص عليها في المادة الاولى من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٢ بشأن الفصل بغير الطريق التأديبي .

وللجنة سماع أقوال الطالب أو الجهة التي كان يعمل بها عند انتهاء خدمته أو غيرها من الجهات ، وتصدر قرارات اللجنة مسببة وتكون نهائية ونافذة ، وتبلغ قرارات اللجنة الى الوزير المختص لتبليغها خلال أسبوع على الأكثر الى الجهة المختصة بتسوية المعاش والى الطالب بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول .

ويجوز الطعن أمام محكمة القضاء الإداري في قرارات اللجنة المشار إليها وذلك خلال ستين يوماً من تاريخ إخطار ذوى الشأن بها . وتلتزم الجهة المختصة بتسوية المعاش بإعادة تسويته وفقاً للقواعد الآتية :

١ - من بلغ سن التقاعد قبل تاريخ العمل بهذا القانون (١) أو توفي قبل بلوغه هذه السن فتعاد تسوية معاشه على أساس مرتب الدرجة أو الفئة الوظيفية التي كان سيصل إليها لو لم يفصل بغير الطريق التأديبي .

٢ - من لم يبلغ السن المشار إليها بالبند السابق حتى تاريخ العمل بهذا القانون تعاد تسوية معاشه على أساس مرتب الدرجة أو الفئة الوظيفية التي كان سيصل إليها نتيجة حساب مدة الفصل حتى تاريخ العمل بهذا القانون مضافاً إليه العلاوات الدورية والمدة حتى تاريخ بلوغه سن التقاعد .

٣ - بالنسبة لمن تقضى قوانين توظيفهم بالإحالة الى المعاش قبل بلوغه سن التقاعد تعاد تسوية معاشه على أساس مرتب الرتبة التي كانت تنتهي بها خدمته وفق قانونه فيما لو لم يفصل بغير الطريق التأديبي ، ومن توفي منهم قبل وصوله الى هذه الرتبة وقبل تاريخ العمل بهذا القانون تعاد تسوية معاشه على أساس مرتب الرتبة التي كان يصل إليها في تاريخ الوفاة .

. . وينتفع بالأحكام المتقدمة كل من سبق فصله بغير الطريق التأديبي وكانت مدة خدمته لا تعطيه الحق في معاش إذا ما ترتب على حساب مدة الفصل استحقاقه معاشا وكذلك الدين فصلوا بغير الطريق التأديبي في الفترة من ١١/٣/١٩٦٣ حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٢ ولم تصدر بشأنهم قوانين تجيز إعادة النظر في قرارات فصلهم .
ويعفى من رد المكافأة أو تعويض الدفعة الواحدة من يكون قد تقاضاها ممن تسرى في شأنهم الأحكام السابقة .

وتتحمل الخزانة العامة المبالغ المستحقة نتيجة تسوية أو إعادة تسوية المعاشات طبقا للأحكام السابقة ، ونخصم الاشتراكات التي تكون قد ادت لأحد الصندوقين خلال مدة الفصل من المبالغ المطلوبة من الخزانة العامة (١) .

مادة ١٧٧ - تسرى أحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن الترقيات بقواعد الرسوب الوظيفي على العاملين بالهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وذلك من تاريخ العمل به .

الباب الثالث عشر

في العقوبات

مادة ١٧٨ - مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها أى قانون آخر ، يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في المواد التالية عن الجرائم المشار إليها فيها .

مادة ١٧٩ - يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز ثلاثة شهور وبغرامة لا تزيد على خمسمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من أعطى بسوء قصد بيانات غير صحيحة أو امتنع بسوء قصد عن إعطاء البيانات المنصوص عليها في هذا القانون أو القرارات أو اللوائح المنفذة له إذا ترتب على ذلك الحصول على أموال من الهيئة المختصة بغير حق .

ويعاقب بالعقوبة ذاتها كل من تعمد عن طريق إعطاء بيانات خاطئة عدم الوفاء بمستحقات الهيئة المختصة كاملة .

مادة ١٨٠ - يعاقب صاحب العمل بغرامة لا تقل عن مائة قرش ولا تجاوز ألفى قرش في أى من الحالات الآتية :

- (أ) عدم نقل المصاب الى مكان العلاج بالمخالفة لحكم المادة (٥٠) .
- (ب) عدم إبلاغ الشرطة بأى حادث يعجز أحد عماله عن العمل وذلك بالمخالفة لحكم المادة (٦٣) .

(ج) عدم تقديم بيانات بأسماء العاملين واجورهم واشترائهم للهيئة المختصة بالمخالفة لاحكام المادتين (١٢٨ و ١٥١) .

(د) مخالفه احكام المادة (١٥١) او القرارات المنفذة لها .

(هـ) عدم قيامه - بناء على طلب الهيئة المختصة - خصم المبالغ التي صرفت للمؤمن عليه دون وجه حق ، او عدم قيامه بتوريد هذه المبالغ للهيئة المختصة في مواعيد سداد الاشتراكات ، وذلك بالمخالفة لحكم المادة (١٥٨) .

مادة ١٨١ - يعاقب بغرامة قدرها مائة قرش كل صاحب عمل في القطاع الخاص لم يتم الاشتراك في الهيئة المختصة عن أى من عماله المحصنين لاحكام هذا القانون .

ويعاقب بالعقوبة ذاتها كل صاحب عمل يحمل المؤمن عليهم أى نصيب في نفقات التأمين لم ينص عليها في هذا القانون وتحكم المحكمة من تلقاء نفسها بالزام صاحب العمل المخالف بأن يدفع للمؤمن عليهم قيمة ماتحملوه من نفقات التأمين .

وفي جميع الاحوال تتعدد الغرامة بقدر عدد العمال الذين وقعت في شأنهم المخالفة بشرط ألا يجاوز مجموعها ٥٠٠ جنيه في المرة الواحدة .

مادة ١٨٢ - يعاقب بغرامة لا تقل عن مائة قرش ولا تجاوز ألفى قرش كل صاحب عمل يخالف احكام المادة (١٦٢) .

وتتعدد الغرامة بقدر عدد العمال الذى وقعت في شأنهم المخالفة بشرط ألا يجاوز مجموعها ٥٠٠ جنيه في المرة الواحدة .

فاذا استمرت المخالفة مدة تزيد عن ثلاثين يوما من تاريخ تحرير محضرها جاز زيادة هذه الغرامة بحيث لا تجاوز عشرة أمثالها .
وتقضى المحكمة من تلقاء نفسها بما يكون مستحقا للمؤمن عليه او المستحقين عنه .

مادة ١٨٣ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تجاوز خمسين جنيها أو باحدى هاتين العقوبتين كل من أفشى من موظفى الهيئة المختصة سرا من اسرار الصناعة او المهنة او العمل أو غير ذلك من اساليب العمل التي يكون قد اطلع عليها بحكم المادة (١٥٢) .

مادة ١٨٤ - تؤول الى الهيئة المختصة جميع المبالغ المحكوم بها على مخالفى احكام هذا القانون ويكون الصرف منها فى الأوجه التي يحددها قرار من وزير التأمينات (١) .

(١) صدر قرار وزير التأمينات رقم ١٦٧ لسنة ١٩٧٧ .

العمليات أو الأعمال المسببة لهذا المرض	نوع المرض	٤	جدول رقم (١) جدول أمراض المهنة		
			العمليات أو الأعمال المسببة لهذا المرض	نوع المرض	٤
<p>ويشمل ذلك :</p> <p>العمليات التي يتولد فيها الزرنيخ أو مركباته وكذا العمل في إنتاج أو صناعة الزرنيخ أو مركباته .</p>			<p>أي عمل يستدعي استعمال أو تداول الرصاص أو مركباته أو المواد المحتوية عليه .</p> <p>ويشمل ذلك :</p> <p>تداول الخامات المحتوية على الرصاص . صب الرصاص القديم والزنك القديم (الخردة) في سبائك . العمل في صناعة الأدوات من سبائك الرصاص أو الرصاص القديم (الخردة) العمل في صناعة مركبات الرصاص . صهر الرصاص . تحضير واستعمال ميناء الخزف المحتوية على رصاص . التلميع بواسطة رادة الرصاص أو المساحيق المحتوية على الرصاص . تحضير أو استعمال البويات أو الألوان أو الدهانات المحتوية على الرصاص ... الخ .</p>	التسمم بالرصاص ومضاعفاته	١
<p>أي عمل يستدعي استعمال أو تداول الفسفور أو مركباته أو المواد المحتوية عليه وكذا أي عمل يستدعي التعرض لغاز أو أبخرة الفسفور أو مركباته أو المواد المحتوية عليه .</p>	التسمم بالفسفور ومضاعفاته	٥	<p>وكذا أي عمل يستدعي التعرض لغاز أو أبخرة الرصاص أو مركباته أو المواد المحتوية عليه .</p>		
<p>كل عمل يستدعي استعمال أو تداول هذه المواد وكذا كل عمل يستدعي التعرض لأبخستها أو غازها .</p>	التسمم بالبنزول أو مثيلاته أو مركباته الأמידية أو الأزوتية أو مشتقاتها ومضاعفاته ذلك التسمم	٦	<p>أي عمل يستدعي استعمال أو تداول الزئبق أو مركباته أو المواد المحتوية عليه وكذا أي عمل يستدعي التعرض لغاز أو أبخرة الزئبق أو مركباته أو المواد المحتوية عليه .</p>	التسمم بالزئبق ومضاعفاته	٢
<p>كل عمل يستدعي استعمال أو تداول المتجنيز أو مركباته أو المواد المحتوية عليه .</p> <p>وكذا كل عمل يستدعي التعرض لأبخرة أو غاز المتجنيز أو مركباته أو المواد المحتوية عليه .</p>	التسمم بالمتجنيز ومضاعفاته	٧	<p>ويشمل ذلك :</p> <p>العمل في صناعة مركبات الزئبق وصناعة آلات المعامل والمقاييس الزئبقية وتحضير المادة الخام في صناعة القبعات وعمليات التذهيب واستخراج الذهب وصناعة المفرقات الزئبقية ... الخ .</p>		
<p>ويشمل ذلك :</p> <p>العمل في استخراج أو تحضير المتجنيز أو مركباته وصحتها وتعبئتها ... الخ .</p>			<p>أي عمل يستدعي استعمال أو تداول الزرنيخ أو مركباته أو المواد المحتوية عليه وكذا أي عمل يستدعي التعرض لغاز أو أبخرة الزرنيخ أو مركباته أو المواد المحتوية عليه .</p>	التسمم بالزرنيخ ومضاعفاته	٣

٢	نوع المرض	العمليات أو الأعمال المسببة لهذا المرض	٢	نوع المرض	العمليات أو الأعمال المسببة لهذا المرض
٨	التسمم بالكبريت ومضاعفاته	كل عمل يستدعى استعمال أو تداول الكبريت أو مركباته أو المواد المحتوية عليه وكذا كل عمل يستدعى التعرض لأبخرة أو غبار الكبريت أو مركباته أو المواد المحتوية عليه . ويشمل ذلك : التعرض للركبات الغازية وغير الغازية للكبريت .. الخ .	١٣	التسمم بالكحول والفلور والبروم ومركباتها	كل عمل يستدعى تحضير أو استعمال أو تداول الكحول أو الفلور أو البروم أو مركباتها وكذا أى عمل يستدعى التعرض لتلك المواد أو لأبخرتها أو غبارها .
٩	التأثر بالكروم وما ينشأ عنه من قرح ومضاعفات	كل عمل يستدعى تحضير أو تولد أو استعمال أو تداول الكروم أو حمض الكروميك أو كرومات أو بيكرومات الصوديوم أو البوتاسيوم أو الزنك أو أية مادة تحتوى عليها .	١٤	التسمم بالبتروك أو غاراته أو مشتقاته ومضاعفاته	كل عمل يستدعى تداول أو استعمال البترول أو غازاته أو مشتقاته وكذا أى عمل يستدعى التعرض لتلك المواد ، صلبة كانت أو سائلة أو غازية .
١٠	التأثر بالنيكل أو ما ينشأ عنه من مضاعفات وقرح	كل عمل يستدعى تحضير أو تولد أو استعمال أو تداول النيكل أو مركباته أو أية مادة تحتوى على النيكل أو مركباته . ويشمل ذلك : التعرض لغبار كربونيل النيكل .	١٥	التسمم بالكورنوروم ورابع كلورور الكربون	أى عمل يستدعى استعمال أو تداول الكلوروفورم أو رابع كلورور الكربون وكذا أى عمل يستدعى التعرض لأبخرتها أو الأبخرة المحتوية عليها .
١١	التسمم بأول أكسيد الكربون وما ينشأ عنه من مضاعفات	كل عمل يستدعى التعرض لأول أكسيد الكربون . ويشمل ذلك : عمليات تحضيره أو استعماله أو تولده كما يحدث في الحراجات وفنائ الطوب والجير .. الخ .	١٦	التسمم برابع كلورور الاين وثالث كلورور الاثيلين والمشتقات المألوجيلية الأخرى للركبات الايدروكربونية من المجموعة الاليفاتية	أى عمل يستدعى استعمال أو تداول هذه المواد والتعرض لأبخرتها أو الأبخرة المحتوية عليها .
١٢	التسمم بحامض السيانور ومركباته وما ينشأ عن ذلك من مضاعفات	كل عمل يستدعى تغيير استعمال أو تداول حامض السيانور أو مركباته وكذا كل عمل يستدعى التعرض لأبخرة أو رذاذ الحامض أو مركباته أو أثرها أو المواد المحتوية عليها .	١٧	الأمراض والأعراض الباثولوجية التي تنشأ عن الراديوم أو المواد ذات النشاط الإشعاعى أو أشعة إكس	أى عمل يستدعى التعرض للراديوم وأية مادة أخرى ذات نشاط إشعاعى أو أشعة إكس .

٢٤	نوع المرض	العمليات أو الأعمال المسببة لهذا المرض	٢٥	نوع المرض	العمليات أو الأعمال المسببة لهذا المرض
١٨	سرطان الجلد الأولى والتهابات وتقرحات الجلد والعيون المزمنة	أى عمل يستدعى استعمال أو تداول أو التعرض للقطران أو الزفت أو البيتومين أو الزيوت المعدنية (بما فيها البارفين) أو الفلور أو أى مركبات أو منتجات أو متعلقات هذه المواد وكذا التعرض لأية مادة مهيجة أخرى صلبة أو سائلة أو غازية .	٢٢	السقاوة .	كل عمل يستدعى الاتصال بحيوانات مصابة بهذا المرض وتداول رثمها أو أجزاء منها .
			٢٣	مرض الدرن .	العمل في المستشفيات المخصصة لعلاج هذا المرض .
			٢٤	أمراض الحيات المعدية .	العمل في المستشفيات المخصصة لعلاج هذه الحيات .
١٩	تأثر العين من الحرارة وما ينشأ عنه من مضاعفات	أى عمل يستدعى التعرض المتكرر أو المتواصل للوج أو الإشعاع الصادر عن الزجاج المصهور أو المعادن المحمية أو المنصهرة أو التعرض لضوء قوى أو حرارة شديدة مما يؤدي إلى تلف بالعين أو ضعف بالابصار .	٢٥	التسمم بالبريليوم	أى عمل يستدعى استعمال أو تداول هذا العنصر أو مركباته أو المواد المحتوية عليه .
٢٠	أمراض الوبار الرئوية (نوموكونيوزس) التي تنشأ عن : ١- غبار السليكا (سليكويزس) ٢ - غبار الأسبستوس (أسبستوزس) ٣ - غبار الفطن (سبينوزس)	أى عمل يستدعى التعرض لغبار حديث التولد لمادة السليكا أو المواد التي تحتوى على مادة السليكا بنسبة تزيد عن ٥ ٪ كالمعمل في المناجم والمحاجر أو تحت الأحجار أو صحنها أو في صناعة المسبات الحجرية أو تلجج المعادن بالرمل أو أية أعمال أخرى تستدعى نفس التعرض وكذا أى عمل يستدعى التعرض لغبار الأسبستوس وغبار الفطن لدرجة ينشأ عنها هذه الأمراض .	٢٦	التسمم بالسيلينيوم	وكذا أى عمل يستدعى التعرض لغباره أو أبخرته أو مركباته أو المواد المحتوية عليه .
			٢٧	الأمراض والأمراض الناجمة عن التعرض لتغيرات الضغط الجوى .	كل عمل يستدعى التعرض المفاجئ أو العمل تحت ضغط جوى مرتفع أو التخلخل المفاجئ في الضغط الجوى أو العمل تحت ضغط جوى منخفض لمدد طويلة .
			٢٨	الأمراض والأمراض الباثولوجية التي تنشأ عن الهرمونات ومشتقاتها .	كل عمل يستدعى التعرض لتأثير الهرمونات أو المشتقات الهرمونية .
٢١	الحمرة الخبيثة (اشراكس)	كل عمل يستدعى الاتصال بحيوانات مصابة بهذا المرض أو تداول رثمها أو أجزاء منها ومنتجاتها الخام أو متعلقاتها بما في ذلك الجلود والحوافر والقرون والشعر وكذلك المعدل في شحن وتفريغ البضائع المحتوية على منتجات الحيوانات الخام ومخلفاتها .	٢٩	التسمم المعنى	العمل في الصناعات أو الأعمال التي يتعرض فيها العمال لتأثير الضوضاء أو العقاقير والكيماويات التي تؤثر على السمع .

جدول رقم (٢)

أولا : بتقدير درجات العجز في حالات فقد العضو

رقم	العجز المتخلف	النسبة المئوية لدرجة العجز
١	من الذراع الأيمن إلى الكتف	٨٠٪
٢	من الذراع الأيمن إلى ما فوق الكوع	٧٥٪
٣	من الذراع الأيمن تحت الكوع	٦٥٪
٤	من الذراع الأيسر إلى الكتف	٧٠٪
٥	من الذراع الأيسر إلى ما فوق الكوع	٦٥٪
٦	من الذراع الأيسر تحت الكوع	٥٥٪
٧	الساق فوق الركبة	٦٥٪
٨	الساق تحت الركبة	٥٥٪
٩	الصمم الكامل	٥٥٪
١٠	فقد العين الواحدة	٣٥٪
	أيسر أيمن	
١١	من الإبهام	٢٥٪ / ٣٠٪
	من السلامة الطرفية للإبهام	١٥٪ / ١٨٪
	من السبابة	١٠٪ / ١٢٪
١٢	من السلامة الطرفية للسبابة	٥٪ / ٦٪
	من السلاميتين الطرفية والوسطى للسبابة	٨٪ / ١٠٪
	من الوسطى	٨٪ / ١٠٪
١٣	من السلامة الطرفية الوسطى	٤٪ / ٥٪
	من السلاميتين الوسطى والطرفية	٦٪ / ٨٪
	من أصبع بحلاف السبابة والإبهام والوسطى	٥٪ / ٦٪
١٤	من السلامة والطرفية	٢٥٪ / ٣٠٪
	من السلاميتين الطرفيتين	٤٪ / ٥٪
١٥	من اليد اليمنى عند المعصم	٦٠٪
١٦	من اليد اليسرى عند المعصم	٥٠٪
١٧	من القدم مع عظام الكاحل	٤٥٪
١٨	من القدم دون عظام الكاحل	٣٥٪
١٩	من رؤوس مشطيات القدم كلها	٣٠٪
٢٠	من الأظفار المشطية الخامسة للقدم	١٠٪
٢١	من إبهام القدم وعظمة مشطه	١٠٪
٢٢	من أصبع القدم بحلاف السبابة	٥٪
٢٣	من السلامة الطرفية لإبهام القدم	٤٪
٢٤	من السلامة الطرورية لسانة القدم	٣٪
٢٥	من أصبع القدم بحلاف السبابة والإبهام	٣٪

ويراعى في تقدير درجات العجز في حالات فقد العضو ما يأتى :

١ - أن تكون الجراحة قد التأمت التاماً كاملاً دون تخلف أية مضاعفات أو معوقات لحركات المفاصل المتبقية، كالتندبات، أو التليفات، أو التكتلات، أو الالتصاقات، أو المضاعفات الجسمية أو غيرها وتزاد درجات العجز تبعاً لما يتخلف من هذه المضاعفات .

٢ - في حالة وجود مضاعفات لحالة البتر فيجب وصف الحالة المسببة للعجز والمضاعفات في الشهادة الطبية كما تحدد درجات الإعاقة في كل حركة على تلك المفاصل بالنسبة إلى القواعد الطبيعية .

٣ - في حالة وجود مضاعفات حسية يجب تحديد مكانها ومدى زيادة أو نقص الحساسية ونوعها .

٤ - إذا كان المصاب أصغر قدرت درجات عجزه الناشئة من إصابات الطرف العلوى الأيسر بذات النسب المقررة لهذا العجز في الطرف الأيمن .

٥ - إذا عجز أى عضو من أعضاء الجسم الميمنة أعلاه عجزاً كلياً مستديماً عن أداء وظيفته اعتبر ذلك العضو وحكم المفقود وإذا كان ذلك العجز جزئياً قدرت نسبته تبعاً لما أصاب العضو من عجز من أداء وظيفته .

٦ - فيما عدا الأحوال المنصوص عليها في البند ٣ من المادة (٥٥) إذا نتج عن الإصابة فقد جزء أو أكثر من أحد أعضاء الجسم الميمنة بالجدول قدرت النسبة المئوية لدرجة العجز وحدود النسبة المقررة لفقد ذلك العضو ولا يجوز بأى حال من الأحوال أن تتعداها .

ثانياً : في حالات فقد الإبصار

درجة الإبصار (١)	نسبة قوة الإبصار (٢)	نسبة فقد الإبصار (٣)	درجة عجز العين المصابة
٦/٦	١٠٠٪	—	—
٩/٦	٩١,٥	٨,٥	٢,٩٠
١٢/٦	٨٣,٦	١٦,٤	٥,٧٤
١٨/٦	٦٩,٩	٣٠,١	١٠,٥٣
٢٤/٦	٥٨,٥	٤١,٥	١٤,٥٢
٣٦/٦	٤٠,٠	٦٠,٠	٢٤,٠٠
٦٠/٦	٢٠,٠	٨٠,٠	٢٨,٠٠
٦٠/٥	١٤,٠	٨٦,٠	٣٠,١٠
٦٠/٤	٨,٢	٩١,٠	٣٢,١٣
٦٠/٣	٢,١	٩٧,٩	٣٤,٣٦
٦٠/٢	٠,٦	٩٩,٤	٣٤,٧٩
٦٠/١	—	١٠٠,٠	٣٥,٠٠

ويراعى في تقدير العجز المتخلف عن فقد الابصار ما يأتي :

١ - أن تقدر درجة العجز الناشئ من ضعف ابصار العين بواقع الفرق بين درجة العجز المقابلة لدرجة الابصار للعين قبل الإصابة وبعدها اذا كان هناك سجل يوضح درجة ابصار تلك العين قبل الإصابة (عمود ٤) .

٢ - وفي حالة عدم وجود سجل بحالة الابصار قبل الإصابة يعتبر أن العين كانت سليمة ٦/٦ .
٣ - مع مراعاة أحكام البند (١) يراعى في حالة إصابة العين الوحيدة أن تقدر درجة العجز طبقا لنسبة فقد الابصار بها على اعتبار أن الابصار الكامل لتلك العين ١٠٠٪ (عمود ٣) .

٤ - في حالة فقد ابصار العين الوحيدة يعتبر عجزا كاملا .

٥ - مع مراعاة أحكام البند (١) يراعى في حالة الإصابة بكلتا العينين أن تقدر درجة العجز على أساس نصف مجموع قوة ابصار كل منهما أي باعتبار أن الابصار لكل عين ٥٠٪ (عمود ٣) .
ثالثا - في حالة فقد السمع :

(أ) يعتبر السمع سليما اذا كان ضعف السمع لا يتجاوز ١٥ ويسجل لكل من الاذنين .

(ب) تحسب نسبة فقد السمع للاذن الواحدة بواقع درجة ونصف درجة مئوية نظير فقد ديسبل واحد من القدرة السمعية فيما يزيد على ١٥ ديسبل .

(ج) تعتبر نسبة فقد السمع ١٠٠٪ اذا كان متوسط الضعف في القدرة السمعية للاذنين يصل الى ٨٥ ديسبل وتعتبر درجة العجز المتخلف في هذه الحالة ٥٥٪ من العجز الكلي .
ويراعى في تقدير درجات العجز المتخلف عن فقد السمع ما يأتي :

١ - أن يقاس فقد السمع بالنسبة لمتوسط القدرة السمعية للاصوات التي يبلغ ترددها من ١٢٥ الى ١٠٠٠ سيكل ثانية . مع مراعاة أن يتم تقدير ضعف السمع بجهاز لياس السمع الكهربائي لتمكن الوصول بسهولة الى هذه الدرجات من الذبذبات التي لا يسهل عملها بالشوكة الرنانة .

٢ - أن تقدر درجة العجز الناشئ عن ضعف السمع بواقع الفرق بين درجة السمع قبل الإصابة وبعدها اذا كان هناك سجل يوضح ذلك الدرجة .

٣ - في حالة عدم وجود سجل بحالة السمع يعتبر السمع سليما ١٠٠٪ تبعا لسن العامل المصاب أي يضاف ١/٢ ديسبل لكل سنة تزيد على ٤٥ .

٤ - مع مراعاة أحكام البند (٢) يراعى في حالة إصابة الاذن الوحيدة أن تقدر درجة العجز طبقا لنسبة السمع لتلك الاذن على اعتبار أن سمعها يعادل ١٠٠٪ من السمع الكامل .

٥ - مع مراعاة أحكام البند (٤) يراعى في حالة إصابة الاذنين بدرجات متفاوتة من ضعف السمع أن تقدر نسبة السمع تبعا للنظام الاتي :

(١) النسبة المئوية لفقد السمع بالاذنين معا

نسبة فقد السمع في الاذن الاقوى $\times ٥ +$ نسبة فقد السمع في الاذن الاضعف

٦

(ب) تحسب درجة العجز المتخلف على أساس أن نسبة ١٠٠٪ من فقد السمع تعادل ٥٥٪ من العجز الكامل .

ويشترط في جميع ما تقدم أن تكون حالة العجز قد استقرت استقرارا تاما .

جدول رقم (٣)
جدول توزيع المعاش على المستحقين

رقم	المستحق في المعاش	الأنصبة المستحقة في المعاش			
		الأرملة أو الزوج	الأولاد	الوالدين	الإخوة والأخوات
١	أرملة أو زوج وولد واحد أو أكثر.	$\frac{1}{2}$ ويوزع بالتساوي في حالة التعدد	$\frac{1}{2}$ ويوزع بالتساوي في حالة التعدد	—	—
٢	أرملة أو زوج ووالد أو والدين.	$\frac{2}{3}$	—	$\frac{1}{3}$ لأيهما أو كليهما بالتساوي	—
٣	أرملة أو زوج وأخت أو أخ أو أكثر.	$\frac{2}{4}$	—	—	$\frac{1}{4}$ لأيهما أو كليهما بالتساوي
٤	أرملة أو زوج فقط.	$\frac{2}{4}$	—	—	—
٥	أرملة أو زوج وولد أو أكثر ووالد أو والدين.	$\frac{1}{3}$	$\frac{1}{3}$	$\frac{1}{3}$ لأيهما أو كليهما بالتساوي	—
٦	ولد واحد.	—	$\frac{2}{3}$	—	—
٧	أكثر من ولد.	—	كامل المعاش ويوزع بالتساوي	—	—
٨	ولد واحد ووالد أو والدين.	—	$\frac{2}{3}$	$\frac{1}{3}$ لأيهما أو كليهما بالتساوي	—
٩	أكثر من ولد ووالد أو والدين.	—	$\frac{2}{3}$	$\frac{1}{3}$ لأيهما أو كليهما بالتساوي	—
١٠	والد واحد أو والدين.	—	—	$\frac{1}{2}$ لأيهما أو كليهما بالتساوي	—
١١	أخ أو أخت أو أكثر.	—	—	—	$\frac{1}{2}$ لأيهما أو كليهما بالتساوي

ملاحظات :

- ١ - في حالة وجود مطابقة تعتبر في حكم الارملة .
- ٢ - اذا وجد أكثر من أرملة وتزوجت أو توفيت احدها من يرد معاشها الى باقى الارامل واذا أوقف معاش المطلقة كله أو بعضه فير الى الارملة.
- ٣ - في حالة زواج أو وفاة أرملة بعد استحقاقها معاشا يؤول نصيبها الى أولاد المؤمن عليه أو صاحب المعاش الذين يستحقون معاشا في تاريخ زواجها أو وفاتها ويسرى هذا الحكم على الزوج المستحق في حالة وفاته كما يسرى في حالة إيقاف معاش المطلقة كله أو بعضه .
- ٤ - اذا أوقف أو قطع معاش أحد الوالدين كله أو بعضه لاي سبب يؤول ما وقف أو قطع الى الآخر ، وفي حالة إيقاف نصيب الوالد أو قطعه بالكامل يؤول الى الارملة وفي حالة عدم وجود أرملة في تاريخ استحقاق أو كانت الارملة قد توفيت أو تزوجت آل هذا النصيب الى أولاد المؤمن عليه أو صاحب المعاش .
- ٥ - في حالة إيقاف أو قطع معاش أحد الأولاد كله أو بعضه لاي سبب يؤول ما أوقف أو قطع الى باقى أولاد المؤمن عليه أو صاحب المعاش ويؤول ما لا يصرف من معاش الأولاد الى الارملة .
- ٦ - في حالة زوال سبب إيقاف المعاش كله أو بعضه يسند من رد عليه .
- ٧ - يعاد توزيع المعاش على باقى المستحقين في تاريخ وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش عند قطع معاش أحد الاخوة الذكور الربوط طبقا لاحكام الحالتين (٢ و ٢) المنصوص عليهما بالمادة (١٠٧) ويسرى هذا الحكم على الحالة رقم (٨) من هذا الجدول .
- ٨ - يحدد نصيب المستحق الذي يرد عليه جزء من المعاش الحالات السابقة بما لا يجوز الحد الاقصى للنصيب المحدد له بالجدول .
- ٩ - في حالة قطع معاش المستحق لاستحقاقه معاشا أكبر أو استحقاقه جزءا من المعاش الاقل لنكاملة حدود الجمع بين المعاشات فيعاد توزيع المعاش الاقل أو ما يبقى منه على باقى المستحقين في تاريخ وفاة من استحق عنه هذا المعاش في حدود الانصبة الواردة بهذا الجدول .
- ١٠ - لا يرد المعاش الذى منح بالزيادة عن معاش المورث في حالة إيقافه أو قطعه .
- ١١ - عند وفاة أحد الوالدين في الحالة رقم (١٠) فان نصيبه يؤول للآخر منهما ، وفي حالة وفاته يؤول نصيب الوالدين للاخوات وأخوة المورث الذين كانت تتوافر فيهم شروط استحقاق المعاش في تاريخ وفاة المورث ويوزع وفقا للحالة رقم (١١) كما يسرى الحكم ذاته في حالة وفاة الوالدين في الحالة رقم (٢) على أن يكون النصيب الذى يؤول للاخوة والاخوات في حدود ربع معاش المورث.

جدول رقم (٤)

تحديد المبالغ المستحقة لحساب المدة السابقة ضمن مدة الاشتراك

المبلغ المقابل لكل سنة من الخدمة المحسوبة في الاشتراك ولكل جنيه واحد من الأجر الشهري		السن	المبلغ المقابل لكل سنة من الخدمة المحسوبة في الاشتراك ولكل جنيه واحد من الأجر الشهري		السن
مليم	جنيه		مليم	جنيه	
٢	٤٦٤	٥٠	٢	١١٠٠	حتى سن ٣٨
٢	٥٠٩	٥١	٢	١١٦	٣٩
٢	٥٥٨	٥٢	٢	١٣٧	٤٠
٢	٦١٠	٥٣	٢	١٥٩	٤١
٢	٦٦٥	٥٤	٢	١٨٤	٤٢
٢	٧٢٥	٥٥	٢	٢١١	٤٣
٢	٧٨٩	٥٦	٢	٢٤١	٤٤
٢	٨٥٨	٥٧	٢	٢٧٣	٤٥
٢	٩٣٣	٥٨	٢	٣٠٦	٤٦
٣	١٠١٥	٥٩	٢	٣٤٢	٤٧
٣	١٢٦	٦٠ فأكثر	٢	٣٨٠	٤٨
			٢	٤٢١	٤٩

ملاحظات :

- ١ - في حساب السن تعتبر كسور السنة سنة كاملة .
- ٢ - تقدر المبالغ المطلوبة وفقا لحسب المادة (٢٩) بواقع ٤٠ ٪ من المعامل الوارد في هذا الجدول .

جدول رقم (٥)

بيان نسبة مبالغ التعويض الإضافي

نسبة مبلغ التعويض الإضافي	السن	نسبة مبلغ التعويض الإضافي	السن
٪.١٤٠	٤٤	٪.٢٦٧	حتى سن ٢٥
٪.١٣٣	٤٥	٪.٢٦٠	٢٦
٪.١٢٧	٤٦	٪.٢٥٣	٢٧
٪.١٢٠	٤٧	٪.٢٤٧	٢٨
٪.١١٣	٤٨	٪.٢٤٠	٢٩
٪.١٠٧	٤٩	٪.٢٣٣	٣٠
٪.١٠٠	٥٠	٪.٢٢٧	٣١
٪.٩٣	٥١	٪.٢٢٠	٣٢
٪.٨٧	٥٢	٪.٢١٣	٣٣
٪.٨٠	٥٣	٪.٢٠٧	٣٤
٪.٧٣	٥٤	٪.٢٠٠	٣٥
٪.٦٧	٥٥	٪.١٩٣	٣٦
٪.٦٠	٥٦	٪.١٨٧	٣٧
٪.٥٣	٥٧	٪.١٨٠	٣٨
٪.٤٧	٥٨	٪.١٧٣	٣٩
٪.٤٠	٥٩	٪.١٦٧	٤٠
٪.٣٣	٦٠	٪.١٦٠	٤١
٪.٢٥	حتى سن ٦٢	٪.١٥٣	٤٢
٪.٢٠	أكثر حتى سن ٦٣	٪.١٤٧	٤٣

ملاحظة :

في حساب السن تعتبر كسور السنة سنة كاملة

جدول رقم (٦)

بتحديد الأقساط الشهرية التي تقطع من الأجر في حالة اختيار المؤمن عليه أداء المبالغ المستحقة عليه بالقسط

السن في تاريخ بدء الأداء	مجموع الأقساط المقرض أداؤها في حالة السداد حتى بلوغ سن الستين مقابل ١٠٠ جنيه من المبلغ المستحق	السن في تاريخ بدء الأداء	مجموع الأقساط المقرض أداؤها في حالة السداد حتى بلوغ سن الستين مقابل ١٠٠ جنيه من المبلغ المستحق
طسم	جنيه	طسم	جنيه
٢٠	٢١٩	٤١	١٥٥
٢١	٢١٦	٤٢	١٥٢
٢٢	٢١٢	٤٣	١٤٩
٢٣	٢٠٩	٤٤	١٤٦
٢٤	٢٠٦	٤٥	١٤٤
٢٥	٢٠٣	٤٦	١٤١
٢٦	١٩٩	٤٧	١٣٨
٢٧	١٩٧	٤٨	١٣٥
٢٨	١٩٣	٤٩	١٣٢
٢٩	١٩٠	٥٠	١٣٠
٣٠	١٨٧	٥١	١٢٧
٣١	١٨٤	٥٢	١٢٤
٣٢	١٨١	٥٣	١٢١
٣٣	١٧٨	٥٤	١١٨
٣٤	١٧٥	٥٥	١١٥
٣٥	١٧٢	٥٦	١١٢
٣٦	١٦٩	٥٧	١٠٩
٣٧	١٦٦	٥٨	١٠٦
٣٨	١٦٣	٥٩	١٠٣
٣٩	١٦٠	٦٠	١٠٠
٤٠	١٥٨	٦١	٩٧

ملاحظات :

(١) في حساب السن تعتبر كسور السنة كاملة .

(ب) لحساب القسط الشهري يقسم مجموع الأقساط المقرض أداؤها على عدد الأشهر الكاملة بين تاريخ بدء السداد وتاريخ بلوغ من الستين .

(ج) تقرب قيمة القسط الشهري للنساج من تطبيق هذا الجدول إلى أقرب قرش .

جدول رقم (٧)

رأس المال المقابل لعاش مستبدل قدره جنيه واحد

السن عند الاستبدال	لمدة ٥ سنوات	لمدة ١٠ سنوات	لمدة ١٥ سنة
طسم	جنيه	طسم	جنيه
حتى سن ٤٠	٣٠٠	٨٠٠	٦٠٠
٤١	٢٥٠	٦٠٠	٩٤
٤٢	٢٠٠	٤٠٠	٩٤
٤٣	١٥٠	٢٠٠	٩٤
٤٤	١٠٠	—	٩٤
٤٥	٥٠	٧٠٠	٩٣
٤٦	٩٥٠	٤٠٠	٩٣
٤٧	٨٥٠	١٠٠	٩٣
٤٨	٧٥٠	٨٠٠	٩٢
٤٩	٦٥٠	٤٠٠	٩٢
٥٠	٥٥٠	٩٠٠	٩١
٥١	٤٥٠	٤٠٠	٩١
٥٢	٣٠٠	٨٠٠	٩٠
٥٣	١٥٠	٢٠٠	٩٠
٥٤	—	٥٠٠	٨٩
٥٥	٨٠٠	٨٠٠	٨٨
٥٦	٦٠٠	—	٨٨
٥٧	٣٥٠	١٠٠	٨٧
٥٨	١٠٠	١٠٠	٨٦
٥٩	٨٠٠	١٠٠	٨٥
٦٠	٥٠٠	—	٨٤
٦١	١٥٠	٨٠٠	٨٢
٦٢	٨٠٠	٤٠٠	٨١
٦٣	٣٥٠	٩٠٠	٧٩
٦٤	٩٠٠	٣٠٠	٧٨
٦٥	٤٠٠	٧٠٠	٧٦

ملاحظات :

١ - في حساب السن تعتبر كسور السنة سنة كاملة .

٢ - يراعى في حساب السن الإضافة التي تقررها الهيئة الطبية المختصة ، وفقاً للحالة الصحية لطالب الاستبدال ، وتظل نتيجة الكشف الطبي صالحة لإتمام إجراءات الاستبدال لمدة سنة من تاريخ صدور قرار الهيئة الطبية المختصة .

٣ - لا يجوز الاستبدال لمن تقرره الهيئة الطبية المختصة أن يحتتم من نوع ردئ .

٤ - لا يجوز الاستبدال لمن تجاوز سن الخامسة والستين وذلك بمراعاة ما جاء بالبند (٢) .

جدول رقم (٨)
نسب خفض المعاش

النسبة المخفضة في المعاش	السن في تاريخ استحقاق الصرف (١)
١٥ ٪	أقل من ٥ سنة
١٠ ٪	٥ سنة وأقل من ٥٠ سنة
٥ ٪	٥٠ سنة وأقل من ٥٥ سنة

يجوز إلغاء (٢) أو تخفيض النسب المشار إليها في هذا الجدول بالنسبة للعاملين بالأعمال الصعبة أو الخطرة وذلك طبقاً للقواعد التي يتضمنها القرار المشار إليه في الفقرة الثانية من البند (١) من المادة (١٨) .

- (١) ممدلة بالمرور رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٦ .
(٢) مضافه بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ .

جدول رقم (٩)

تحديد المعاش الشهري المقابل لكل ١٠٠ جنيه

المعاش الشهري مقابل ١٠٠ جنيه من رأس المال		السن في تاريخ العودة إلى الخدمة	المعاش الشهري مقابل ١٠٠ جنيه من رأس المال		السن في تاريخ العودة إلى الخدمة
مليم	جنيه		مليم	جنيه	
٣٩٠	١	٤١	١٨٠	٣	حتى ٢٠ سنة
٣٤٠	١	٤٢	١٦٠	٣	٢١
٢٩٠	١	٤٣	١٤٠	٢	٢٢
٢٤٠	١	٤٤	١٢٠	٢	٢٣
١٩٠	١	٤٥	١٠٠	٢	٢٤
١٤٠	١	٤٦	٨٢	٢	٢٥
١٠٠	١	٤٧	٦٢	٢	٢٦
٠٦٠	١	٤٨	٥٢	٢	٢٧
٠٢٠	١	٤٩	٤٢	٢	٢٨
٩٨٠	—	٥٠	٣٣	٢	٢٩
٩٤٠	—	٥١	٢٤	٢	٣٠
٩٠٠	—	٥٢	١٥٠	٢	٣١
٨٦٠	—	٥٣	١٠٧	٢	٣٢
٨٢٠	—	٥٤	٩٩	١	٣٣
٧٩٠	—	٥٥	٩١	١	٣٤
٧٦٠	—	٥٦	٨٤	١	٣٥
٧٣٠	—	٥٧	٧٧	١	٣٦
٧٠٠	—	٥٨	٧٠	١	٣٧
٦٧٠	—	٥٩	٦٣	١	٣٨
٦٤٠	—	٦٠ فأكثر	٥٧	١	٣٩
			٥١	١	٤٠
			٤٥	١	

● ملاحظات :

- ١ - في حساب السن تعتبر كسور السنة سنة كاملة .
- ٢ - يستحق المعاش اعتباراً من تاريخ العجز الكامل أو الوفاة أو بلوغ سن الستين أيهم أقرب ، واعتباراً من أول الشهر التالي لأداء المبلغ المطلوب في حالة أدائه بعد السن المذكورة .

قانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧
بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعى (١)

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه وقد أصدرناه ،

مادة ١ - يستبدل بنص الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون التأمين الاجتماعى النص الآتى ب

مادة ٢ - يستبدل بنصوص المواد (٢) ، (٥) بند ط (١) و (٧) بندى (٢ ، ١) من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ النصوص الآتية : . . .

مادة ٣ - يستبدل بالباب الثالث من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بالنصوص الآتية :

مادة ٤ - تستبدل بالمواد ٤٦ و ٤٨ فقرة (٣) و ٥١ و ٥٢ فقرة (٢) و ٥٣ ، ٥٦ و ٥٩ (ب) بند (٢) و ٦١ فقرة (٢) و ٦٢ و ٧١ و ٧٢ و ٧٤ و ٧٦ فقرة (٢) و ٧٧ و ٨٣ و ٨٧ و ٩٢ (بند ٢) ٩٦ بند (٤) و ١٠٤ و ١٩٥ و ١٠٦ و ١٠٧ و ١٠٨ و ١١٢ بندى (١) ، (٢) ١١٣ و ١١٤ و ١١٧ و ١١٨ و ١٢١ و ١٢٢ و ١٢٣ و ١٢٦ و ١٢٨ فقرة (٨) و ١٢٩ بند (١) من قانون التأمين الاجتماعى المشار اليه النصوص الآتية :

مادة ٥ - يستبدل بالفصل الثانى من الباب الحادى عشر من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ النصوص الآتية :

مادة ٦ - يستبدل بالمواد ١٣٦ و ١٤٠ و ١٤٩ و ١٥٤ فقرة (١) و ١٦٠ و ١٦٢ فقرة (٢) و فقرة ٤ و ١٦٣ و ١٦٤ و ١٦٦ و ١٦٧ و ١٦٨ و ١٦٩ و ١٧٠ و ١٧١ و ١٧٦ من قانون التأمين الاجتماعى المشار اليه النصوص الآتية :

مادة ٧ - يستبدل بالعبارات الآتية اينما وردت فى قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ العبارات المقابلة لها فيما يلى ١

« التأمين ضد الشيخوخة والعجز والوفاة » : « تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة »

١ - الجريدة الرسمية ف ٣٠ ابريل سنة ١٩٧٧ - العدد ١٧ مكرر (١) .

« التأمين ضد اصابات العمل » : « تأمين اصابات العمل »
 « التأمين ضد المرض » : « تأمين المرض »
 « التأمين ضد البطالة » : « تأمين البطالة »
 « نوائد ، وفوائد تأخير » : « ربح استثمار »

المادة (٢٣) : المادة (٢٧) في الفقرة الأخيرة من المدة (١٤٤) .

مادة ٨ - تضاف الى نصوص المواد التالية من قانون التامين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ البنود والفقرات الآتية :

مادة ٥ بند (ي)

مادة ٦٥ - فقرة ٢

مادة ٨٤ فقرة ٢

مادة ٩١ بند ٤

مادة ١٢٥ فقرة ٥

مادة ١٥٢ فقرة ٣

مادة ٩ - يستبدل بالجدول رقم (٢) الملحق بقانون التامين الاجتماعى المشار اليه بالجدول المرافق . كما يستبدل بعبارة « حتى سن ٦٥ » بالجدول رقم (٥) عبارة « أكثر من سن ٦٢ » وبعبارة « السن عند تقديم طلب الصرف » بالجدول رقم (٨) عبارة « السن فى تاريخ استحقاق الصرف »
 مادة ١٠ - يضاف الى الجدول رقم (٨) الملحق بقانون التامين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ملاحظة نصها الآتى :

مادة ١١ - يضاف الى الجداول المرفقة بقانون التامين الاجتماعى المشار اليه بالجدول المرافق رقم (٩) .

مادة ١٢ - تُلغى الفقرة الأخيرة من المادة (٦) من قانون التامين الاجتماعى المشار اليه .

كما يلغى البنودان (٣ و ٤) من الجدول رقم (٤) المرافق له .

مادة ١٣ (١) - يعاد حساب المبالغ التى أديت للاشتراك عن مدة أو حساب مدة وفقا للاحكام المنصوص عليها بالمادتين (٣٣ ، ٣٤) كما يعاد حساب الحقوق التى ترتبت على حساب تلك المدد .

ويخير المؤمن عليه أو صاحب المعاش بين أداء الفرق أو العدول عن طلب الاشتراك أو الحساب وعليه أن يبدى رغبته خلال ستة أشهر من تاريخ

(١) يعمل بالمواد من ١٣ الى ١٨ من ١٩٧٧/٥/١ (م ١٩ من القانون) .

العمل بهذا القانون وفي حالة وفاته خلال إفتريه المذكورة ينقل هذا الحق إلى المستحقين عنه .

ويكون لأصحاب المعاشات الذين انتهت خدمتهم خلال الفترة من ١/٩/١٩٧٥ وحتى أول الشهر التالي لتاريخ نشر هذا القانون حق طلب الانتفاع بحكم المادتين (٣٣ و ٣٤) وتؤدي المبالغ المطلوبة دفعة واحدة خلال الفترة المنصوص عليها بالفقرة السابقة وتستحق الزيادة في المعاش اعتباراً من أول الشهر التالي أداء المبالغ المطلوبة .

مادة ١٤ - تمنح الارملة السابق حرمانها من المعاش بسبب تمام الزواج بعد الأالة للمعاش أو بلوغ سن الستين أو بسبب وجود دخل لديها ما كان يستحق لها من معاش وذلك في حدود الجزء الذي لم يوزع من معاش المؤمن عليه أو صاحب المعاش وما قطع من معاش باقى المستحقين بما لا يجاوز النصيب المحدد لها بالجدول رقم (٣) كما تمنح مطلقة المؤمن عليه أو صاحب المعاش الذي توفي قبل العمل بهذا القانون ما كان يستحق لها بافراض استحقاقها وقت وفاة مطلقها دون ميساس بحقوق باقى المستحقين مادة ١٥ - صاحب المعاش الذي انتهت خدمته خلال الفترة من ١/٩/١٩٧٥ وحتى أول الشهر التالي لتاريخ نشر هذا القانون يكون له حق ابداء الرغبة في الانتفاع بأحكام تأمين المرض خلال ثلاث سنوات تبدأ من هذا التاريخ .

مادة ١٦ - إذا كان صاحب المعاش قد توفي قبل تاريخ العمل بهذا القانون يكون للمستحقين عنه حق الانتفاع بحكم البند (٢) من المادة (٣٢) .

ويقدم طلب الانتفاع بهذا الحكم خلال فترة لا تجاوز سنتين من تاريخ العمل بهذا القانون وتؤدي المبالغ المطلوبة دفعة واحدة خلال الفترة المذكورة .

مادة ١٧ - مع عدم الإخلال بحكم المادة الثالثة عشرة يعتبر صحيحاً ما تم قبل العمل بهذا القانون من صرف ، وتوزيع ورد لمعاش المستحقين ، بالمخالفة للنصوص المعدلة وذلك فيما عدا الحالات التي عدلت فيها أنصبة المستحقين في المعاش بالزيادة فتؤدي اليهم الأنصبة الجديدة اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون مع مراعاة عدم تجاوز مجموع ما يؤدي إلى المستحقين معاش المؤمن عليه أو صاحب المعاش بحسب الأحوال . ولا يستحق للهيئة المختصة ربع استثمار أو أية مبالغ إضافية من الاشتراكات أو المبالغ التي تستحق نتيجة تطبيق أحكام هذا القانون إلا اعتباراً من تاريخ العمل به .

مادة ١٨ - يعتبر مستحقة أداء المؤسسات العامة التي كان العاملون فيها يخضعون لأحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣. بإصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين الاشتراكات خلال الفترة من ١/٩/١٩٧٥ حتى ٣١/١٢/١٩٧٥ لصندوق التأمينات الذي تديره الهيئة العامة للتأمين والمعاشات ، وتلتزم هذه الهيئة بأداء حقوق المؤمن عليهم من العاملين بتلك المؤسسات العامة الذين انتهت خدمتهم خلال الفترة المشار إليها .

مادة ١٩ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل بأحكامه اعتبارا من تاريخ العمل بقانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وذلك مع مراعاة ما يلي :

١ - يعمل بالبند (١) من المادة (١٨) ، والفقرة (٣) من المادة (١٠٥) والبند (ج) من المادة (١١٧) ، والفقرة (٤) من المادة (١١٨) والفقرة (٢) من المادة (١٦٠) والمادة (١٦٦) والبند (ثانيا) من المادة (١٦٨) والمادة (١٦٩) من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ معدلة بهذا القانون كما يعمل بالمواد الثلاثة عشر حتى الثامنة عشر منه اعتبارا من أول الشهر التالي لتاريخ نشره .

٢ - تصرف الفروق المالية المترتبة على مواد قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدلة بأحكام هذا القانون اعتبارا من التواريخ المحددة فيما يلي :

(أ) الفروق الناتجة عن رفع الحد الأدنى لمعاش المؤمن عليه وصاحب المعاش والأرملة اعتبارا من ١/١/١٩٧٧ .
(ب) الفروق الناتجة عن إعادة تسوية المعاشات وفقا للبند (١) من المادة (١٦٨) اعتبارا من ١/٩/١٩٧٥ .

(ج) الفروق الناتجة عن إعادة التسوية وفقا لباقي المواد المعدلة تصرف اعتبارا من أول الشهر التالي لتاريخ نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية .

٣ - لا يلتزم المؤمن عليه بسداد الاشتراكات بالعملة الأجنبية طبقا للبند (١) من المادة (١٢٦) من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدلة بهذا القانون الا عن المدد التي يقضيها بالخارج اعتبارا من أول الشهر التالي لصدور القرار المتخصص عليه في البند المذكور يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها

قرار رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٧٥

بتحديد الأجر الذى تؤدى على أساسه الاشتراكات بالنسبة للمؤمن عليهم الخاضعين لأحكام قانون العمل (١)

وزير التأمينات

بعد الاطلاع على المادة ١٢٥ من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون
رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .. الخ .

قرر :

مادة ١ - تحسب الاشتراكات التى يؤديها صاحب العمل بالنسبة للمؤمن
عليهم الخاضعين لأحكام قانون العمل العاملين بالقطاع الخاص
وتلك التى تقتطع من أجورهم خلال سنة ميلادية على أساس
ما يتقاضونه من الأجور فى شهر يناير من كل سنة .
وبالنسبة للعاملين الذين يلتحقون بالخدمة بعد شهر يناير فتحسب
اشتراكاتهم على أساس أجر الشهر الذى التحقوا فيه بالخدمة وذلك حتى
يناير التالى ثم يعاملون بعد ذلك على الأساس المبين بالفقرة السابقة .
مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية

قرار رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٦

فى شأن اجراءات بحث النزاع على سبب انتهاء الخدمة (١)

وزير التأمينات

بعد الاطلاع على القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ باصدار قانون العمل
وعلى القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون التأمين الاجتماعى
وعلى موافقة السيد وزير القوى العاملة والتدريب .. الخ

قرر :

المادة الاولى : على صاحب العمل فى حالة انتهاء خدمة العامل أن يرسل
فى اليوم التالى لذلك الى مكتب الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية الواقع
فى دائرته محل العمل استمارة نهاية الخدمة المخصصة لهذا الغرض موضحا
بها سبب انتهاء الخدمة على أن تكون موقعة منه ومن العامل وفى حالة
امتناع العامل عن التوقيع على هذه الاستمارة فعلى صاحب العمل أن
يوضح بها أسباب هذا الامتناع .

المادة الثانية : اذا أثبت صاحب العمل فى استمارة نهاية الخدمة أن
انتهاء خدمة العامل يرجع الى أحد الأسباب الآتية :

١ - الاستقالة

(١) الوقائع المصرية فى ٢٠/٣/١٩٧٦ - العدد ٦٥ .

- ٢ - ارتكابه لأفعال ملامية بالشرف أو الأمانة أو الآداب العامة
 - ٣ - انتحاله شخصية غير صحيحة أو تقديمه شهادات أو أوراق مزورة .
 - ٤ - فصله أثناء فترة الاختبار
 - ٥ - ارتكابه خطأ نشأت عنه خسارة جسيمة لصاحب العمل بشرط أن يكون صاحب العمل قد أبلغ عنه الجهات المختصة خلال ٢٤ ساعة من وقت علمه بوقوعه .
 - ٦ - عدم مراعاته التعليمات اللازم اتباعها لسلامة العاملين أو المنشأة بشرط أن تكون هذه التعليمات مكتوبة ومعلقة في مكان ظاهر .
 - ٧ - غيابه دون سبب أكثر من المدة التي تنص عليها قوانين ولوائح التوظيف أو العمل بحسب الأحوال .
 - ٨ - عدم قيامه بتأدية التزامات العمل الجوهرية .
 - ٩ - إفشائه الأسرار الخاصة بالعمل
 - ١٠ - وجوده أثناء العمل في حالة سكر بين أو متأثرا بما تعاطاه من مادة مخدرة .
 - ١١ - اعتدائه على صاحب العمل أو المدير المسئول وكذلك اعتدائه اعتداء جسيما على أحد رؤساء العمل أثناء العمل أو بسببه .
- وإذا أبدى العامل اعتراضه على سبب انتهاء الخدمة صراحة على الاستمارة سالفة الذكر أو بشكوى مقدمة لمكتب الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية المختص وأبدى اعتراضه ضمنا بامتناعه عن التوقيع على هذه الاستمارة فإنه يتعين على هذا المكتب إرسال أوراق النزاع المشار إليها في اليوم التالي لوصولها له الى مكتب علاقات العمل الواقع في دائرته محل لعمل على أن تسلم اليه باليد أو بالبريد المسجل المستعجل على حسب الأحوال .
- المادة الثالثة -** إذا امتنع صاحب العمل عن تقديم استمارة نهاية الخدمة فإنه يتعين على مكتب الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية المختص تحرير هذه الاستمارة بمعرفته موضحا بها السبب الذي يبديه العامل لانتهاء الخدمة واحالتها الى مكتب علاقات العمل على الوجه المبين بالمادة السابقة .
- المادة الرابعة -** على مكتب علاقات العمل المختص فور ورود أوراق النزاع اليه من مكتب الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية اتخاذ الاجراءات الآتية :
- ١ - بحث موضوع النزاع في أسباب انتهاء الخدمة على ضوء الأوراق المشار إليها وسما يقدمه كل من العامل وصاحب العمل من مستندات متعلقة بالنزاع واعداد تقرير بأسباب انتهاء الخدمة التي تبينها من ظاهر الأوراق

على ان ينتهى البحث واعداد التقرير خلال مدة اقصاها ثمانية ايام من تاريخ وصول اوراق الموضوع اليه من مكتب الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية المختص .

٢ - ارسال التقرير المشار اليه فور الانتهاء منه مرفقا به جميع الاوراق المتعلقة بموضوع النزاع الى مكتب الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية المختص على ان تسلم اليه باليد أو بالبريد المستعجل المسجل على حسب الاحوال .
المادة الخامسة - على كل من الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية والاجهزة المختصة بوزارة القوى العاملة اصدار التعليمات الكفيلة بتنفيذ هذا القرار .
المادة السادسة - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية .

قرار رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٦

في شأن تشكيل لجنة التحكيم الطبى وتنظيم عملها (١)

وزير التأمينات :

بعد الاطلاع على القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون التأمين الاجتماعية .

وعلى موافقة السيد وزير القوى العاملة والتدريب ... الخ .

قـرـر

المادة الاولى - تشكل لجنة التحكيم الطبى المنصوص عليها فى البابين الرابع والسادس من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه على الوجه التالى :

- ١ - طبيب مكتب الامن الصناعى المختص مقررا .
- ٢ - طبيب من الهيئة العامة للتأمين الصحى .
- ٣ - الطبيب الشرعى المختص أو طبيب اخصائى فى فرع الطب المصاب به العامل يختاره مقرر اللجنة سواء من مديرية الشئون الصحية المختصة أو احدى المستشفيات الجامعية حسب نوعية الحالة .

ويصدر قرار اللجنة بأغلبية الاراء ويكون ملزما لطرفى النزاع .

المادة الثانية - يحرر طلب التحكيم الطبى الذى يقدمه المؤمن عليه وفقا لبيانات النموذج المعد لهذا الغرض ويسلم بايصال الى الهيئة المختصة (مكتب التأمينات الاجتماعية أو وحدة التأمين والمعاشات التابع لها المؤمن عليه) . ويجوز ان يرسل الطلب بالبريد الموصى عليه الى المكتب أو الوحدة المشار اليها .

المادة الثالثة - يرفق مع طلب التحكيم الطبى المستندات التالية :

(١) الوقائع المصرية فى ٢٠/٣/١٩٧٦ - العدد ٦٥ .

- (١) قرار جهة العلاج الطعون عليه او الاخطار به .
- (ب) شهادة طبية من طبيب اخصائى في فرع التخصص تبين الراى الطبى المخالف لراى جهة العلاج .
- المادة الرابعة -** على الهيئة المختصة ان ترسل جميع المستندات الخاصة بالحالة موضوع التحكيم الى مقرر اللجنة بمقر انعقادها في موعد غايته عشرة ايام من تاريخ تقديم طلب التحكيم .
- المادة الخامسة -** تعقد لجنة التحكيم الطبى جلساتها بمكتب الامن الصناعى التابع لمديرية القوى العاملة المختصة في موعد غايته عشرة ايام من تاريخ ورود المستندات مستوفاة الى مقرر اللجنة وفي حالة عدم قدرة العامل على الانتقال تعقد اللجنة في مكان وجود المؤمن عليه وتحال اوراق التحكيم الى مقرر اللجنة الواقع في دائرتها مكان وجوده - وعلى مقرر اللجنة اخطار اطراف النزاع واعضاء اللجنة بتاريخ ومكان الانعقاد .
- المادة السادسة -** تقوم الهيئة العامة للتأمين الصحى اذا صدر قرار لجنة التحكيم في صالح المؤمن عليه بصرف مبلغ جنيه واحد لكل من طبيب الامن الصناعى والطبيب والشرعى .
- اما اذا صدر قرار اللجنة في غير صالح المؤمن عليه تلتزم الهيئة المختصة (الهيئة العامة للتأمين والمعاشات او الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية حسب الحالة) بصرف جنيه واحد لكل طبيب من الاطباء اعضاء اللجنة .
- المادة السابعة -** يسقط حق المؤمن عليه في التحكيم الطبى في الحالات الآتية :
- ١ - اذا قدم طلب التحكيم بعد المواعيد المقررة والواردة بالمادة ٦١ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه .
 - ٢ - اذا لم يرفق بطلب التحكيم المستندات السالف الاشارة اليها بالمادة الثالثة .
- المادة الثامنة -** يجوز لطرفي النزاع تقديم اية بيانات او مستندات اخرى غير تلك المشار اليها بالفقرة الثانية من المادة الثالثة حتى اليوم السابق على موعد انعقد اللجنة .
- المادة التاسعة -** يجب ان يكون قرار اللجنة مسببا ومتضمنا الآراء التى ابدت في شأن النزاع . وعلى مقرر اللجنة اخطار الهيئة المختصة حسب الاحوال بالقرار الذى اتخذته اللجنة .
- وعلى الهيئة المختصة اخطار المؤمن عليه والهيئة العامة للتأمين الصحى بالقرار لتنفيذ ما يترتب عليه من التزامات .
- المادة العاشرة -** ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

قرار رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦

في شأن شروط وقواعد اعتبار الإصابة الناتجة عن الاجهاد أو الارهاق من العمل إصابة عمل (١)

وزير التأمينات

بعد الاطلاع على القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين
الاجتماعي ،

وعلى موافقة السيد الدكتور وزير الصحة ،

قصر

مادة أولى - يقصد بالاجهاد والارهاق في تطبيق هذا القرار كل مجهود
اضافي يفوق المجهود العادي للمؤمن عليه سواء كان هذا المجهود في وقت العمل
الاصلي أو في غيره .

ويكون تقدير ذلك للهيئة المختصة .

مادة ثانية - اذا ادى الاجهاد أو الارهاق من العمل الى وفاة المؤمن عليه
داخل مكان العمل ، تعتبر الوفاة إصابة عمل .

كما تعتبر الوفاة خارج مكان العمل في هذه الحالة إصابة عمل متى ثبت
للجهة الطبية المختصة وجود ارتباط مباشر بين الوفاة والاجهاد أو الارهاق
من العمل .

مادة ثالثة - اذا ادى الاجهاد أو الارهاق من العمل الى إصابة المؤمن
عليه بعجز كامل مستديم تعتبر الإصابة إصابة عمل متى توافرت فيها
الشروط والقواعد الآتية مجتمعة :

١ - ان يحدث الاجهاد أو الارهاق نتيجة بذل مجهود اضافي تقتضيه
ظروف العمل الذي يؤديه المؤمن عليه ، سواء كان هذا العمل هو عمله الاصلي
أو أي عمل آخر مسند اليه .

٢ - ان يكون الاجهاد أو الارهاق لفترة زمنية تقرر الجهة الطبية المختصة
انها كافية لوقوع الحالة المرضية .

٣ - ان تكون الحالة الناتجة عن الاجهاد أو الارهاق ذات مظاهر مرضية
حادة .

٤ - ان يثبت للجهة الطبية المختصة وجود ارتباط مباشر بين حالة
الاجهاد أو الارهاق والحالة المرضية .

مادة رابعة - يلتزم صاحب العمل بان يقدم الى الهيئة المختصة مستندات
إصابة العمل الناتجة عن الاجهاد أو الارهاق من العمل ، واعداد تقدر تتضمن

(١) الوثائق المصرية في ١٤/٤/١٩٧٦ - العدد ٨٧ .

ظروف الواقعة وتاريخ وقوعها وساعته ونوع الاجهاد أو الارهاق والمجهود
الاضافى الذى قام المؤمن عليه يبدله ومدة استمرار هذا المجهود على ان يكون
هذا التقرير معتمداً من صاحب العمل .

وفى حالة الوفاة المشار اليها بالمادة الثانية يلزم تقديم شهادة الوفاة مبينة
بها الاسباب المباشرة وغير المباشرة للوفاة .

وفى جميع الاحوال يكون للجهة الطبية المختصة طلب اى مستندات اخرى
تراها لازمة لاعتبار الحالة اصابة عمل من الناحية الطبية .

مادة خامسة - تلتزم الهيئة المختصة فى حالة صدور القرار بعدم توافر
الشروط والقواعد المنصوص عليها فى المواد السابقة لاعتبار الحالة اصابة
عمل باخطار اصحاب الشأن خلال عشرة ايام من تاريخ صدوره .

مادة سادسة - يجوز لاصحاب الشأن التظلم من القرارات التى تصدرها
الهيئة المختصة بعدم توافر الشروط والقواعد اللازمة لاعتبار الاصابة الناتجة
عن الاجهاد أو الارهاق اصابة عمل ، وذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تسلم
الاخطار المشار اليه بالمادة الخامسة .

وتفصل فى التظلم لجنة تحكيم تشكل بوزارة التأمينات على النحو
التالى :

١ - السيد وكيل اول وزارة التأمينات رئيساً

٢ - السيد مدير عام الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية

٣ - السيد مدير عام الهيئة العامة للتأمين والمعاشات .

٤ - السيد مدير عام الهيئة العامة للتأمين الصحى .

أعضاء

وتصدر اللجنة قرارها باغلبية الاصوات ، وعند التساوى يرجح الراى
الذى فى جانبه الرئيس .

وللجنة حق طلب استيفاء اية بيانات أو مستندات تراها لازمة لاصدار
قرارها .

وتعقد اللجنة اجتماعاً لنظر هذه التظلمات مرة على الاقل كل شهر .

مادة سابعة - يلغى كل حكم يخالف احكام هذا القرار .

مادة ثامنة - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ
صدوره (صدر فى ١٩٧٦/٢/٢٩) .

قرار رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٦

في شأن تحديد الامراض المزمنة والمستعصية
التي تعتبر في حكم العجز الكامل (١)

وزير التأمينات

بعد الاطلاع على القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون التأمين
الاجتماعي

وعلى موافقة السيد الدكتور وزير الصحة .

قرر

مادة اولى - تعتبر في حكم العجز الكامل حالات الامراض المزمنة
والمستعصية الاتى بيانها :

١ - الامراض العصبية التي استنفذت جميع وسائل العلاج لمدة سنتين
على الاقل ولا تشفى ولا ينتظر تحسنها مثل :
شلل الأطراف الأربعة - شلل الطرفين السفليين - الامراض العصبية
المضطردة التقدم مثل الشلل - الرعاش وفالج العضلات السارى وخوريا
والتصلب المنتشر - نوبات الصرع المتكررة التي لا تستجيب للعلاج .

٢ - امراض صدرية : الدرن الرئوى المزدوج اذا زادت مدة العلاج عن
ثلاث سنوات ولم تستقر الحالة - الانفزيما والتليف الرئوى اذا نقصت الطاقة
التنفسية عن ٧٥ ٪ فأكثر .

٣ - امراض الجهاز الحركي : التشوهات الناتجة عن امراض واصابات
شديدة بالعظام والمفاصل المسببة لعجز مستديم تزيد نسبته عن ٧٥ ٪ من
الكفاءة الحركية للجسم كله - امراض ضمور العضلات المتقدم التي يتسبب
عنها نقص القدرة العضلية بنسبة ٧٥ ٪ فأكثر .

٤ - هبوط القلب المزمن المتقدم الذي لا يستجيب للعلاج خلال سنتين
على الاقل .

٥ - الصدفية ومرض بمعجص المنتشرة بالجسم وتشمل مساحة ٧٥ ٪
فأكثر ولا تستجيب للعلاج لمدة تزيد عن سنتين .

٦ - ضعف الابصار الشديد بالعينين اقل من ٦٠/١ لكل عين على حدة
الذى لا يتحسن بنظارة طبية او بالعلاج ولا يوجد عمل مناسب لحالته .

٧ - تضخم الطحال المعدي المصحوب باستسقاء وتليف بالكبد
ولا يستجيب للعلاج لمدة سنتين على الاقل .

مادة ثانية - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ويعمل به اعتبارا من
تاريخ صدوره (صدر في ١٩٧٦/٢/٢٩) .

(١) الوقائع المصرية في ١٤/٤/١٩٧٦ - العدد ٨٧ .

قرار رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٦
في شأن شروط ولواضع اجراء الفحص الطبي الدوري
للعاملين المعرضين للاصابة باحد الامراض المهنية (١)

وزير التأمينات

بعد الاطلاع على القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون التأمين الاجتماعي

وعلى موافقة السيد الدكتور وزير الصحة .

قـرـر

مادة ١ - يجرى الفحص الطبي الدوري المنصوص عليه في المادة ٨٧ من قانون التأمين الاجتماعي المشار اليه في الاوقات الدورية الآتية :
اولا - مرة كل ستة اشهر بالنسبة الى العمال المعرضين لأمراض المهنية الآتية :

١ - التسمم بالرصاص ومضاعفاته - اذا كانت طبيعة العمل تعرضهم لابخرة الرصاص .

٢ - الامراض والاعراض الباثولوجية التي تنشأ عن الراديوم والمواد المماثلة ذات النشاط الاشعاعي واشعة اكس .

٣ - التسمم بثاني كبريتور الكربون ومضاعفاته (احد مركبات الكبريت)

٤ - التأثير بالكروم وما ينشأ عنه من قرح ومضاعفاته - في عمليات اللبابة .

٥ - التسمم بالبتترول ومركباته او مثيلاته او مشتقاته ومضاعفات ذلك التسمم .

ثانيا - مرة كل سنة بالنسبة الى العمال المعرضين للامراض المهنية الآتية :

١ - التسمم بالرصاص ومضاعفاته - في غير العمليات او الاعمال التي تعرض العمال لابخرة الرصاص .

٢ - التأثير بالكروم وما ينشأ عنه من قرح ومضاعفات - في غير صناعة اللبابة .

٣ - التسمم بالزئبق ومضاعفاته .

٤ - التسمم بالانتيمون ومضاعفاته .

٥ - التسمم بالزرنيخ ومضاعفاته .

٦ - التسمم بالفسفور ومضاعفاته .

٧ - التسمم بالمنجنيز ومضاعفاته .

(١) الوقائع المصرية في ١٤/٤/١٩٧٦ - العدد ٨٧ .

- ٨ - التسمم بالكبريت ومضاعفاته .
- ٩ - سرطان الجلد الاولى والتهابات الجلد والعين المزمنة .
- ١٠ - تأثير العين من الحرارة والضوء وما ينشأ عنها من مضاعفات .
- ١١ - التأثير بالنيكل وما ينشأ عنه من قرح ومضاعفات .
- ١٢ - التسمم بالبتروول أو غازاته أو مشتقاته ومضاعفاته .
- ١٣ - التسمم بالكوروفورم ورابع كلورور الكربون .
- ١٤ - التسمم برابع كلورور الاثيل وثالث كلورور الاثيلين والمشتقات الهالوجينية الاخرى للمركبات الايدروكربونية من المجموعة الالفاتية .
- ثالثا -** مرة كل سنتين بالنسبة الى العمال المعرضين للاصابة بباقي الأمراض المهنية المبينة بالجدول رقم (١) المرافق للقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٥ .
- مادة ٢ -** يراعى فى الفحص الطبى الدورى ان يبين ما يأتى :
- ١ - حالة الدم والجهاز العصبى والجهاز الهضمى والبولى بالنسبة الى العمال المعرضين للتسمم بالرصاص .
- ٢ - حالة الجهاز العصبى والجهاز الهضمى والبولى بالنسبة الى العمال المعرضين للتسمم بالزئبق .
- ٣ - حالة الجهاز الهضمى والجهاز العصبى والجلد والاعشيه المخاطية بالنسبة الى العمال المعرضين للتسمم بالزرنىخ .
- ٤ - حالة الجهاز الدورى والمجارى التنفسية العليا بالنسبة الى العمال المعرضين للتسمم بالانتيمون .
- ٥ - حالة الفك الأسفل والاسنان والعظام بالنسبة الى العمال المعرضين للتسمم بالفسفور .
- ٦ - حالة الدم والجهاز العصبى والجلد بالنسبة الى العمال المعرضين للتسمم بالبتروول .
- ٧ - حالة الجهاز العصبى والمدر والجلد بالنسبة الى العمال المعرضين للتسمم بالكبريت .
- ٨ - حالة الجهاز النفسى والقلب والاعشيه بالنسبة الى العمال المعرضين للتسمم بالكبريت .
- ٩ - حالة الجلد للعمال المعرضين للتأثر بالكروم والنيكل .
- ١٠ - حالة الجهاز التنفسى والعيون للعمال المعرضين للتسمم بالكوروفورم .
- ١١ - حالة الجهاز التنفسى والجلد والعيون للعمال المعرضين للتسمم بالبتروول .

١٢ - حالة الكبد والكلى والقلب والجهاز العضبي للعمال المعرضين للتسمم بالكوروفورم ورابع كلورور الكربون ورابع كلورور الاثيل وثالث كلورور الاثيلين والمشتقات الهالوجينية الأخرى للمركبات الايدروكربوتية من المجموعة الالفاتية .

١٣ - حالة الدم والجلد والعيون ومدى امتصاص الاشعاع بالنسبة الى العمال المعرضين للأمراض والأعراض الباثولوجية التي تنشأ عن الراديوم أو المواد ذات النشاط الاشعاعي واشعة اكس .

١٤ - حالة الجلد والعيون بالنسبة الى العمال المعرضين للإصابة بسرطان الجلد والتهابات الجلد والعيون المزمنة .

١٥ - حالة العيون بالنسبة الى العمال المعرضين لتأثر العين من الحرارة والضوء .

١٦ - حالة الجهاز التنفسي (الصدر) بما في ذلك الفحص بالاشعة بالنسبة الى العمال المعرضين لأمراض الفبار الرئوية « نيوموكتيوزس » ومرض الدرن .

مادة ٣ - على صاحب العمل اجراء فحص طبي ابتدائي عام لكل عامل يلحق بعمل يعرضه لاحد الامراض المهنية على أن يراعى في اجراء الفحص المذكور طبيعة العمل ونوع المرض المعرض له العامل للتحقق من لياقته صحيا للقيام بهذا العمل وان يجري ذلك الفحص قبل تسلم العمل .

مادة ٤ - تثبت نتيجة الفحص الطبي الابتدائي والدوري لكل عامل على البطاقة الخاصة به وتسجل النتائج أمام اسم كل عامل في السجل المعد لذلك

مادة ٥ - للجهة الطبية القائمة بالفحص الطبي الدوري اعادة فحص أي عامل معرض لمرض مهنة بعد مدة اقل من الفترات الدورية المنصوص عليها في هذا القرار اذا وجد ان حالته الصحية تستدعي ذلك .

مادة ٦ - يجب مراعاة السرية التامة فيما يتعلق بنتائج الفحص الطبي ولا يجوز تداول هذه المعلومات الا بين المختصين ويجوز اعطاء صورة من البيانات للعامل بناء على طلب كتابي منه .

مادة ٧ - يلتزم العامل بالحضور للفحص الطبي في المكان الذي يحدد لذلك .

مادة ٨ - يلتزم صاحب العمل باجر الاوقات التي تستغرقها عملية الفحص الطبي الدوري .

مادة ٩ - يلغى كل ما يخالف احكام هذا القرار .

مادة ١٠ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ صدوره (صدر في ١٩٧٦/٢/٢٩) .

قرار رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٧٦
بشأن تعديل الجدول رقم (٨) المرافق لقرار وزير التأمينات رقم ١٦٩
لسنة ١٩٧٣ بتحديد الأجور التي يتم على أساسها تحديد الحقوق
التأمينية للعاملين في أعمال المقاولات (١)
وزير الشؤون والتأمينات الاجتماعية :

بعد الاطلاع على قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .
 وعلى قرار السيد وزير العمل رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٦ بشأن الاجراءات
 الخاصة بالتأمين على عمال المقاولات .
 وعلى قرار السيد وزير التأمينات رقم ١٦٩ لسنة ١٩٧٣ بشأن بعض
 القواعد الخاصة بالتأمين على عمال المقاولات ... الخ .

قصر

مادة ١ - يستبدل بالجدول رقم (٨) المرافق لقرار وزير التأمينات
 رقم ١٦٩ لسنة ١٩٧٣ الجدول المرفق بتحديد اجور الحرف المختلفة للعاملين
 في المقاولات التي يتم على أساسها تحديد الحقوق التأمينية لهم .
مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من
 اول الشهر التالي لتاريخ نشره .

لهذا الغرض على ان يلتزم صاحب العمل بتوفير البطاقة والسجل المشار
 اليهما وفقا للنماذج التي تعد لهذا الغرض .

الجدول المرافق للقرار الوزاري رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٧٦
بتحديد اجور الحرف المختلفة للعاملين في المقاولات

متوسط الاجر اليومي		
جنيه	مليم	
	٧٠٠	١ - عمال عاديون أو فعلة
		٢ - رئيس عمال عاديين (رئيس فعلة)
		قراونجي - عميان (موان) - مساعد حداد -
		حيال - كراك - مقاول - اسفلت - وقاد اسفلت
١		- وثائق
		٣ - نقاش - قرنيجي - خشاب (سقايل)
		حراث - ريس طبليية (خرسانة) جلاء (موزايكو)
١	٢٥٠	- عامل زجاج (امرتي) صنايعي خلط
		اسفلت

(١) الوقائع المصرية في ١٩/١/١٩٧٦ - العدد ٢١٨ .

١	٥٠٠	٤ - حداد تركيبات معدنية - نجار (باب وشباب وأرضيات) مبلط - كهربائي انارة - سباك (صحن) - صنايعى فرش طبقات عازلة استرجى - .
٢		٥ - نجار مسلح - حداد مسلح - مبيض - بناء - لحام اكسيجين - لحام كهربائي تركيبات وناش (اسطى) - سائق معدات ميكانيكية - حفار (آبار) كهربائي تركيبات اجهزة دقيقة - كهربائي موتورات (بومينات) - فورماتورى (قوالب) مبلط قيشانى - نقاش زخرفة - رقام - مبلط لصق ترابيع مطاط اوقلين - اويمجى نجار موبيليا .

قرار رقم ١٦١ لسنة ١٩٧٦

في شأن قواعد وشروط الاعفاء من المبالغ الاضافية المنصوص عليها

بالمادة ١٣٠ من قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ (١)

وزير الشؤون والتأمينات الاجتماعية :

بعد الاطلاع على قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩

لسنة ١٩٧٥ الخ .

قرر

مادة ١ - يجوز لوزير الشؤون والتأمينات الاجتماعية بناء على عرض الهيئة المختصة الاعفاء من المبالغ الاضافية المنصوص عليها بالمادة ١٣٠ من قانون التأمين الاجتماعى المشار اليه او نسبة منها في الحالات الآتية :

(ا) الحالات التى يتبين فيها سوء الحالة المالية للمنشأة في الفترة السابقة على الانتظام في اداء الاشتراكات .

(ب) الحالات التى لم تكن الاوضاع التأمينية فيها قد استقرت من حيث الخضوع لاحكام القانون من حيث تحديد عناصر الأجر .

(ج) حالات الظروف القاهرة والحوادث المفاجئة او اية اسباب قوية اخرى تحول دون السداد في المواعيد القانونية .

مادة ٢ - يشترط لنفاذ الاعفاء المشار اليه بالمادة السابقة أن يقوم صاحب العمل بسداد اصل المبالغ المستحقة وفوائدها اما دفعة واحدة او

(١) الوقائع المصرية في ٢٧ يونية سنة ١٩٧٦ - العدد ١٤٨ .

بالتقسيم وفقا للقواعد المقررة في هذا الشأن كما يشترط الانتظام في سداد الاشتراكات المستحقة اعتبارا من تاريخ الاعفاء .
ويعتبر الاعفاء كان لم يكن اذا لم ينتظم صاحب العمل في أداء الاشتراكات والأقساط المستحقة في موعدها دون مبرر تقبله الهيئة المختصة .
مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ صدوره (صدر في ١٩٧٦/٦/٨) .

قرار رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٧٦

في شأن القواعد والشروط اللازمة لتخفيض نسبة اشتراكات التأمين ضد اصابات العمل من ٣ ٪ الى ٢ ٪ وفقا لحكم المادة ٤٦ من القانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ (١)
وزير الشؤون والتأمينات الاجتماعية
بعد الاطلاع على المادة ٤٦ من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ... الخ .

قرر :

(المادة الأولى)

يرخص لاصحاب الاعمال في القطاعين الخاص والتعاوني بتحمل قيمة تعويض الاجر ومصاريف الانتقال المستحقة وفقا لاحكام التأمين ضد اصابات العمل مقابل تخفيض نسبة اشتراكات هذا التأمين من ٣ ٪ من اجور المؤمن عليهم الى ٢ ٪ من تلك الاجور وذلك متى توافرت الشروط الآتية :

١ - أن يكون عدد المؤمن عليهم لدى صاحب العمل عشرين عاملا فأكثر ولا يدخل في هذا العدد المؤمن عليهم المشار اليهم بالفقرة الثانية من المادة (٣) من قانون التأمين الاجتماعي المشار اليه .

٢ - أن يكون صاحب العمل منتظما في سداد اشتراكات التأمينات الاجتماعية حتى تاريخ تقديم طلب الترخيص بتحمل قيمة تعويض الاجر ومصاريف الانتقال وفقا لحكم المادة (٤٦) المشار اليها .

٣ - أن يكون صاحب العمل قد قام بأداء التزاماته طبقا لاحكام قانون التأمين الاجتماعي المشار اليه حتى تاريخ تقديم الطلب .

(المادة الثانية)

يفوض رئيس مجلس إدارة الهيئة في منح الترخيص المنصوص عليه بالمادة الأولى .

(١) الوقائع المصرية في ١٩ سبتمبر سنة ١٩٧٦ - العدد ٢١٨ .

(المادة الثالثة)

يصدر رئيس مجلس ادارة الهيئة قرارا بالاجراءات التى تتبع فى تقديم طلب الترخيص والتحقق من توافر الشروط المنصوص عليها بالمادة الاولى ، واصدار قرار الترخيص والتخفيض وقواعد الفائه .

(المادة الرابعة)

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به اعتبارا من تاريخ صدوره (صدر فى ١٩٧٦/٩/٥) .

قرار رقم ٢٨٦ لسنة ١٩٧٦

بتحديد القواعد والشروط اللازم توافرها لاعتبار علاقة العمل منتظمة (١)
وزير التأمينات

بعد الاطلاع على المادة (٢) فقرة (ب) من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .
وعلى قرار وزير التأمينات رقم ٢٣٥ لسنة ١٩٧٥ بتحديد القواعد والشروط اللازم توافرها لاعتبار علاقة العمل منتظمة ... الخ .

قررت :

- مادة ١ - تعتبر علاقة العمل منتظمة اذا كان العمل الذى يزاوله العامل يدخل بطبيعته فيما يزاوله صاحب العمل من نشاط او كان يستغرق سنة أشهر على الاقل .
- مادة ٢ - يلغى القرار رقم ٢٣٥ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه .
- مادة ٣ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية .

قرار رقم ٢٨٧ لسنة ١٩٧٦

فى شأن الشروط والأوضاع الخاصة بتقسيط المبالغ
المستحقة للهيئة المختصة على صاحب العمل (٢)

وزير التأمينات

بعد الاطلاع على المادة ١٤٣ من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .. الخ .

قررت :

- مادة ١ - يجوز للهيئة المختصة تقسيط المبالغ المستحقة لها على اصحاب الأعمال بشرط أن تتخذ فى شأن هذه المبالغ اجراءات الحجر الادارى ضد صاحب العمل الملزم بادائها أو أن يقدم صاحب العمل إلى

(١) الوقائع المصرية فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٧٦ - العدد ٢٦٢ .

(٢) الوقائع المصرية فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٧٦ - العدد ٢٦٢ .

الهيئة خطاب ضمان غير معلق على شرط وصادرا من احد البنوك المعتمدة بقيمة تلك المبالغ .

ولا يحول قيام صاحب العمل بسداد الاقساط المقررة في مواعيدها دون حق الهيئة في توقيع حجز تكميلي على ما قد يستجد له من اموال تفي بكامل مستحقاتها نتيجة للتحريرات التي تجريها في هذا الشأن . ويجوز لرئيس مجلس ادارة الهيئة المختصة الموافقة على التقسيط دون اتخاذ اجراءات الحجز الادارى او تقديم خطاب ضمان اذا وجد ضمان آخر تقبله الهيئة .

مادة ٢ - يكون لمدير مكتب الهيئة المختص تقسيط المبالغ المستحقة على صاحب العمل على أقساط شهرية متساوية القيمة لمدة لا تجاوز مدة التخلف او التأخير عن ادائها ويتم حساب مدة التقسيط اعتبارا من اول الشهر التالى لاختار صاحب العمل بقرار التقسيط .

ولمدير عام الهيئة المختصة او من يفوضه الحق في تقسيط المبالغ المستحقة على صاحب العمل في حدود مثل عدد سنوات التخلف او التأخير عن ادائها ولرئيس مجلس ادارة الهيئة المختصة او من يفوضه الحق في تقسيط المبالغ المشار اليها لمدة تزيد على مثلى عدد سنوات التخلف او التأخير اذا كانت هناك - في الحالتين - أسباب قوية تبرر ذلك .

مادة ٣ - لا يخل قرار التقسيط باستحقاق الهيئة المختصة لفوائد التأخير بواقع ٦ ٪ على الاشتراكات المستحقة على صاحب العمل من تاريخ وجوب ادائها حتى تاريخ السداد وفقا لاحكام المادة ١٢٩ من قانون التأمين الاجتماعى .

مادة ٤ - يجوز الغاء قرار التقسيط اذا ما توافرت أسباب موجبة لذلك كما يتعين الغاء القرار في حالات الافلاس والتصفية والهجرة والمفادرة النهائية للبلاد والتنفيذ بالبيع على اموال صاحب العمل بناء على طلب دائن آخر سواء كان الحجز اداليا او قضائيا اذا كان من شأن هذا التنفيذ تعريض مستحقات الهيئة وضماناتها للضياع .

وتعتبر الاقساط التى لم يتم سدادها وتلك التى لم يحل موعد سدادها واجبة الاداء فور الغاء قرار التقسيط وتتخذ اجراءات تحصيلها جبرا او المطالبة بقيمة خطاب الضمان . وتحسب الفوائد في هذه الحالة حتى تاريخ الوفاء بالمبالغ المستحقة على صاحب العمل .

مادة ٥ - يجوز تقسيط باقى المبالغ المستحقة على صاحب العمل اذا زالت الاسباب التى دعت الى الغاء قرار التقسيط وذلك على أقساط لا تجاوز المدة المتبقية وفقا لقرار التقسيط الملقى .

مادة ٦ - لا تخل قواعد التقسيط الواردة بهذا القرار بخق صاحب العمل في الوفاء بجميع المبالغ المستحقة عليه دفعة واحدة أو على دفعات في مدة تقل عن مدة التقسيط ، وتحسب الفوائد في هذه الحالة حتى تاريخ الوفاء بالمبالغ المستحقة عليه .

مادة ٧ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية .

قرار رقم ٢٨٨ لسنة ١٩٧٦

في شأن شهادات التأمين (١)

وزارة التأمينات

بعد الاطلاع على المادة ١٤٥ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ . . الخ .

قـسـررـت :

مادة ١ - تمنح الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية صاحب العمل في القطاع الخاص الشهادة الدالة على سداد اشتراكه في الهيئة وفقا للنموذج رقم (١٩) المرفق .

وفي حالة تعدد فروع المنشأة الخاصة بصاحب عمل واحد تمنح الهيئة شهادة لكل فرع أو أكثر في نطاق اختصاص قسم شرطة واحد .
ويسرى مفعول الشهادة للمدة المحددة بها .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية .

قرار رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٧٦

بشأن قواعد تحديد مصاريف الانتقال بالنسبة للائؤمن عليه

المصاب أو المريض (٢)

وزارة التأمينات

بعد الاطلاع على المادتين ٥٠ ، ٨٠ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ . . . الخ .

قـسـررـت :

مادة ١ - يلتزم صاحب العمل بمصاريف نقل المصاب لأول مرة من مكان وقوع الإصابة الى جهة العلاج التي تعينها له الهيئة العامة للتأمين الصحي .

مادة ٢ - تلتزم الجهة المختصة بصرف تعويض الأجر بمصاريف انتقال المصاب من محل الإقامة الى مكان العلاج وبالعكس وفقا للقواعد الآتية :

(١) الوقائع المصرية في ١٥ نوفمبر سنة ١٩٧٦ - العدد ٢٦٢ .

(١) الوقائع المصرية في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٧٦ - العدد ٢٧٤ .

١ - يستحق المصاب مصاريف الانتقال بالوسائل الخاصة من محل الإقامة الى مكان العلاج وبالعكس داخل أو خارج البلد الذي يقيم به اذا قرر الطبيب المعالج على بطاقة التردد للعلاج أو في الإخطار بانتهاء العلاج ان حالة المصاب لا تسمح باستعمال وسائل الانتقال العامة .

٢ - يستحق المصاب مصاريف الانتقال بالوسائل العامة بفئة الدرجة الثانية من محل الإقامة الى مكان العلاج وبالعكس اذا لم يقرر الطبيب المعالج أن حالة المصاب تتطلب استعمال وسيلة انتقال خاصة وكان مدن العلاج يقع خارج البلد الذي يقيم فيه المصاب اما اذا كان يقع داخله فلا يستحق مصاريف انتقال .

مادة ٢ - يتبع في شأن اجراءات صرف مصاريف الانتقال ذات الصلة الخاصة بصرف تعويض الأجر .

مادة ٤ - اذا كان مكان العلاج يقع خارج البلد الذي يقيم به المصاب ودنت حالته نستدعى التردد عليه دون العلاج الداخلي فانه يحق للمصاب وفقاً لما يقرره جهة العلاج ان يصرف نفقات اقامته وفقاً لفئات بدل السفر للعاملين بالحكومة وعلى اساس أجر اشتراكه بدلاً من مصاريف الانتقال طبقاً لأحكام المادة (١٢) من هذا القرار وذلك وفقاً لما يلي :

١ - تصرف اليه مصاريف الانتقال بالدرجة الثانية للذهاب الى مكان العلاج والعودة منه بعد انتهاء العلاج .

٢ - يصرف اليه نفقات الإقامة المتأثر اليها عن الليالي التي قضاها في البلد الذي يقع فيه مكان العلاج .

مادة ٥ - في حالة علاج المصاب خارج الجمهورية وفقاً للقواعد المقررة يكون السفر بالطائرة بالدرجة السياحية وتكون نفقات الإقامة خارج دور العلاج في حدود ما تقرره لائحة بدل السفر الحكومية وفقاً لفئات أجر الاشتراك بالنسبة للمصاب .

مادة ٦ - اذا قررت الجهة الطبية ان حالة المصاب تستدعي وجود مرافق سواء كان العلاج بالداخل أو بالخارج تتحمل الجهة المتزمنة بتعويض الأجر بمصاريف الانتقال والإقامة الخاصة بالمرافق وفقاً للأحكام المقررة بالنسبة للمصاب .

مادة ٧ - في حالة وفاة المصاب تلزم الجهة المختصة بصرف تعويض الأجر بنفقات نقل جثته من مكان العلاج الى محل اقامته .

كما تلزم بصرف مبلغ خمسين جنيهاً لنفقات تجهيز الجثة والصندوق اللازم لعملية النقل بجميع لوازمه اذا حدثت الوفاة في

مكان العلاج الذى يقع خارج البلد الذى فيه محل الإقامة وتلتزم بالنفقات الفعلية بحد أقصى ٣٠٠ جنيه في حالة الوفاة خارج الجمهورية .

وتؤدى هذه النفقات لمن يصرف اليهم مصاريف الجنازة
مادة ٨ - تسرى القواعد المنصوص عليها بالمواد السابقة بالنسبة لانتقال المصاب الى مكان اجراء الفحوص الطبية او العملية اللازمة لاعداد وتركيب جهاز التعويض اللازم وكذلك انتقاله للتأهيل على استعمال الجهاز .

كما تسرى تلك القاعد بالنسبة لانتقال المصاب الى جهة العلاج لتقدير درجة العجز المستديم المستخلف عن الاصابة وكذلك انتقاله لاعادة الفحص الطبى وفقا لأحكام المادة ٥٨ من قانون التأمين الاجتماعى .

مادة ٩ - اذا انتهت خدمة المصاب لأى سبب قبل انتهاء علاجه تلتزم الجهة المختصة بصرف تعويض الأجر بالاستمرار فى صرف نفقات الانتقال المستحقة للمصاب وفقا لأحكام هذا القرار .

مادة ١٠ - فيما عدا أحكام المادتين (١ ، ٢) والفقرة الثانية من المادة ٨ من هذا القرار تسرى اقواعد المنصوص عليها بالمواد السابقة بالنسبة لانتقال المؤمن عليه المريض الذى تسرى عليه أحكام التأمين ضد المرض المنصوص عليه بالباب الخامس من قانون التأمين الاجتماعى .

مادة ١١ - اذا أصيب المؤمن عليه المكار او المنتدب خارج البلاد فلا يستحق نفقات الانتقال المقررة وفقا لأحكام هذا القرار طوال مدة اعارته او انتدابه بالخارج .

مادة ١٢ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية .

قرار رقم ٣٠٩ لسنة ١٩٧٦

**فى شأن الشروط والقواعد الخاصة بالتزام صاحب العمل
فى القطاع الخاص باداء مبلغ اضافى فى حالات التأخير
فى الاخطار بانتهاء خدمة المؤمن عليه (١)**

وزارة التأمينات

بعد الاطلاع على المادة ١٥١ من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ... الخ .

(١) الوقائع المصرية فى ٧ ديسمبر سنة ١٩٧٦ - العدد ٢٧٧ .

قـرر :

مادة ١ - يلتزم صاحب العمل في القطاع الخاص بإداء مبلغ اضافي مدته نصف جنيته عن كل شهر يتأخر فيه عن اخطار الهيئة العامة لتأمينات الاجتماعية بانتهاء خدمة المؤمن عليه بالاستمارة رقم (٦) وذلك من تاريخ انتهاء الخدمة حتى تاريخ ارسال الاستمارة الى الهيئة .

وفي حساب مدة التأخير المستحق عنها المبلغ الاضافي تحذف كسور الشهر ولا يستحق المبلغ الاضافي المشار اليه أو يقف استحقاقه اذا انتفى لدى صاحب العمل قصد التحايل لعدم الوفاء بمستحققات الهيئة دمه او نية التأخير للاضرار بحقوق المؤمن عليه وذلك في الحالات الآتية :

١ - اذا وردت استمارة الاخطار بانتهاء الخدمة في المواعيد المحددة دون استيفاء بعض بياناتها منى كان نابئا بها تاريخ انتهاء الخدمة .
٢ - اذا انتهت خدمة المؤمن عليه في تاريخ انتقال المنشأ الى الغير ببيع أو الإيجار أو الدمج أو الوصية أو الهبة أو النزول أو غير ذلك من التصرفات بشرط ان يعر المؤمن عليه بصحة تاريخ انتهاء الخدمة .

٣ - اذا قام صاحب العمل بالتوقيع على استمارة الاخطار بانتهاء الخدمة في الحالات التي يتم تحريرها بمعرفة مفتش الهيئة او اذا قام بالتوقيع على محضر لجنة فحص المنازعات أو على كشف الحصر المحرر بمعرفة مفتش الهيئة بشرط أن يتضمن المحضر أو كشف الحصر تاريخ انتهاء خدمة المؤمن عليه او اذا قام باخضار الهيئة بانتهاء خدمة المؤمن عليه بموجب خطاب .

ويقف استحقاق المبلغ الاضافي في هذه الحالات اعتبارا من تاريخ توقيع صاحب العمل على استمارة الاخطار بانتهاء الخدمة أو محضر لجنة فحص المنازعات أو كشف الحصر أو من تاريخ ورود خطاب صاحب العمل المتضمن الاخطار بانتهاء الخدمة .

٤ - اذا ثبت اشتغال المؤمن عليه لدى صاحب العمل الآخر ويقف استحقاق المبلغ الاضافي اعتبارا من تاريخ التحاق المؤمن عليه بالعمل لدى صاحب العمل الآخر .

٥ - اذا أشهر افلاس صاحب العمل أو ثبت للهيئة ان المنشأة قد صفيت أو أغلقت أو حلت ويقف استحقاق المبلغ الاضافي بالنسبة لصاحب العمل اعتبارا من تاريخ اشهار الافلاس أو التصفية أو الاغلاق أو الحل .

٦ - اذا قدم صاحب العمل استماره الاخطار بانتهاء خدمة المؤمن عليه وكانت خدمته قد انتهت في تاريخ سابق محدد بموجب حكم قضائي نهائي صادر في مواجهة الهيئة وفي هذه الحالة يقف استحقاق المبلغ الاضافي من تاريخ صدور هذا الحكم .

مادة ٢ - لا تخل الاحكام المنصوص عليها في المادة السابقة بحق المؤمن عليه او المستحقين عنه في المطالبة بالمبالغ الاضافية المقررة في حالة تأخير صرف المستحقات او بحق الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية في الرجوع على صاحب العمل بقيمة المبالغ الاضافية التي التزمت بها طبقا لنص المادة ١٤١ من قانون التأمين الاجتماعى المشار اليه .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية .

قرار رقم ٣١٠ لسنة ١٩٧٦

في شأن بعض الاحكام التنفيذية الخاصة بالتأمين ضد اصابات العمل (١)
وزير التأمينات

بعد الاطلاع على قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، . الخ

قرار

الباب الاول

في الاجراءات الخاصة بالابلاغ عن الاصابة

مادة ١ - يقوم المؤمن عليه او المشرف على العمل بابلغ صاحب العمل او مندوبه فورا بأى حادث يقع في مكان العمل يكون سببا في اصابته والظروف التي وقع فيها .

مادة ٢ - يتولى صاحب العمل عند حدوث الاصابة نقل المصاب الى مكان العلاج الذى تحدده له الهيئة العامة للتأمين الصحى ويسلم للمصاب عند نقله او لرافقه صورة الاخطار المنصوص عليه في المادة ٤ من هذا القرار .

مادة ٣ - يخطر صاحب العمل او المشرف على العمل مكتب الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية المختص عن كل اصابة عمل تقع بين عماله فور وقوعها وذلك بالنسبة للمصابين من العاملين بالقطاع الخاص .

مادة ٤ - يتم الاخطار عن وقوع الاصابة وفقا للنموذج رقم (١٠١) المرفق ويحرر الاخطار من اصل وثلاث صور .

ويرسل اصل الاخطار الى مكتب الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية المختص بالنسبة للمصابين من العاملين بالقطاع الخاص ويودع اصل هذا الاخطار بملف التأمين الاجتماعى الخاص بالمصاب اذا كان من العاملين بالجهاز

(١) الوقائع المصرية في ٧ ديسمبر سنة ١٩٧٦ - العدد ٢٧٧ .

الادارى للدولة والهيئات العامة والقطاع العام . وتسلم الصورة الاولى الى المصاب أو لمرافقه عند نقله الى الجهة المحددة لعلاج وترسل الصورة الثانية الى قسم الشرطة المختص أو السلطة المختصة لدى صاحب العمل باجراء التحقيق الادارى بحسب الاحوال .

ويحتفظ صاحب العمل بالصورة الثالثة في سجل خاص للاصابات يتعين عليه تقديمه للهيئة المختصة أو الى مفتشيها عند طلبه .

مادة ٥ - مع عدم الاخلال باحكام المادة (٦٣) من قانون التأمين الاجتماعى يقوم المؤمن عليه ببلاغ جهة الشرطة المختصة باصابة العمل الناتجة عن حوادث الطريق عندما تسمح حالته بذلك لتحرر مذكرة أو محضر بالحادث ويخطر صاحب العمل برقم المحضر وتاريخه للقيام بالالتزامات المقررة عليه .

مادة ٦ - مع مراعاة احكام المادة (٦٩) من قانون التأمين الاجتماعى اذا اصاب المؤمن عليه المكار أو المنتدب خارج البلاد فعليه أو على المستحقين عنه بحسب الاحوال التقدم بصورة من محضر تحقيق عن الحادث الذى اصاب فيه يكون محررا بمعرفة جهة رسمية باللغة العربية أو مترجما ترجمة رسمية الى هذه اللغة ومصدقا عليه من السفارة أو القنصلية المصرية ومعتمدا من وزارة الخارجية المصرية .

مادة ٧ - فى حالة امتناع صاحب العمل عن الاخطار عن الاصابة يجوز للمصاب أو من ينوبه أن يخطر الهيئة العامة للتأمين والمعاشات أو مكتب الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية المختص بحسب الاحوال بالاصابة فور حدوثها وتاريخ مذكرة أو محضر الشرطة عن الحادث وعلى الجهة المذكورة اتخاذ الاجراءات اللازمة .

مادة ٨ - على الهيئة المختصة اتخاذ ما تراه لازما لحصر صور التحقيقات التى ترد اليها من الجهات القائمة باعمال التحقيق ومراجعتها واستيفائها فور ورودها وارسال ما يخص المصابين من العاملين بالجهاز الادارى للدولة أو الهيئات العامة أو القطاع العام الى صاحب العمل وحفظ صور التحقيقات الخاصة بالمصابين من العاملين بالقطاع الخاص بملفات التأمين الاجتماعى الخاص بهم .

مادة ٩ - اذا ظهرت على المؤمن عليه اعراض مرض مهنى خلال سنة من تاريخ انتهاء خدمته من العمل المعرض فيه للاصابة بهذا المرض فعلى صاحب العمل الذى يعمل لديه وقت ظهور المرض اتخاذ الاجراءات اللازمة لعلاج وحصوله من الجهة المختصة على حقوقه التى يكفلها هذا التأمين . وعلى المؤمن عليه المذكور التقدم الى الجهة المختصة لاتخاذ تلك الاجراءات اذا كان متعطلا .

مادة ١٠ - اذا اكتشف الجهاز الطبى لصاحب العمل احد الامراض المهنية بالجدول رقم (١) المرفق بقانون التأمين الاجتماعى او امراض اخرى ناشئة عن النشاط الذى يزاوله صاحب العمل غير مدرجة بهذا الجدول فعلى صاحب العمل ان يخطر كلا من الهيئة العامة للتأمين الصحى والهيئة المختصة بتقرير الجهاز الطبى المشار اليه مبينا به نوع المرض والعمل او الصناعة التى يعمل بها العامل .

الباب الثانى

فى اجراءات العلاج والرعاية الطبية

مادة ١١ - لا يحول انتهاء خدمة المصاب لاي سبب دون استمرار علاجه من اصابته .

مادة ١٢ - اذا انتهت او انتهت مدة اعارة ، او انتداب المؤمن عليه المعار او المنتدب خارج البلاد وكان لازال فى حاجة الى علاج فعلى صاحب العمل ان يحيله الى جهة العلاج المحددة له لاستكمال علاجه .

مادة ١٣ - تثبت حالات العجز المتخلف عن الاصابة بشهادة من الهيئة العامة للتأمين الصحى تحرر على النموذج رقم (١٠٢) المرفق وتودع بملف التأمين الاجتماعى الخاص بالمصاب . ولا يجوز لصاحب العمل انهاء خدمة المصاب بسبب العجز الا بعد ثبوته بمعرفة الهيئة المذكورة مع ثبوت عدم وجود عمل آخر له لدى صاحب العمل وفقا للبند ٤ من المادة (١٨) من قانون التأمين الاجتماعى .

الباب الثالث

اجراءات صرف تعويض الاجر

مادة ١٤ - يبدأ الحق فى صرف تعويض الاجر اعتبارا من اليوم التالى لوقوع الاصابة وفى حالة تأخر المصاب فى التقدم الى جهة العلاج المحددة له يصرف تعويض الاجر عن الايام التى عولج فيها بجهة علاجية اخرى اذا اعتمدت الهيئة العامة للتأمين الصحى الشهادات الطبية ومدة العلاج فى تلك الجهة .

مادة ١٥ - يصرف تعويض الاجر دون انتظار نتيجة تحقيق الشرطة فى الحالات التى يلزم فيها هذا التحقيق .

اما بالنسبة الى حالات اصابات العمل الناتجة عن حوادث الطريق فيشترط لصرفه تعويض الاجر ورود نتيجة تحقيق الشرطة .

مادة ١٦ - يعتمد فى صرف تعويض الاجر عن مدة تخلف المصاب عن عمله بسبب الاصابة على الاخطار عن وقوع اصابة العمل (بلاغ الاصابة)

والتقرير الطبى الاول عن حالة المصاب وبطاقة التردد ويؤشر على بطاقة التردد بما يفيد استلام المؤمن عليه لتعويض الاجر وينم مراجعة مدد انقطاع العامل عن العمل وما تم صرفه له من تعويض على الاخطار بانتهاء العلاج عند وروده من جهة العلاج .

مادة ١٧ - يصرف تعويض الاجر للمصاب شخصيا بعد توقيعه بالاستلام على اذن الصرف فاذا نذر عليه الانتقال لصرف التعويض جاز له ان يوكل عنه شخصا غيره في صرف التعويض بموجب توكيل مصدق عليه اداريا كما يجوز ان ينتقل اليه مندوب صرف لتسليمه هذا التعويض .

مادة ١٨ - اذا انتهت خدمة المصاب لاي سبب قبل انتهاء علاجه تستمر الجهة الملتزمة بصرف تعويض الاجر في صرف هذا التعويض طوال مدة عجزه عن تأدية العمل بسبب الاصابة او حتى ثبوت عجزه المستديم او حدوث الوفاة مع مراعاة احكام المادة (١٩) من هذا القرار .

المادة ١٩ - لا يستحق تعويض الاجر اذا انتهت خدمة المصاب ببلوغه سن الستين او سن التقاعد المنصوص عليه بنظام التوظيف العامل به .
ويصرف له في هذه الحالة المعاش او التعويض المستحق له في التأمين ضد الشيخوخة والعجز والوفاة .

مادة ٢٠ - اذا ثبت من التحقيق الذى يجرى بمعرفة الجهة المختصة ان الاصابة ليست اصابة عمل او ان المصاب تعمد اصابة نفسه او ان الاصابة حدثت بسبب سوء سلوك فاحش ومقصود من جانبه ولم ينشأ عن الاصابة وفاة المؤمن عليه او تخلف عجز مستديم تزيد نسبته عن ٢٥٪ من العجز الكامل فللجهة المختصة بصرف تعويض الاجر ان تعتبر فترة انقطاع المؤمن عليه بسبب الاصابة اجازة مرضية ويتحمل العامل في هذه الحالة بالفرق بين تعويض الاجر الذى ادى اليه بسبب الاصابة والاجر او تعويض الاجر المستحق له نظير الاجازة المرضية ويعتبر دينا عليه يخصم من اجره اذا كان صاحب العمل هو الملتزم بصرف تعويض الاجر او من اجره او مستحقاته لدى الهيئة المختصة في الحدود المقررة قانونا اذا كانت الهيئة هى التى قامت بصرف تعويض الاجر .

مادة ٢١ - اذا كان المصاب معارا او منتدبا خارج الجمهورية وانتهت او انتهت مدة الاعارة او الانتداب وكان لا يزال عاجزا عن تأدية عمله بسبب الاصابة التزمت الجهة المختصة بصرف تعويض الاجر باداء هذا التعويض على اساس اجر الاشتراك لدى جهة العمل الاصلية اعتبارا من تاريخ عودته وذلك بعد التحقق من توافر الشروط اللازمة لاعتبار حالته اصابة عمل مع مراعاة احكام المادة (٦) من هذا القرار .

مادة ٢٢ - يكون للمصاب الذى تخلف لديه عجز جزئى مستديم الحق فى أن يحصل بدلا من المعاش المستحق له عن هذا العجز على تعويض الاجر المقرر وفقا للاحكام المنصوص عليها فى هذا الباب فى الحالتين الاتيتين :
١ - خلال فترة التأهيل الطبى .
٢ - فى حالة الانتكاس أو المضاعفة التى تنشأ عن الإصابة .
ويقدر تعويض الاجر فى هاتين الحالتين على اساس الاجر المسدد عنه الاشتراك عند استحقاق صرف هذا التعويض .
مادة ٢٣ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية .

قرار رقم ٣١١ لسنة ١٩٧٦
بالاحكام الخاصة بالتأمين ضد البطالة (١)

وزارة التأمينات

بعد الاطلاع على قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ... الخ .

قرر

الباب الاول

فى اجراءات الاخطار عن انتهاء خدمة العامل

وطلب تعويض البطالة

مادة ١ - على صاحب العمل ان يرسل الى مكتب الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية الواقع فى دائرته محل العمل الاستمارة رقم (٦) الخاصة بالاخطار بانتهاء الخدمة المرفق نموذجا مستوفاة وذلك خلال ثلاثة ايام من تاريخ انتهاء خدمة المؤمن عليه مبينا بها سبب انتهاء الخدمة مفصلا وعلى صاحب العمل عند وجود نزاع على سبب انتهاء الخدمة ان يبين نوع بكل دقة .
ويجب ان تحرر الاستمارة المشار اليها من أصل وثلاث صور يتسلم المؤمن عليه صورة منها ويحتفظ صاحب العمل بصورة اخرى ويرسل الاصل والصورة الباقية الى المكتب المذكور بخطاب موصى عليه مع علم الوصول .

مادة ٢ - اذا امتنع المؤمن عليه عن التوقيع على استمارة الاخطار بانتهاء الخدمة وجب على صاحب العمل اخطاره بصورة منها مع بيان تاريخ ورقم ارسالها الى مكتب الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية الواقع فى دائرته محل العمل وذلك بخطاب موصى عليه مع علم الوصول خلال ٢٤ ساعة من تاريخ ارسالها للمكتب المذكور .

(١) الوقائع المصرية فى ٧ ديسمبر سنة ١٩٧٦ - العدد ٢٧٧ .

وعلى صاحب العمل في هذه الحالة أن يثبت على صورتى الاستمارة المشار اليها المرسلتين منه لمكتب الهيئة أن المؤمن عليه قد رفض التوقيع .
مادة ٣ - على المؤمن عليه أن يتقدم بصورة الاستمارة رقم (٦) خلال الأسبوع الأول لتعطله الى مكتب القوى العاملة المختص لقيد اسمه في سجل المتعطلين والحصول على شهادة قيد طبقا لاحكام قانون العمل .

مادة ٤ - على المؤمن عليه أن يقدم في ميعاد اقضاه نهاية الأسبوع الثانى لتعطله الى مكتب الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية الواقع في دائرته محل اقامته أو المكتب الواقع في دائرته محل العمل صورة الاستمارة (٦) مرافقا لها شهادة القيد المشار اليها في المادة السابقة .

وعلى المكتب المذكور ان يثبت تقدم العامل لصرف تعويض البطالة على الاستمارة رقم (١.٣) المرفق نموذجا .

وترسل هذه الاستمارة الى المكتب الواقع في دائرته محل العمل في موعد لا يجاوز اليوم التالى اذا كان المؤمن عليه قد تقدم الى المكتب الواقع في دائرته محل اقامته لصرف تعويض البطالة .

مادة ٥ - اذا لم يكن المؤمن عليه قد تسلم صورة الاستمارة رقم (٦) أو لم ترد اليه بالبريد الموصى عليه وجب عليه أن يتقدم الى مكتب الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية المشار اليه بالمادة السابقة في الموعد المحدد بها ليثبت شكواه وطلب صرف تعويض البطالة على الاستمارة رقم (١.٣) وعلى المكتب المذكور تسليمه صورة منها مع مراعاة حكم الفقرة الاخيرة من المادة السابقة .

وتحل صورة الاستمارة المشار اليها محل نسخة الاستمارة رقم (٦) في تطبيق حكم المادة (٣) من هذا القرار .

وتعتبر الشكوى المقدمة من اللجان النقابية أو النقابات العامة من عدم قيام صاحب العمل بتحرير الاستمارة رقم (٦) للعمال المتعطلين من اعضائها بمثابة الشكوى المقدمة من هؤلاء العاملين .

وعلى مكتب الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية الواقع في دائرته محل العمل ان يندب مفتشا لتحرير الاستمارة رقم (٦) وان يبين بها سبب انتهاء الخدمة وتاريخه كما يراه صاحب العمل وان يوقع عليها اذا رفض صاحب العمل ذلك مع تسليم المؤمن عليه نسخة منها أو ارسالها اليه بخطاب موصى عليه مع علم الوصول خلال ٢٤ ساعة من تاريخ تحريرها .

مادة ٦ - اذا كانت مدة اشتراك المؤمن عليه في التأمين تجيز له صرف تعويض البطالة وثبت من الاستمارة رقم (٦) انه قد رفض التوقيع أو اعترض على سبب انتهاء الخدمة وجب على مكتب الهيئة الواقع في دائرته

محل العمل احالة الاستعارة المشار اليها الى مكتب علاقات العمل المختص لبدء رايه في النزاع القائم على سبب انتهاء الخدمة مع اخطار المؤمن عليه بذلك بكتاب موصى عليه مع علم الوصول .
ويؤدي التعويض في ضوء النتيجة التي ينتهي اليها المكتب المذكور .

الباب الثاني

في اجراءات صرف تعويض البطالة

مادة ٧ - على مكتب الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية الواقع في دائرته محل عمل المؤمن عليه فور اثبات طلب صرف تعويض البطالة على الاستمارة رقم (١٠٣) او تلقية هذه الاستمارة من مكتب الهيئة الواقع في دائرته محل الاقامة اتخاذ اجراءات فحص الطلب ونحرير بطاقة صرف التعويض في حالة استحقاقه على النموذج رقم (١٠٤) المرفق وتسليمها للمؤمن عليه وعلى المكتب المذكور احالة ملف المؤمن عليه الذي تقرر له تعويض البطالة مرافقا له بطاقة الصرف الى المكتب الواقع في دائرته محل اقامة المؤمن عليه اذا كان قد تقدم لهذا المكتب لصرف التعويض ليتولى تسليمه هذه البطاقة .

وفي جميع الاحوال يتم تسليم المؤمن عليه بطاقة الصرف قبل موعد صرف الدفعة الاولى من التعويض وعلى مكتب الهيئة المذكور الواقع في دائرته محل العمل اخطار المؤمن عليه بكتاب موصى عليه مع علم الوصول في حالة رفض طلب التعويض مع بيان اسباب الرفض .

مادة ٨ - على المؤمن عليه الذي تقرر له صرف تعويض البطالة أن يتردد على مكتب القوى العاملة المسجل فيه في المواعيد التي تحدد بقرار من وزير القوى العاملة .

ويصرف تعويض البطالة مرة كل أسبوع بعد التثبت من تردد المؤمن عليه على مكتب القوى العاملة المسجل فيه خلال المدة التي يستحق عنها التعويض . ويتولى الموظف المختص اثبات تواريخ تردد المؤمن عليه على هذا المكتب واستمرار تعطله وذلك بالتوقيع في الخانة المخصصة لذلك في بطاقة الصرف وختمها بختم المكتب المذكور .

مادة ٩ - اذا لم يقيم المؤمن عليه ب قيد اسمه في سجل المتعطلين بمكتب القوى العاملة المختص خلال الاسبوع الاول من تعطله او لم يقيم بتقديم طلب صرف تعويض البطالة الى مكتب الهيئة المختص في ميعاد اقصاه نهاية الاسبوع الثاني لتعطله او لم يتردد على مكتب القوى العاملة المختص في المواعيد المحددة له استحق صرف التعويض ابتداء من اول الاسبوع الذي الذي تم خلاله قيد اسمه في ذلك السجل او الذي تم خلاله تقديم طلب صرف التعويض ايها ابعد او ابتداء من اول الاسبوع الذي يتردد فيه علي

المكتب المذكور بحسب الأحوال . ويصرف له تعويض البطالة حتى نهاية المدة المتبقية لاستحقاقه وتحسب هذه المدة في جميع الحالات اعتبارا من اليوم الثامن لتاريخ انتهاء الخدمة أو عقد العمل .

مادة ١٠ - يجوز التجاوز عن تأخير المؤمن عليه في قيد اسمه في سجل المتعطلين بمكتب القوى العاملة أو في تقديم طلب صرف التعويض في المواعيد المشار إليها بالمادة السابقة وكذا التجاوز عن تخلف المؤمن عليه عن التردد على المكتب المذكور في المواعيد المحددة له إذا كان التأخير أو التخلف لعذر قهري .

وعلى المؤمن عليه التقدم بالمستندات المؤيدة لقيام سبب التأخير أو التخلف عند تقديم طلب الصرف أو التردد على مكتب القوى العاملة .

ولمدير مكتب الهيئة المختص تقدير سبب التأخير في القيد في سجل المتعطلين أو التقدم لصرف التعويض أو التخلف عن التردد على مكتب القوى العاملة للمرة الأولى ويختص مكتب القوى العاملة بتقدير سبب التخلف عن التردد في المرات التي تليها وعلى هذا المكتب اخطار مكتب الهيئة المشار إليه بالنتيجة التي انتهى إليها .

مادة ١١ - يصرف تعويض البطالة للمؤمن عليه شخصيا بعد التوقيع على اذن الصرف فإذا تعذر عليه الانتقال الى مكتب الهيئة المختص لصرف التعويض وثبت مرضه أو قيام عذر قهري يمنعه من ذلك جاز له أن يوكل عنه شخصا غيره في صرف التعويض بموجب توكيل مصدق عليه اداريا .

مادة ١٢ - على المؤمن عليه المتعطل إذا استحق معاشا أو التحقق بأي عمل أو زاول أي نشاط أو مهنة أو حرفة لحسابه الخاص أو بالاشتراك مع الغير ولو كان هذا العمل لا يسرى عليه قانون التأمين الاجتماعي أو قانون التأمين على اصحاب الاعمال ان يبلغ كل من مكتب الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية المختص ومكتب القوى العاملة المختص بذلك وعن تاريخ استحقاقه للمعاش أو مباشرته هذا العمل أو المهنة واسم صاحب العمل وعنوانه .

وعلى المؤمن عليه في هذه الحالة أن يمتنع عن استلام تعويض البطالة الذي تقرر صرفه اليه مع مراعاة احكام المادة (٩٧) من قانون التأمين الاجتماعي وذلك كله دون الاخلال بحق الهيئة في استرداد ما صرف اليه من مبالغ دون وجه حق اذا ما استمر في صرف التعويض بعد استحقاقه المعاش أو التحاقه بالعمل أو اشتغاله لحسابه الخاص واتخاذ اجراءات مساءلته جنائيا اذا كان هناك وجه لذلك .

مادة ١٣ - في الاحوال التي يسقط الحق فيها في صرف تعويض البطالة اذا رفض المؤمن عليه الالتحاق بعمل يراد مكتب القوى العاملة المختص مناسبا

له وتلك التي يوقف فيها صرف تعويض البطالة اذا رفض المؤمن عليه التدريب الذى يقرره له هذا المكتب يتم سقوط الحق فى التعويض او وقفه بناء على الاخطار الذى يرد الى مكتب الهيئة المختص من مكتب القوى العاملة المشار اليه .

مادة ١٤ - على مكتب الهيئة الذى تقدم اليه المؤمن عليه لصرف تعويض البطالة سحب بطاقة صرف التعويض المسلمة له فى الحالات الآتية :

- ١ - عند انتهاء الفترة المستحق خلالها تعويض البطالة .
- ٢ - عند وفاة المؤمن عليه او ثبوت عجزه الكامل المستديم .
- ٣ - عند توافر اى من الحالات التى يسقط فيها الحق فى تعويض البطالة المنصوص عليها بالمادة «٩٦» من قانون التأمين الاجتماعى .

مادة ١٥ - على مكتب الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية اخطار مكاتب القوى العاملة المختصة باسماء المؤمن عليهم الذين تقرر صرف تعويض البطالة لهم ومهنتهم ومحال اقامتهم واسماء من تقرر وقف صرف تعويض البطالة لهم وسببه .

مادة ١٦ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية .

قرار رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٧٦

فى شأن تشكيل واجراءات عدل لجان فحص المنازعات (١)
وزير التأمينات

بعد الاطلاع على المادة ١٥٧ من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ... الخ .

قررت

مادة ١ - ينشأ بالمركز الرئيسى بالهيئة العامة للتأمين والمعاشات وبكل منطقة اقليمية بالهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية لجنة او اكثر لفحص المنازعات الناشئة عن تطبيق احكام قانون التأمين الاجتماعى تشكل على الوجه الآتى :

- مدير الشؤون القانونية
- رئيسا
- مراقب عام الجهاز الفنى المختص او مدير البحوث
- رئيس الجهاز المختص بالموضوع محل المنازعة
- اعضاء
- كما يجوز للهيئة العامة للتأمين والمعاشات انشاء لجان مماثلة بالمناطق التابعة لها .

مادة ٢ - لصاحب الشأن ان يتقدم الى الهيئة العامة للتأمين والمعاشات

(١) الوقائع المصرية فى ١٩٧٧/١/٩ - العدد ٨

أو الى منطقة الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية المختصة يطلب عرض النزاع على اللجنة المشار اليها بالمادة (١) من هذا القرار خلال مدة اقصاها ثلاثون يوما من تاريخ استلامه الاخطار المحدد لحقوفه لدى الهيئة المختصة أو بالمبالغ المستحقه عليه أو من تاريخ رفض اعتراضه على حساب المستحقات وفقا لاحكام المادة (١٢٨) من قانون التأمين الاجتماعى المشار اليه .

ويسلم الطلب بموجب اىصال أو يرسل بخطاب موصى عليه مع علم الوصول مرفقا به كافة الاوراق والمستندات التى تؤدى اعتراضه .

ولا يترتب على الطلب المقدم من صاحب العمل توقفه عن سداد الالتزامات المستحقه عليه للهيئة المختصة وفقا لاحكام قانون التأمين الاجتماعى فى المواعيد المحددة لذلك .

مادة ٣ - على الجهة التى قدم اليها الطلب وفقا لاحكام المادة السابقة ان تقوم بقيد الطلبات بسجلات تعد لديها لهذا الغرض على ان تشمل على البيانات الآتية :

(ا) تاريخ ورود الطلب .

(ب) رقم مسلسل لقيد الطلب بالسجل وتاريخ القيد .

(ج) اسم مقدم الطلب وصفته ورقم اشتراكه أو رقم معاشه بحسب الأحوال وعنوانه .

(د) موضوع المنازعة بايجاز .

(هـ) قرار اللجنة .

(و) تاريخ ورقم ابلاغ مقدم الطلب بقرار اللجنة .

وعلى الجهة المذكورة تسليم الطلبات الى اللجنة فور ورودها .

مادة ٤ - على اللجنة اخطار صاحب الشأن قبل الميعاد المحدد للجلسة بخمسة عشر يوما على الاقل بكتاب موصى عليه مع علم الوصول لحضور اجتماع اللجنة وتقديم ما قد يكون لديه من مستندات اخرى وابداء وجهة نظره فى النزاع .

ويكون لصاحب الشأن أن يحضر جلسة المناقشة بنفسه أو من يوكله من المحامين أو المحاسبين كما يجوز له أن يوكل زوجته أو احد اقاربه حتى الدرجة الثانية .

فاذا لم يحضر أى منهما فى الميعاد المحدد يعاد اخطاره لحضور الجلسة التالية وذلك قبل موعد انعقادها بأسبوع على الاقل فاذا تخلف عن حضور الاجتماع الثانى فللجنة ان تبت فى النزاع فى غيبته .

مادة ٥ - تجتمع لجنة فحص المنازعات مرة على الاقل كل اسبوعين فى مقر

الهيئة العامة للتأمين والمعاشات أو في منطقة الهيئة المختصة وتحدد كل لجنة احد ايام الاسبوع ليكون موعدا دوريا لانعقادها ويجوز ان يستمر الاجتماع لاكثر من جلسة واحدة لنظر المنازعات التي تقدم اليها .
ولا يكون اجتماع اللجنة صحيحا الا بحضور جميع اعضائها .

مادة ٦ - على رئيس الجهاز المختص بموضوع النزاع ان يعرض على اللجنة مذكرة مفصلة بموضوع النزاع تبين وجهة نظر الجهاز المشار اليه فيه مرفقا بها كافة الاوراق والمستندات المتعلقة بالموضوع .

مادة ٧ - يصدر قرار اللجنة بأغلبية الآراء ويعد القرار من أصل وصورتين في كل منزعة ويوضح به موجز لموضوع المنازعة وملخص لما أبدى فيها من آراء واسباب القرار وحجتياته وتاريخ صدوره ، ويوقع القرار من الاعضاء ويرفع الى مدير عام الهيئة العامة للتأمين والمعاشات او من يفوضه او الى مدير المنطقة المختص حسب الاحوال لاعتماده ، وينبغي البت في المنازعة خلال خمسة واربعين يوما على الاكثر من تاريخ ورود الطلب الى الجهة المشار اليها بالمادة (٣) من هذا القرار .

ويكون قرار اللجنة بالنسبة للمنازعة في شأن حساب المبالغ المستحقة للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بناء على تحرياتها في حدود تقرير الهيئة وطلبات صاحب العمل .

مادة ٨ - على اللجنة ابلاغ القرار الصادر في المنازعة الى صاحب الشأن بخطاب موصى عليه مع علم الوصول في ميعاد لا يجاوز ثلاثة ايام من تاريخ اعتماد القرار .

مادة ٩ - تعدل المستحقات التي تم حسابها بنسأ على تحريات الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وفقا للمادة ١٢٨ من قانون التأمين الاجتماعي المشار اليه على ضوء قرار اللجنة .

ويجوز الطعن في قرار اللجنة امام المحكمة المختصة خلال الثلاثين يوما التالية لصدور القرار والا اصبح الحساب نهائيا .

مادة ١٠ - على رئيس مجلس ادارة الهيئة المختصة أن يرفع الى وزير التأمينات بيانا كل ثلاثة اشهر بعدد المنازعات التي عرضت على اللجان وانواعها واسبابها وما تم بشأنها والمقترحات الخاصة بازالة اسبابها .

مادة ١١ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية .

قرار رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٦

في شأن تحديد الامراض المزمنة التي يمنح عنها المريض
تعويضاً يعادل أجره كاملاً طوال مدة مرضه (١)

وزير الصحة :

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ في شأن رعاية الموظفين
والعمال المرضى بالدرن والجذام والامراض العقلية والامراض المزمنة وتقرير
معاشات لهم .

وعلى القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون التأمين الاجتماعي .
وعلى قرار وزير الصحة رقم ٧٢٦ لسنة ١٩٦٣ في شأن تحديد
الامراض المزمنة .

وعلى موافقة السيد وزير القوى العاملة والتدريب .

قرر :

مادة ١ - يعمل بالجدول المرافق في شأن تحديد الامراض المزمنة التي
يمنح عنها المريض تعويضاً يعادل أجره كاملاً وذلك بالنسبة للخاضعين
لاحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ ، ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المشار اليهما .

مادة ٢ - يشترط في منح تعويض الاجر الكامل للمريض وفقاً للمادة
السابقة توافر الظروف الآتية مجتمعة :

(أ) أن تكون الحالة المرضية ضمن الامراض المزمنة الواردة في الجدول
المرافق .

(ب) أن تمنع من تأدية العمل .

(ج) أن تكون الحالة المرضية قابلة للتحسن أو الشفاء .

مادة ٣ - يستمر منح تعويض الاجر الكامل الى أن يشفى المريض او
تستقر حالته استقراراً يمكنه من العودة الى مباشرة عمله او يتبين عجزه
عجزاً كاملاً .

مادة ٤ - تتولى اللجان الطبية التابعة للهيئة العامة للتأمين الصحي
والمجالس الطبية التابعة لوزارة الصحة واية لجان طبية عامة تتبع جهات
رسمية كل في حدود اختصاصه بالكشف على العاملين الخاضعين لاحكام
القانونين المشار اليهما لتقرير ما اذا كان المرض مزمناً من عدمه .

مادة ٥ - يلغى قرار وزير الصحة رقم ٧٢٦ لسنة ١٩٦٣ وكل ما يخالف
احكام هذا القرار .

مادة ٦ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ويعمل به اعتباراً من تاريخ
صدوره . (صدر في ١٩٧٦/١/٢٤) .

(١) الوقائع المصرية في ١٨ مايو سنة ١٩٧٦ - العدد ١١٥ .

جدول

تحديد الامراض المزمنة التي يمنح عنها المريض تعويضا يعادل أجره كاملا طوال مدة مرضه الى أن يشفى أو تستقر حالته استقرارا يمكنه من العودة لمباشرة عمله أو يتبين عجزه عجزا كاملا

١ - الأورام الخبيثة :

بجميع أجزاء الجسم اذا ثبت تشخيصها بصفة قاطعة .

٢ - امراض الدم :

مرض تزايد كرات الدم الحمراء .

الليوكيميا .

الانيميا المزمنة اذا كانت نسبة الهيموجلوبين أقل من ٥٠ ٪ .

الانيميا الخبيثة اذا كانت الحالة نشطة أو مصحوبة بمضاعفات .

الهيموفيليا .

نقص صفائح الدم عن اربعين الف .

٢ - امراض الجهاز الدورى :

الارتفاع الشديد فى ضغط الدم أكثر من ١٢٠/٢٠٠ أو المصحوب

بمضاعفات .

هبوط القلب المزمن الى أن يصبح القلب متكافئا .

المضاعفات الناشئة عن أمراض القلب الخلفية والمزمنة الى أن تستقر

الحالة .

المضاعفات الناشئة عن امراض الشرايين التاجية الى أن تستقر الحالة

أمراض الأوعية الدموية : مرض رينولدز - مرض برجرز - التهاب

وانسداد الاوعية الدموية لاسباب مختلفة ومضاعفاتها .

٤ - امراض الجهاز الهضمى :

المضاعفات الناشئة عن تمدد الاوردة بالرىء .

التهاب بالبريتونى لاسباب مختلفة .

تليف الكبد المصحوب باستسقاء .

النقص الشديد بوظائف الكبد .

الالتهاب المزمن بالبنكرياس .

اليرقان بأنواعه .

٥ - امراض الجهاز البولى والتناسلى :

هبوط كفاءة الكليتين المزمن (أقل من ٤٠ ٪)

الالتهاب الكلوى الصديدي المزمن المصحوب بمضاعفات .

النزيف الرحمي الشديد المزمن .

٦ - امراض الجهاز الحركى :

- مرض روماتويد - تيبس مفاصل العمود الفقرى المصحوب بتغيرات عصبية شديدة .
- أمراض ضمور العضلات - الانزلاق الغضروفى المصحوب بتغيرات عصبية شديدة .
- أمراض العظام المزمنة .

٧ - امراض الجهاز العصبى :

- الشلل العضوى بالاطراف .
- امراض الجهاز العصبى العضوية المزمنة .

٨ - امراض الجهاز التنفسى :

- نوبات الربو الشعبى المتعددة التى تمنع من تأدية العمل .
- تعدد الشعب الهوائية وتكيسات الرئة المصحوبين بالتهابات صديدية .
- خراج الرئة .
- الانسكابات البلورية بأنواعها .

٩ - امراض الغدد الصماء والتمثيل الغذائى والجهاز الليمفاوى :

- التسمم الدرقي .
- هبوط نشاط الغدد الدرقية الشديد .
- مرض هودجكن .
- داء الفيل .
- مرض اديسون .
- مضاعفات البول السكرى الشديدة .

١٠ - الامراض الجلدية :

- الامراض الجلدية المزمنة المنتشرة او النشطة والتى تمنع من تأدية العمل مثل الاكزيما والصدفية .

١١ - امراض العيون :

- انفصال الشبكية .
- الالتهابات والانزفة الداخلية .
- الكتاركتا .
- الاجلوكوما .
- الالتهاب القرحى الهدبى المزمى .
- انسداد الاوعية الدموية .
- قرحة القرنية المزمنة .

١٢ - يعتبر في حكم الأمراض المزمنة الحالات الآتية :

١- الإصابات الشديدة والعمليات الجراحية الكبرى التي تتطلب علاجاً طويلاً أو التي نتج عنها مضاعفات تمنع من تأدية العمل مثل الالتهاب البريتوني أو تخثر الأوردة أو التقيح الشديد .

الحميات الشديدة مثل التيفود وحمى البحر الأبيض والحمى المخية والالتهاب الكبدي الوبائي .

المخالطون لمرض بمرض معد وترى الجهة الطبية المختصة منهم من مزاوله أعمالهم حرصاً على الصحة العامة للجهة التي تراها .

قرار رقم ١٢٨ لسنة ١٩٧٦

في شأن الأحكام المنفذة للتأمين ضد المرض (١)

وزير الصحة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون التأمين الاجتماعي وعلى موافقة السيد وزير التأمينات

قرر

مادة ١ - تتخذ الاجراءات التالية في شأن الاخطار عن المرض :

(١) على المؤمن عليه ابلاغ صاحب العمل بالحالة المرضية التي يشكو منها وعلى صاحب العمل تحرير اخطار زيارة للعلاج الطبي وفقاً لبيانات النموذج رقم (١) المرافق من اصل وصورة مستوفيا الرسم المقرر ويعتمد ممن له حق التوقيع ويختتم بخاتم صاحب العمل ويسلم الاصل الى المؤمن عليه للتوجه به الى جهة العلاج المحددة له بمعرفة الهيئة العامة للتأمين الصحي ويحتفظ صاحب العمل بصورة الاخطار التي تعتبر سجلاً للمرضى المحولين منه .

(ب) اذا طرأ على المؤمن عليه حالة مرضية وكان غير قادر على الانتقال فعلياً أن يخطر صاحب العمل في صباح يوم اقطاعه عن العمل مع توضيح عنوانه بالدقة التي يسهل معها الاستدلال عليه ويقوم صاحب العمل بتحرير نموذج اخطار عن زيارة منزلية وفقاً لبيانات النموذج رقم (٢) المرافق من اصل وصورة مستوفيا الرسم المقرر ويعتمد ممن له حق التوقيع ويختتم بخاتم صاحب العمل - ويسلم الاصل الى من يراه لتسليمه الى عيادة الممارس العام المحددة له بمعرفة الهيئة ويحتفظ بصورة الاخطار لديه وتعتبر سجلاً للزيارات المبلغة منه ويكون تسليم اخطارات الزيارات المنزلية للممارس العام المختص قبل الساعة الثانية عشرة ظهر نفس يوم ابلاغ المؤمن عليه لصاحب العمل .

(١) الوقائع المصرية في ١٤ يونية سنة ١٩٧٦ - العدد ١٢٨ .

(ج) يكون الاخطار بنتيجة الزيارة المنزلية على النموذج رقم (٣) المرافق الذي يحرز من أصل وصورتين :

أصل : لصاحب العمل .

الصورة الاولى : لجهة العلاج .

الصورة الثانية : تسلم للمنتفع بعد اخذ توقيعه بما يفيد الاستلام والعلم بنتيجة الزيارة .

مادة ٢ - تتولى الهيئة العامة للتأمين الصحى تحديد جهات علاج المؤمن عليهم لاصحاب الاعمال ويقوم صاحب العمل بالاعلان عن هذه الجهات فى اماكن ظاهرة بجهة العمل .

مادة ٣ - يقصد بجهات العلاج لمراكز اصابات العمل وعيادات الممارسين العاميين والعيادات الشاملة والمستشفيات والجهات الاخرى التى تعينها الهيئة العامة للتأمين الصحى لاداء الخدمات الطبية للمنتفعين وعلى الهيئة ان تعلن اصحاب الاعمال عن مواعيد العمل بهذه الجهات .

مادة ٤ - يجوز للهيئة العامة للتأمين الصحى ان تجرى العلاج الطبى فى العيادات او المستشفيات العامة او الخاصة فى الجهات التى لا تتوافر فيها امكانيات لتقديم الرعاية الطبية التأمينية وذلك بمقتضى اتفاقيات خاصة تعقد لهذا الغرض وتودى الهيئة بمقتضاها اجر ذلك العلاج مع مراعاة الحد الادنى لمستويات العلاج .

مادة ٥ - على الهيئة العامة للتأمين الصحى اعطاء بطاقة لكل مؤمن عليه دون مقابل يشتمل فيها رقم تأمين صاحب العمل والعامل وتلصق عليها صورة المؤمن عليه وتختتم بخاتم الهيئة وذلك عند بدء اشتراكه فى التأمين ضد المرض .

مادة ٦ - على المؤمن عليهم ابراز بطاقة التأمين الصحى عند التقدم الى جهات العلاج وعند استلام الدواء .

مادة ٧ - يتولى الممارس العام فحص المنتفعين فى الاماكن التى تحددها الهيئة وكذلك يتولى وصف الادوية اللازمة لهم وطلب البحوث الطبية والمعملية والاحالة الى الاختصاصيين عند الاقتضاء وعلاجهم وذلك طبقا للتعليمات التى تعددها الهيئة لذلك .

مادة ٨ - يتولى اطباء الاختصاصيون فى فروع الطب المختلفة مناظرة وعلاج الحالات المحولة اليهم من عيادات الممارسين العاميين واحالة الحالات التى تقتضى العلاج بالقسم الداخلى الى المستشفيات .

مادة ٩ - تقوم المستشفيات التابعة للهيئة العامة للتأمين الصحي أو المستشفيات المتعاقدة معها بتقديم الرعاية الطبية بالاقسام الداخلية وتقديم الاسعافات الأولية اللازمة لحالات الطوارئ المحولة في غير مواعيد عمل عيادات الممارسين العامين والاختصاصيين ثم إحالتها الى العيادات المختصة لتابعة علاجها .

مادة ١٠ - تكون الإقامة بالمستشفيات التي تعينها الهيئة العامة للتأمين الصحي بالدرجة التأمينية المقررة وعلى من يرغب الإقامة في درجة أعلى أن يتحمل الفرق الذي تحدده الهيئة أو يتحمله صاحب العمل اذا وجد اتفاق بذلك .

مادة ١١ - يكون وصف الادوية للمنتفعين على تذكرة طبية يعين شكلها وبياناتها بقرار من رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة للتأمين الصحي .

مادة ١٢ - على الصيدلى المسئول الاطلاع على بطاقة التأمين الصحي والتحقق من اثبات رقمها على التذكرة الطبية واخذ توقيع المنتفع بما يفيد استلامه الدواء .

مادة ١٣ - تحدد الهيئة العامة للتأمين الصحي طريقة انتفاع المؤمن عليهم بمزايا العلاج والرعاية الطبية خارج نطاق المدن والمحافظات التي يعملون بها في حالة تواجدهم خارجها .

مادة ١٤ - تقوم الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بامداد الهيئة العامة للتأمين الصحي بالبيانات الاحصائية اللازمة عن اعداد المؤمن عليهم وتوزيعهم ومهنتهم وجورهم واعداد اصحاب الاعمال وكل ما تطلبه الهيئة المذكورة فيما يتعلق بمباشرة نشاطها كما تقوم الهيئة العامة للتأمين والمعاشات بامداد الهيئة العامة للتأمين الصحي بالبيانات الاحصائية اللازمة عن اصحاب المعاشات وكل ما يتعلق بهم .

وعلى الجهات الحكومية والادارية موافاة الهيئة العامة للتأمين الصحي بجميع البيانات التي تطلبها في مجال تطبيق القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه .

مادة ١٥ - يلتزم صاحب العمل بتوفير النماذج التالية :

١ - اخطار زيارة للعلاج الطبى (نموذج رقم ١ المرافق)

٢ - اخطار عن زيارة منزلية (نموذج رقم ٢ المرافق)

مادة ١٦ - يلغى كل ما يخالف احكام هذا القرار .

مادة ١٧ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ صدوره

قرار رقم ١٣٩ لسنة ١٩٧٦
بشأن قواعد الاخطار بانتهاء العلاج والمجز والتخلف
وتسببه وبيان ايام التخلف عن العلاج في هاتى
الاصابة والمرض (١)

وزير الصحة

وبعد الاطلاع على القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ فى شأن التأمين الاجتماعى

وعلى موافقة السيد وزير التأمينات

قرر

مادة ١ - تلتزم الهيئة العامة للتأمين الصحى بمنع الاجازات المرضية للمنتفعين بنظام التأمين ضد المرض والتأمين ضد اصابات العمل وفقا لاحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه .

مادة ٢ - يكون للمنظمات التالية من العاملين بالهيئة او المتعاقدين معها حق منح الاجازات المرضية للمنتفعين وهى ا

(ا) الممارس العام او طبيب اصابات العمل كل فى دائرة اختصاصه وله حق منح الاجازات المرضية بحد أقصى سبعة ايام .

(ب) مدير المستشفى وله حق منح اجازة مرضية عن مدة الإقامة بالمستشفى ولمدة اقصاها خمسة عشر يوما من تاريخ الخروج من المستشفى وذلك بناء على توصية الطبيب المعالج بالمستشفى .

(ج) اللجان الطبية ولها حق منح اجازة مرضية بحد أقصى ستين يوما فى المدة الواحدة .

مادة ٣ - بالنسبة للأماكن التى لا يوجد فيها وحدات طبية تابعة للهيئة العامة ، للتأمين الصحى يقوم أطباء الوحدات الريفية والمجموعات الصحية ومفتشو الصحة والمجالس الطبية المحلية كل فى نطاق اختصاصه بمنح الاجازات المرضية للمنتفعين وفى حدود السلطات المخولة لهم بمقتضى القرارات الوزارية الصادرة فى هذا الشأن .

مادة ٤ - تبدأ الاجازة المرضية من تاريخ ابلاغ المنتفع بمرضه لصاحب العمل ولا تحسب ايام الانقطاع عن العمل السابقة لتاريخ الابلاغ ويستثنى من ذلك حالات اصابات العمل التى تحدث فى الطريق العام ويتم ابلاغ صاحب العمل بها فور وقوعها حيث تحسب الاجازة فى هذه الحالة من تاريخ الاصابة الذى يمكن الاستدلال عليه من مذكرة او محضر الشرطة .

(١) الرقائى المصرية فى ١٤ يونية سنة ١٩٧٦ - العدد ١٢٨ .

مادة ٥ - يحسب ضمن الإجازة المرضية يوم الإجازة الرسمية أو الراحة الأسبوعية إذا وقع خلال الإجازة المرضية .
مادة ٦ - تقوم جهة العلاج التابعة للهيئة العامة للتأمين الصحي أو التعاقد معها باستيفاء بيانات أخطار انتهاء علاج المصاب وفقا للنموذج رقم (١) المرافق الذي يحرر من أصل وثلاث صور .
أصل : لصاحب العمل

الصورة الأولى : مكتب الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بالنسبة للقطاع الخاص .
الصورة الثانية : لجهة العلاج
الصورة الثالثة : للمصاب بعد التوقيع على الصورة الثانية بما يفيد الاستلام

مادة ٧ - بالنسبة للمنتفعين بنظام التأمين ضد المرض يحرر أخطار عن إجازة مرضية على النموذج رقم (٢) المرافق وذلك وفقا للنظام الذي تضعه الهيئة العامة للتأمين الصحي ويكون تحرير النموذج المشار اليه من أصل وثلاث صور .
أصل : لصاحب العمل

الصورة الأولى : مكتب الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بالنسبة للقطاع الخاص .
الصورة الثانية : لجهة العلاج .
الصورة الثالثة : تسلم للمنتفع بعد أخذ توقيعه على الصورة الثانية بما يفيد الاستلام والعلم بالإجازة المرضية .

مادة ٨ - تقوم اللجان الطبية المختصة بالهيئة العامة للتأمين الصحي أو الجهات التي تحددها الهيئة المذكورة في حالة تخلف عجز مستديم لدى المرضى والمصابين أن تقرر ثبوت العجز المتخلف وتاريخه وتقدير نسبته وذلك على النموذج الذي يعد لهذا الغرض .

مادة ٩ - يراعى في تقدير درجات العجز أحكام المواد ٥٥ ، ٥٨ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه .

مادة ١٠ - تحرر شهادة تقدير درجة العجز من أصل وصورة الى جهة العمل أو مكتب الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية المختص بالنسبة للقطاع الخاص وتحفظ الصور بمقر اللجنة المختصة ويتم أخطار كل من المصاب وصاحب العمل بدرجة العجز وذلك على النموذج رقم (٣) المرافق .

مادة ١١ - ينشأ في كل لجنة طبية سجل لاثبات حالات العجز التي تم

مناظرتها وذلك وفقا للنموذج الذى تعده الهيئة العامة للتأمين الصحى لهذا الغرض .

مادة ١٢ - تلتزم الهيئة العامة للتأمين الصحى باخطار صاحب العمل او مكتب التأمينات الاجتماعية المختص بالنسبة للقطاع الخاص ببيان عدد الايام التى تخلف فيها المؤمن عليه عن العلاج .

مادة ١٣ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ صدوره .

قرار رقم ١٤٠ لسنة ١٩٧٦

فى شأن تحديد الحد الأدنى لمستويات تقديم الخدمة
الطبية التأمينية (١)

وزير الصحة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون التأمين الاجتماعى
وعلى موافقة السيد وزير التأمينات

قصر :

مادة ١ - تعتبر المستويات التالية هى المستويات الدنيا - لتقديم خدمات الرعاية الطبية التأمينية .

اولا : خدمة الممارس العام :

١ - يشترط فى الطبيب الممارس العام ان يكون من ذوى الخبرة ممن زاولوا المهنة لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات ويفضل الحاصلون على دبلوم تخصص فى الامراض الباطنة او طب الصناعات والصحة المهنية .

٢ - توزع عيادات الممارسين العامين توزيعا جغرافيا حسب التجمعات التأمينية ويجوز ان يؤخذ مكان العمل او مكان السكن فى الاعتبار عند تحديد هذه التجمعات .

٣ - يقوم الممارس العام بتقديم خدمات العلاج والرعاية الطبية لعدد من المؤمن عليهم لا يجاوز ٢٠٠٠ فرد .

٤ - يساعد كل ممارس عام ممرضة وعامل على الاقل للقيام بالعمل وخدمة المرضى المترددين كما يعين لكل ثلاثة اطباء موظف للقيام بالأعمال الكتابية - بما فيها التسجيل الطبى واعداد وحفظ السجلات الطبية للمؤمن عليهم ويجوز تكليف الممرضة بأعمال موظف التسجيل الطبى فى حالة عدم توافره .

(١) الوقائع المصرية فى ١٤ بوثية سنة ١٩٧٦ - العدد ٢٢٨ .

٥ - يجوز تقديم خدمة الممارس العام بالوحدات التي يبلغ عدد العاملين فيها ٣٠٠ فرد فأكثر داخل عيادة الوحدة ويحدد للممارس العام مواعيد ثابتة لمناظرة المرضى تتناسب مع مواعيد عمل الوحدة وتحدد الهيئة العامة للتأمين الصحي شروط ومواصفات ومستوى تجهيز العيادات الطبية داخل الوحدات والأفراد اللازمين لمعاونة الممارس العام في القيام بعمله وغيره مما يلتزم بتوفيره صاحب العمل .

٦ - بالنسبة للوحدات التي يقل عدد العاملين فيها عن ٣٠٠ فرد تخصص عيادة - مجمعة للممارسين العاملين لكل ١٠٠٠٠ فرد وسط التجمع التأميني يعمل بها مجموعة من الأطباء الممارسين تتناسب مع أعداد المؤمن عليهم وفقا لأحكام البندين (٣ و ٤)

٧ - يقوم الطبيب الممارس العام في خلال ٢٤ ساعة من إخطاره بإجراء الزيارات المنزلية للمؤمن عليهم والمقيمين بدائرة اختصاصه .

٨ - يكون لكل مؤمن عليه ملف طبي لدى الممارس العام المختص .

ثانيا - خدمة الاختصاصيين خارج المستشفيات :

١ - تكون خدمة الأطباء الاختصاصيين في عيادات شاملة تقام وسط التجمعات التأمينية وتخدم العيادة الشاملة مجموعة من المؤمن عليهم تتراوح بين ١٠٠٠٠ - ٤٠٠٠٠ فرد .

٢ - تعمل العيادة الشاملة يوميا في المواعيد التي تحددها الهيئة العامة للتأمين الصحي والتي تتناسب مع التجمعات المؤمن عليهم ونوعياتهم ومواعيد عملهم .

٣ - ترتبط العيادة الشاملة بعدد من الممارسين العاملين ومراكز إصابات العمل في منطقة التجمع التأميني .

٤ - يجب أن تتوفر التخصصات الطبية الآتية لخدمة المؤمن عليهم :
الأمراض الباطنية - الجراحة العامة - أمراض النساء والولادة -
العيون - الأنف والأذن والحنجرة - الأمراض الجلدية والتناسلية - أمراض
الصدرية - جراحة العظام والكسور - جراحة المسالك البولية - الأمراض
العصبية والنفسية - الأسنان .

ويحدد مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمين الصحي فئات الاختصاصيين ومستوياتهم .

٥ - يقوم الاختصاصي بتقديم خدمات الرعاية الطبية للمرضى لعدد من المؤمن عليهم في حدود الأعداد الآتية :

اختصاصي أسنان لكل ١٠٠٠٠ مؤمن عليه .
اختصاصي نساء وولادة لكل ١٠٠٠٠ مؤمن عليه .

- اخصائي باطنية - عيون - عصبية ونفسية لكل ١٥٠٠٠ مؤمن عليه
اخصائي جراحة عامة - جراحة عظام لكل ٢٠٠٠٠ مؤمن عليه
اخصائي اذن وانف وحنجرة لكل ٣٠٠٠٠ مؤمن عليه
اخصائي صدرية - مسالك بولية لكل ٣٠٠٠٠ مؤمن عليه
اخصائي جلدية لكل ٤٠٠٠٠ مؤمن عليه
وعلى كل اخصائي العمل ست فترات اسبوعيا وتزود العيادة الشاملة
التي تخدم ٢٠٠٠٠ فرد فاكثرو بمعمل لاجراء جميع الفحوص المعملية اللازمة
للتشخيص والعلاج كما تزود بأجهزة الفحص باشعة والفحص بالأشعة
النظرية ويجوز ان تزود بصيدلية لصرف الادوية للمرضى والمصابين وفقا
للنظام الذي تضعه الهيئة العامة للتأمين الصحي .
وتحدد الهيئة العامة للتأمين الصحي التخصصات الطبية الواجب
توافرها في العيادات الشاملة التي تخدم أقل من ٢٠٠٠٠ فرد .
٦ - يتولى الاطباء الاخصائيون مناظرة الحالات المحولة اليهم من عيادات
الممارسين العاميين وذلك فيما عدا حالات الاسنان وامراض النساء والولادة
والعيون التي تتوجه الى العيادة الشاملة المختصة مباشرة
٧ - تضع الهيئة العامة للتأمين الصحي الهيكل التنظيمي للعيادة الشاملة
بحيث يتضمن العدد الكافي من الفنيين والكتابيين وهيئة التمريض والعمال
للقيام بالعمل بالمستوى المطلوب .
٨ - تجهيز العيادات العاملة بالاماكن الكافية لاستراحة المرضى
والمصابين المترددين عليها .
٩ - يكون لكل مريض ملف طبي يحتفظ به بالعيادة الشاملة يحتوي
على كافة البيانات المتعلقة بحالته الصحية .
ثالثا - خدمة مراكز اصابات العمل :
١ - تكون خدمة علاج حالات اصابات العمل في مراكز متخصصة تقام
وسط التجمعات التأمينية .
٢ - توزع مراكز اصابات العمل توزيعا جغرافيا حسب التجمعات
التأمينية مع الاخذ في الاعتبار مكان العمل اساسا للتوزيع .
٣ - تعمل مراكز اصابات العمل يوميا في مواعيد تتناسب مع دورات
العمل بالوحدات وفي غير هذه المواعيد تقوم المستشفيات التابعة للهيئة
العامة للتأمين الصحي او المستشفيات المتعاقدة معها بتقديم الاسعافات
اللازمة للاصابات الطارئة التي تقدم اليها من المؤمن عليهم .
٤ - يشترط في طبيب اصابات العمل ان يكون من ذوى الخبرة في
علاج الاصابات والحوادث ومن زاولوا المهنة لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات

ويفضل الحاصلون على دبلوم تخصص في الجراحة العامة أو جراحة العظام ،
أو طب الصناعات والصحة المهنية .

٥ - يقوم طبيب اصابات العمل الذي يعمل لمدة ست ساعات يوميا
بتقديم خدمات العلاج والرعاية الطبية لعدد من المؤمن عليهم لا يقل عن
ثلاثين ألف فرد في التجمعات الصناعية ولا يقل عن خمسين ألف فرد في
التجمعات نصف الصناعية ولا يقل عن ثمانين ألف فرد في غير ذلك من
التجمعات .

٦ - يجب أن تتوافر التخصصات الطبية الآتية لخدمة المصابين بمراكز
اصابات العمل التي تحددها الهيئة العامة للتأمين الصحي - جراحة
العظام - العيون - جراحة اليد - جراحة المخ - جراحة التجميل - امراض
مهنية علاج طبيعي .

معمل لاجراء الفحوص المعملية اللازمة لتشخيص وعلاج الامراض
المهنية - وحدة فحص جموعى بالأشعة واجهزة الفحص بالأشعة .
ويجوز للهيئة توفير التخصصات السابق الاشارة اليها في العيادات
الشاملة وذلك بالمستويات التي تحددها ووفقا لمعدلات التردد .

٧ - تحدد الهيئة العامة للتأمين الصحي العدد الكافي من هيئة التمريض
والكتابين والعمال اللازمين لتشغيل مراكز اصابات العمل والقيام بخدمة
المصابين بالمستوى المطلوب .

٨ - يكون لكل مصاب ملف اصابة عمل واحد لاثبات كافة البيانات
المتعلقة باصابته مهما تعددت وتحفظ فيه مستندات الاصابة وذلك كله وفقا
للشروط والاوزاع التي تحددها الهيئة العامة للتأمين الصحي .

رابعا - خدمة المستشفى :

١ - تعمل اقسام الاستقبال بالمستشفيات لمدة ٢٤ ساعة يوميا وتقدم
الاسعافات الاولى لجميع الحالات الطارئة التي تتقدم اليها من المؤمن عليهم
٢ - تحول حالات المرضى والمصابين لدخول المستشفى عن طريق
الاخصائي المعالج بالعيادة الشاملة وذلك فيما عدا الحالات الطارئة والعاجلة
التي يمكن ان تتقدم مباشرة الى استقبال المستشفى بموجب بطاقة التأمين
الصحي أو بموجب تحويل من الممارس العام المختص .

٣ - يتم علاج حالات الدرن والجزام والأمراض العقلية والأمراض المعدية
بالمستشفيات المختصة لعلاجها وذلك بمقتضى اتفاقات خاصة تعقد لهذا الغرض
بينها وبين الهيئة العامة للتأمين الصحي .

٤ - تؤدي الخدمة الطبية التأمينية داخل مستشفيات الهيئة العامة
للتأمين الصحي وفقا للمستويات التالية :

- مدير المستشفى مدير له خبرة في ادارة المستشفيات ويكون لكل مستشفى مجلس ادارة ويكون المجلس مسئولا عن حسن سير العمل به
- يخصص { أسرة لكل ١٠٠٠ مؤمن عليه على الأقل لخدمة المرضى والمصابين
- لا يجوز أن يزيد عدد الأسرة في أى غرفة من غرف المرضى المخصصة لعلاج المؤمن عليهم عن ستة أسرة ولا تقل المسافة المخصصة لكل سرير عن ٦ متر مربع للسرير في الغرفة ذات الأسرة المتعددة .
- طبيب المستشفى (رئيس قسم - اخصائى - اخصائى مساعد) لكن عشرة أسرة شاملة النوبات الليلية .
- طبيب مقيم لكل قسم او . { سرير ايهما أقل بحيث لا يقل القسم عن عشرين سرير .
- لا يجوز أن تقل نسبة أعضاء هيئة التمريض (اخصائية تمريض - ممرضة - ممرض) الى عدد الأسرة عن ١ : ٤
- فنى يعمل لكل ٥٠ سرير .
- فنى أشعة لكل ١٠٠ سرير .
- اخصائى اجتماعى وعلاقات عامة لكل ١٠٠ سرير
- اخصائى تغذية لكل ١٠٠ سرير ومساعدته لكل ٥٠ سرير .
- معاون خدمة واحد لكل ثلاثة أسرة .
- ٥ - تضع الهيئة العامة للتأمين الصحى الهيكل التنظيمى للمستشفى حسب سعته من الأسرة .
- ٦ - تزود كل مستشفى بمعمل لاجراء جميع الفحوص العملية اللازمة للتشخيص والعلاج كما تزود بأجهزة الفحص بالأشعة والفحص بالأشعة النظرية وكذلك بصيدلية لصرف الادوية لاقسام المستشفى وفقا للنظام الذى تضعه الهيئة .
- ٧ يكون لكل مريض ملف طبي داخل المستشفى يقيد فيه كافة خدمات الرعاية الطبية التأمينية والتغذية وفقا للنماذج التى تعدها الهيئة لهذا الغرض .
- خامسا - خدمة النواء :**
- ١ - يجوز لرئيس مجلس ادارة الهيئة العامة للتأمين الصحى تحديد مجموعات أو اصناف الادوية التى يصرح بوصفها للمؤمن عليهم خارج المستشفيات .
- ٢ - يكون صرف الادوية للمؤمن عليهم من صيدليات الهيئة العامة للتأمين الصحى أو من الصيدليات المتعاقدة معها .

سادسا - العلاج خارج الجمهورية :

يكون علاج المؤمن عليه خارج الجمهورية وفقا للقواعد العامة المعمول بها في هذا الشأن وتحمل هيئة التأمين الصحي بنفقات العلاج والاقامة داخل المستشفى اما مصروفات السفر ونفقات الاقامة خارج المستشفى فتتحملها الجهة المختصة بصرف تعويض الأجر على أن يكون السفر بالطائرة بالدرجة السياحية وتحمل الجهة المختصة بصرف تعويض الأجر بنفقات سفرواقامة المرافق اذا قررت اللجنة الطبية المختصة ان حالة المؤمن عليه تستدعي اصطحاب مرافق .

سابعا : تشكل بقرار من رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة للتأمين الصحي لجان طبية يكون من اختصاصاتها تقرير حالات العجز المستديم الناتج عن اصابات العمل والمرض وتحديد نسبته ولا يقل عدد أعضاء اللجنة عن اثنين ولها أن تستعين بمن تراه لعمل الفحوص والأبحاث وتقديم التقارير الطبية اللازمة .

ثامنا : يجوز استثناء مما تقدم وفي حالات الضرورة القصوى وفي الاماكن التي لا يمكن فيها توفير المستويات المشار اليها في البنود السابقة وبعد موافقة مجلس ادارة الهيئة العامة للتأمين الصحي التجاوز عن بعضها بما لا يخل بمستوى الخدمة الطبية التأمينية .

مادة ٢ - يلغى كل ما يخالف احكام هذا القرار .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ اصداره .

قرار رقم ١٤١ لسنة ١٩٧٦

**في شأن شروط وأوضاع توفير الخدمات التأمينية
وتقديم الاطراف والاجهزة الصناعية (١)**

وزير الصحة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٧٩ لسنة ٧٥ باصدار قانون التأمين الاجتماعي

وعلى القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٥ بشأن تأهيل المعوقين

وعلى موافقة السيد وزير التأمينات

قـسـر :

مادة ١٥ - تقوم الهيئة العامة للتأمين الصحي بتوفير خدمات العلاج الطبيعي للمصابين والمرضى المنتفعين بأحكام البابين الرابع والخامس من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه .

(١) الوقائع المصرية في ١٨ مايو سنة ١٩٧٦ - العدد ١١٥ .

مادة ٢ - تقوم الهيئة العامة للتأمين الصحى بصرف الأجهزة الصناعية التعويضية اللازمة للمنتفعين اذا قرر طبيب الهيئة أن من شأن صرفها معاونة المريض أو المصاب على أداء عمله الاصلى أو أداء أى عمل آخر مناسب لحالته أو لقضاء حاجاته .

مادة ٣ - تقوم الهيئة العامة للتأمين الصحى بصرف الأجهزة الآتى بيانها وفقا للمواصفات التى تقررها ويشترط استقرار حالة المنتفع الصحية وعدم تعارض تركيب الجهاز مع تلك الحالة ا

(ا) الأجهزة التعويضية للعيون - النظارات بأنواعها - العيون الصناعية العدسات اللاصقة .

(ب) الأجهزة التعويضية للانسان : الطاقم الكامل - التركيبات الجزئية .

(ج) الأجهزة التعويضية للجراحة والعظام : الأطراف السفلية والعلوية أجهزة سائدة للعمود الفقرى والأطراف - أحزمة سائدة - العكاز والعصى بأنواعها - الكراسى المتحركة بأنواعها - الأجهزة الخاصة بتفطع القدمين بدرجة تعيق المنتفع عن أداء العمل .

(د) أجهزة الشلل للأطراف السفلى

(هـ) الأجهزة التعويضية لاذنان - سماعات الاذن

(و) الشعر المستعار (الباروكة) بالنسبة للاناث

وذلك كله بالشروط والأوضاع التى تحددها الهيئة العامة للتأمين الصحى .

مادة ٤ - تكون استعاضة الأجهزة المنصوص عليها فى المادة السابقة أو اصلاحها وفقا للاسس التى يصدر بتحديددها قرار من رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة للتأمين الصحى

مادة ٥ - يكون صرف الأجهزة التعويضية من جهات الاختصاص التى تحددها الهيئة العامة للتأمين الصحى .

مادة ٦ - يلغى كل ما يخالف احكام هذا القرار

مادة ٧ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية - ويعمل به اعتبارا من تاريخ صدوره .

قرار رقم ٣٥٦ لسنة ١٩٧٦

بشأن سريان نظام التأمين ضد المرض على اصحاب

المعاشات المنصوص عليه بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥

على الراغبين فى الانتفاع بهذه الخدمة (١)

وزير الصحة

(١) الوقائع المصرية فى ١٨ مايو سنة ١٩٧٦ - العدد ١١٥ .

بعد الإطلاع على القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بشأن الهيئات العامة
وعلى القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بشأن التأمين الاجتماعى والقرارات
المنفذة له .. الخ

قـرـر :

مادة ١ - تسرى أحكام التأمين ضد المرض المنصوص عليها بالبواب
الخامس من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه على الراغبين من
أصحاب المعاشات فى الانتفاع بهذه الخدمة بمحافظات « القاهرة » الإسكندرية
الجيزة ، بنى سويف ، المنيا ، القليوبية ، الدقهلية ، الغربية ، كفر الشيخ
دمياط : بور سعيد ، البحيرة : الشرقية ، وذلك ابتداء من أول أكتوبر
سنة ١٩٧٦ نظير اشتراك بنسبة ٢٪ من معاشاتهم الشهرية .
مادة ٢ - على رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمين الصحى تنفيذ
هذا القرار .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية

قرار رقم ٩ لسنة ١٩٧٦

بشأن مواعيد تدد المؤمن عليهم المتعطلين على مكاتب القوى العاملة (١)

وزير القوى العاملة والتدريب

بعد الاطلاع على قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ .
وعلى قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ،
وعلى قرار وزير العمل رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٥ فى شأن الاحكام التنفيذية
الخاصة بتأمين البطالة والمعدل بالقرار رقم ٥٨ لسنة ١٩٦٧ .. الخ

قـرـر :

مادة ١ - على المؤمن عليه المتعطل الذى تقرر صرف تعويض بطالة له أن
يتردد على مكتب القوى العاملة المسجل فيه اسمه مرة كل اسبوع فى المواعيد
التي يحددها له المكتب على أن يكون حضوره الى المكتب فى المرة الاولى فى
موعد لا يتجاوز ثلاثة ايام من تاريخ تسلمه بطاقة صرف التعويض .
ويتولى الموظف المختص بالمكتب المشار اليه اثبات تواريخ تقدم المؤمن
عليه واستمرار تعطله وذلك بالتوقيع فى الخانة المخصصة لذلك فى بطاقة
الصرف وختمها بخاتم المكتب .

مادة ٢ - اذا حضر المؤمن عليه بعد المواعيد التى يحددها له المكتب وقدم
عذرا لتبرير انقطاعه فيقوم مدير المكتب ببحث أسباب الانقطاع واطار مكتب
التأمينات الاجتماعية المختص بها لتقدير ما يراه فى شأنه

مادة ٣ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية

(١) الوقائع المصرية فى ١٥ فبراير سنة ١٩٧٦ - العدد ٢٨ .

قرار رقم ١١ لسنة ١٩٧٦

بقواعد واوضاع منح القروض لانشاء مساكن للمؤمن عليهم

وفقا للمادة ١٦٢ من قانون التأمين الاجتماعى

وزير القوى العاملة والتدريب

بعد الاطلاع على قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ .
وعلى قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥
وعلى قانون التعاون الاستهلاكى الصادر بالقانون رقم ١٠٩ لسنة
١٩٧٥ ... الخ .

قرر

مادة ١ - يكون استخدام ارصدة المبالغ التى يحتفظ بها اصحاب الاعمال
الذين كانوا مرتبطين حتى آخر يوليو سنة ١٩٦١ بأنظمة معاشات او مكافآت
او ادخار افضل لمواجهة التزاماتهم باداء قيمة الزيادة المنصوص عليها بالفقرة
الثانية من المادة ١٦٢ من قانون التأمين الاجتماعى المشار اليه لمنح قروض
للمؤمن عليهم اصحاب الحق فى تلك الزيادة لانشاء مساكن لهم وفقا للقواعد
والاوضاع المحددة فى هذا القرار .

وفى هذا القرار يطلق على الزيادة المذكورة عبارة « الميزة الافضل » .

مادة ٢ - يشترط فيمن يمنح القرض ما يأتى :

- ١ - ان يكون من المؤمن عليهم اصحاب الحق فى الميزة الافضل .
- ٢ - ان يكون عضوا فى احدى الجمعيات التعاونية للاسكان .
- ٣ - ان يكون القرض من القرض انشاء مسكن له عن طريق الجمعية
التعاونية للاسكان .

مادة ٣ - يكون منح القرض للمؤمن عليه فى حدود قيمة المسكن المزمع
انشاؤه وتملكه ورصيد الميزة الافضل الخاص به فى نهاية السنة المالية
السابقة كطلب القرض ايها اقل .

مادة ٤ - على اصحاب الاعمال فى نهاية كل سنة مالية موافاة الجمعية
التعاونية للاسكان التى يتمتع بعضويتها العمال ذوو الحق فى الميزة الافضل
بكشوف معتمدة مبين بها قيمة رصيد الميزة الافضل الخاص بكل منهم .

مادة ٥ - يكون الاقتراض من رصيد الميزة الافضل بطلب يقدمه المؤمن
عليه الى الجمعية التى ينتمى اليها موضح به قيمة القرض المطلوب والقرض
منه .

(١) الوقائع المصرية فى ٢٣ مارس سنة ١٩٧٦ - العدد ٦٨ .

مادة ٦ - تقوم الجمعية بتجميع طلبات الاقتراض ودراستها على ضوء مشروعات الاسكان التى تقوم بها - وبعد التحقق من استيفائها للشروط المنصوص عليها فى هذا القرار تعد كشوفاً برغبات أصحابها بمن تقرر إنشاء مساكن لهم وتخطر بها صاحب العمل مع بيان ما اذا كانت ظروف انشاء وتملك المسكن تستلزم الحصول على قيمة القرض دفعة واحدة أو على دفعات وذلك وفقاً لسير أعمال البناء والمواعيد المقررة لذلك .

مادة ٧ - يتولى صاحب العمل دراسة رغبات المقترضين فور تلقيه الكشوف التى أعدتها الجمعية وذلك فى ضوء حالته المالية ثم يخطر الجمعية بقراراته فى هذا الشأن خلال ثلاثين يوماً من تاريخ ابلاغه بتلك الكشوف - وعليه بعد ذلك صرف قيمة القرض أو الدفعة الأولى منه الى الجمعية بعد حصوله على اقرار من العامل المقترض بالموافقة على قيمة القرض وصرفه الى الجمعية لتتولى هى عنه سداد تكاليف انشاء المسكن أو جزء منها .

مادة ٨ - لا يجوز للعامل الذى يحصل على قرض وفقاً لأحكام هذا القرار أن يتصرف فى المسكن الذى استخدم القرض فى انشاءه وتملكه أو فى انشاء جزء منه بالبيع أو الرهن أو غير ذلك من التصرفات الا بعد سداد قيمة القرض أو خصمه من مبلغ الميزة الأفضل الخاص به عند استحقاقه .

وعلى الجمعيات التعاونية للاسكان تضمين هذا الشرط عقود تمليك المساكن لأعضائها المستفيدين بقروض الميزة الأفضل ومراعاة ذلك عند تسجيل تلك العقود .

مادة ٩ - تخضع قيمة قرض الميزة الأفضل أو ما صرف منه من رصيد هذه الميزة عند توافر شروط استحقاقها للعامل أو المستحقين عنه وذلك ما لم يكن العامل قد قام بتسديدها فى تاريخ سابق .

مادة ١٠ - لا تستحق لصاحب العمل أو للجمعية التعاونية أية فوائد عن قيمة القروض التى يحصل عليها المؤمن عليهم بالتطبيق لأحكام هذا القرار .

مادة ١١ - لا يخل حصول العامل على قرض طبقاً لأحكام هذا القرار بحقه فى الحصول على قروض أخرى من الجمعية التعاونية التى يتمتع بعضويتها طبقاً لنظامها .

مادة ١٢ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

قرار رقم ١٦ لسنة ١٩٧٧
بشان نظام ومواعيد وكيفية صرف المعاشات والجهات
التي تصرف منها (١)

وذية الشئون والتأمينات الاجتماعية

بعد الاطلاع على المادة ١٦٠ من قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .

وعلى قرار وزير العمل رقم ١٨٣ لسنة ١٩٦٤ فى شأن الاحكام التى تتبع فى صرف المعاشات والتعويضات ومبالغ التأمين الاضافى .
وعلى قرار وزير الخزانة رقم ١٥٥ لسنة ٧٠ بتحديد جهات ومواعيد صرف المعاشات للعاملين بقوانين المعاشات .
وعلى قرار وزير الخزانة رقم ١٩٦ لسنة ١٩٧٠ بسريان احكام القرار رقم ١٥٥ لسنة ١٩٧٠ على العاملين بقوانين المعاشات المختلفة ... الخ .

قرر

أولا : جهات الصرف

مادة ١ - تصرف المعاشات من الجهات الآتية :

(ا) الخزانة العامة بوزارة المالية بالقاهرة وخزائن مديريات الأمن بالاقاليم والحسابات الجارية بالبنوك لاصحاب المعاشات السابق معاملتهم بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ والذين انتهت خدمتهم قبل ١/٩/١٩٧٥ وكذا المستحقين عنهم .

(ب) مكاتب هيئة البريد : بالنسبة للمعاشات المستحقة من الهيئة العامة للتأمين والمعاشات والهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية .

(ج) الحسابات الجارية بالبنوك : بالنسبة لمعاشات الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية والهيئة العامة للتأمين والمعاشات .

(د) البنوك التجارية وبنك ناصر الاجتماعى وفروعها : بالنسبة لمعاشات الهيئة العامة للتأمين والمعاشات .

(هـ) الجهات التى كان يعمل بها اصحاب المعاشات : بالنسبة لاصحاب المعاشات او المستحقين عنهم وفقا لقرار آخر يصدر بعد الاتفاق مع وزارة المالية .

ثانيا : مواعيد صرف المعاشات ورد ما لم يصرف منها :

مادة ٢ - تصرف المعاشات اعتبارا من اليوم العشرين من كل شهر حتى

(١) الوقائع المصرية فى ١٠ فبراير سنة ١٩٧٧ - العدد ٢٦ .

تهايه لشهر ولجهات الصرف أن تحدد تاريخ الصرف لكل صاحب معاش أو مستحق وتظل المعاشات التي تصرف عن طريق الخزانة العامة بالقاهرة وخزائن مديريات الامن بالاقاليم ومكاتب هيئة البريد صالحة للصرف حتى اليوم الخامس عشر من الشهر التالى لشهر الاستحقاق كما تظل المعاشات التي تصرف عن طريق البنوك التجارية وفروعها وبنك ناصر الاجتماعى صالحة للصرف لمدة الاشهر الثلاثة التالية :

وتعتبر المعاشات قد تم صرفها لأصحاب الشأن بمجرد ايداعها في حساباتهم الجارية بالبنوك .

مادة ٣ - تعيد جهات الصرف المعاشات التى لم تصرف لمستحقها على النحو التالى :

(ا) بالنسبة للخزائن العامة :

تعيد الخزانة العامة بالقاهرة المعاشات التى لم يتسلمها مستحقوها وذلك للهيئة العامة للتأمين والمعاشات فى اليوم السادس عشر من الشهر التالى لشهر الاستحقاق اما المعاشات التى تصرف من خزائن مديريات الامن بالاقاليم فتظل بعد انقضاء الخمسة عشر يوما (مدة الصلاحية للصرف) بخزائن مديريات الامن لمدة ثلاثة اشهر اخرى وتفيد بحساب جارى المبالغ الدائنة تحت التسوية وتصرف لمستحقها خصما على هذا الحساب وما يتبقى بعد هذه المدة دون صرف يعاد للهيئة العامة للتأمين والمعاشات .

(ب) بالنسبة للبنوك :

تعيد البنوك المعاشات التى لم يتسلمها مستحقوها لمدة ثلاثة اشهر متتالية الى الهيئة المختصة ويمكن صرف معاشات المتخلفين فى حالة تقدمهم للصرف قبل الموعد المحدد عادة ما لم يرد للهيئة .

(ج) بالنسبة لهيئة البريد :

تعيد هيئة البريد الى الهيئة المختصة المعاشات التى لم يتسلمها مستحقوها فى موعد اقصاه نهايته الشهر التالى لشهر استحقاق .

ثالثا : الرسوم التى تتقاضاها جهات الصرف :

مادة ٤ (ا) - يحدد الرسم المستحق مقابل صرف المعاشات من البنوك التجارية وبنك ناصر الاجتماعى وهيئة البريد بنسبة (١ ٪) من المعاش وذلك بحد اقصى مقداره مائتا مليم .

وتخصم الهيئة المختصة قبل تحويل المعاش لجهات الصرف المذكورة نسبة ٢٥ ٪ من الرسم المشار اليه فى الفقرة السابقة لحساب العاملين بها ،

معدلة بالقرار رقم ١٥٠ لسنة ١٩٧٧ القوائم المصرية فى ١٦/٧/١٩٧٧ - العدد ١٦٥ .

ويفرد لهذه النسبة حساب خاص تصرف منه في الأوجه التي يحددها مجلس إدارتها .

وتلتزم جهة الصرف في حالة إعادة المعاش الى الهيئة المختصة برد الرسم المحول لها مقابل الصرف .

رابعاً : شهادة استحقاق المعاش :

مادة ٥ - توافي الهيئة المختصة جهات الصرف السابق تحديدها باقرار استحقاق المعاش عند صرف معاشات شهر يناير من كل ثلاث سنوات على اكثر في المواعيد التي يحددها رئيس مجلس الادارة المختص لتوزيعها على اصحاب المعاشات والمستحقين لاستيفائها والتوقيع عليها امام مندوبي جهات الصرف بعد التثبت من شخصياتهم وصفاتهم واعادتها للهيئة المختصة في موعد اقصاه شهران من تاريخ تقديمها اليها .

خامساً : التوكيلات :

مادة ٦ - يجوز لجهات الصرف صرف المعاشات بمقتضى توكيل اداري يشهد بصحته اثنان من العاملين ويعتمد توقيعهما اداريا وذلك لمدة تجاوز ثلاثة شهور متصلة في السنة ويصرف المعاش بموجب هذه التوكيلات دون الرجوع للهيئة المختصة واذا تطلب الامر استمرار الصرف لمدة تجاوز الثلاثة اشهر فيتمتع ان يكون التوكيل موثقاً في الشهر العقاري وفي هذه الحالة يقدم التوكيل الموثق للهيئة المختصة لتعديل اسم من يصرف اليه المعاش .

مادة ٧ - يلغى كل حكم يخالف احكام هذا القرار .

مادة ٨ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به اعتباراً من اول الشهر التالي لتاريخ نشره .

قرار رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٧

في شأن قواعد واجراءات تحصيل واداء الاشتراكات

والاجراءات التي يتعين على اجهزة التأمين الاجتماعى اتباعها (١)

وزير التأمينات

بعد الاطلاع على قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٥ ... الخ .

(١) الوقائع المصرية فى ١٩٧٧/٦/١ - العدد ١٢٢ .

قرار الباب الاول

في اجراءات تنفيذ قانون التأمين الاجتماعى الواجب على أجهزة التأمين الاجتماعى اتباعها

مادة ١ - على جهاز التأمين الاجتماعى بوحدات الجهاز الادارى للدولة والهيئات العامة والقطاع العام القيام بالاجراءات الآتية :

١ - اعداد الكشف والبيانات والاختبارات والاستثمارات والنماذج وامساك السجلات والدفاتر والملفات التى يتطلبها تنفيذ القانون والاحتفاظ بها .

٢ - استيفاء الاستثمارات الخاصة بالاشتراك لدى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية .

٣ - استيفاء الاستثمارات الخاصة بتحديد وأداء الاشتراكات والأقساط وغيرها من المبالغ المستحقة للهيئة المختصة واتخاذ اجراءات سدادها .
٤ - اعداد الاستثمارات الخاصة بحساب المبالغ المستحقة لحساب أو الاشتراك عن المدد التى يجوز حسابها أو الاشتراك عنها ، ومسدد الاعارة الخارجية والأجازات الخاصة والدراية بدون أجر ومكافآت نهاية الخدمة وفروقتها بالنسبة للعاملين بالقطاع العام والاستثمارات الخاصة بالاستبدال وغيرها .

٥ - اتخاذ اجراءات صرف تعويض الأجر ونفقات الانتقال المقررة للمؤمن عليهم المصابين والمرضى .

وكذلك صرف المعاشات والتعويضات والحقوق التأمينية الاخرى ومبالغ الادخار للمؤمن عليهم والمستحقين عنهم نيابة عن الهيئة المختصة .

٦ - انشاء واستيفاء ملفات التأمين الاجتماعى الخاصة بالمؤمن عليهم .

٧ - تلقى المكاتبات والمناقضات التى توجهها الهيئة المختصة والعمل مع أجهزة صاحب العمل الاخرى على تنفيذ ما جاء بها وموافاة الهيئة المذكورة بالرد المطلوب .

مادة ٢ - يجوز لرئيس مجلس ادارة الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية أو من ينوبه الترخيص لإنشاء القطاع الخاص بأن يتولى جهاز التأمين الاجتماعى المنشأ بها ذات الاجراءات المنصوص عليها بالمادة السابقة اذا بلغ عدد العاملين بالمنشأة . . . ماملا على الأقل أو اذا اخذت المنشأة شكل الشركة المساهمة أو شركة التوصية بالاسهم .

مادة ٣ - على صاحب العمل ان يتخذ كافة الاجراءات التى تكفل التنسيق الكامل بين جهاز التأمين الاجتماعى والأجهزة الأخرى المعنية وعلى الاخص

أجهزة الأجور وشئون الأفراد وكذا أجهزة العلاقات العامة والامن الصناعي والخدمات الاجتماعية .

مادة ٤ - يجوز لأصحاب الاعمال بعد موافقة رئيس مجلس ادارة الهيئة المختصة أو من ينوبه أن يقوموا بأنفسهم بطبع الاستثمارات والسجلات التي يتطلبها تنفيذ أحكام قانون التأمين الاجتماعي في حدود الكمية اللازمة لهم ، ولا يجوز لصاحب العمل في جميع الأحوال تحميل المؤمن عليه أو صاحب المعاش أو المستحقين عنهما بمقابل هذه الاستثمارات .

الباب الثاني

اجراءات الاشتراك وقواعد تحصيل الاشتراكات

الفصل الأول

اجراءات الاشتراك بالنسبة لأصحاب الاعمال في القطاعين

العام والخاص

مادة ٥ - على كل صاحب عمل بالقطاعين العام والخاص تسري عليه أحكام قانون التأمين الاجتماعي أن يتقدم للتأمين على العاملين لديه الى مكتب الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية المختص .

ويجوز أن تعتبر منشآت ووحدات القطاع العام في علاقتها مع الهيئة كصاحب عمل واحد مهما كان عدد فروعها .

كما يجوز في حالة تعدد الوحدات الحسابية التي لها بالنسبة لفرع أو أكثر من فروع صاحب العمل ، صلاحيات مراجعة كشوف الأجور وصرفها وقيدها بالدفاتر الحسابية وسداد الاشتراكات وغيرها من المبالغ المستحقة للهيئة المختصة وصرف المزايا التأمينية أن تعتبر كل وحدة حسابية كصاحب عمل مستقل .

وفي حالة تعدد فروع صاحب العمل بالقطاع الخاص تعتبر الفروع التي تقع في نطاق اختصاص قسم أو مركز أو بندر شرطة كصاحب عمل مستقلة .

مادة ٦ - على صاحب العمل أن يتقدم الى مكتب الهيئة المختص خلال اسبوعين من تاريخ بدء النشاط بطلب الاشتراك في الهيئة محررا من أربع نسخ على الاستثمار رقم (٢) المرفق نموذجا موضحا بها البيانات الوافية عن العاملين لديه في تاريخ بدء استخدامهم .

ويجب أن يرفق بطلب الاشتراك المشار اليه المستندات الآتية :

١- ثلاث نسخ من نموذج من توقيع صاحب العمل أو الأشخاص المسؤولين عن تحرير المكاتبات أو استيفاء البيانات أو الاستثمارات التي تقدم

للهيئة معتمدا بخاتم المنشأة على أن يتم التوقيع بالنسبة لأصحاب الأعمال بالقطاع الخاص أمام موظف الهيئة المختص الذي يؤثر بما يفيد أن التوقيع قد تم أمامه .

وبالنسبة لمن لا يوقعون بامضائهم من اصحاب الاعمال او الاشخاص المسئولين لديهم يتعين عليهم اعداد اختام خاصة يختمون بها على نموذج التوقيع في المكان المعد لهذا الغرض مع أخذ بصمة الإبهام الأيمن لصاحب العمل أو المسئول لديه أمام موظف الهيئة المختص الذي يؤثر بما يفيد بأن بصمته الختم والإبهام الأيمن قد تمت أمامه .

وفي جميع الأحوال يلتزم صاحب العمل دائما بكل ما يترتب على توقيع هؤلاء المسئولين على المحررات والمكاتبات والاستمارات الخاصة بتنفيذ القانون .

ويتم اثبات نماذج التوقيعات أو الاختام المشار إليها على البطاقة التي تعدها الهيئة لهذا الغرض .

٢ - المستند الذي يثبت بدء نشاط صاحب العمل كعقد الشركة أو قرار أنشائها وعقد الإيجار وأمر التشغيل وأمر التوريد والترخيص الصادر بالنشاط والمستندات الدالة على صفة صاحب العمل في غير المنشآت الفردية أو صور فوتوغرافية من هذه المستندات مع مطابقتها على الأصل بمعرفة الموظف المختص والتوقيع بما يفيد المطابقة .

٣ - الاستمارة رقم (١) الخاصة بالآخطار عن اشتراك عامل بالهيئة المرفق نموذجا من أصل وثلاثة صور والمستند الرسمي الدال على تاريخ الميلاد وذلك بالنسبة للعاملين بالقطاع الخاص .

٤ - الاستمارة رقم (١١) الخاصة بالآخطار عن اشتراك في تأمين إصابات العمل المرفق نموذجا من أصل وثلاث صور بالنسبة للعاملين المدرجين والتلاميذ الصناعيين والطلاب المشتغلين في مشروعات التشغيل الصيفي والعمال الخاضعين لأحكام قانون العمل ممن تقل أعمارهم عن ١٨ سنة مرفقا بها مستند الميلاد والعقد المبرم مع العامل أو المستند المثبت لنوع العمل .

وتقدم هذه الاستمارة كذلك عند التحاق أي من العاملين من الفئات المشار إليها لدى صاحب عمل سبق اشتراكه بالهيئة .

مادة ٧ - على مكتب الهيئة المختص أن يعيد إلى صاحب العمل إحدى صور استمارة طلب الاشتراك موضحا بها رقم اشتراك صاحب العمل ورقم التأمين الثابت لكل مؤمن عليه لم يسبق حصوله على هذا الرقم وذلك بعد تسجيل بيانات الاستمارات في السجلات المعدة لهذا الغرض .

وعلى المكتب المذكور أن يوافق الوحدات النقابية التي يتم تحديدها بالاتفاق مع النقابات العامة بصورة من الاستثمارة المشار إليها المقدمة من أصحاب الأعمال بالقطاع الخاص وكذا صورة من الاستثمارة المشار إليها بالمادة (١١) من هذا القرار على أن توقع صور الاستثمارات من مدير مكتب الهيئة المختص أو من يقوم مقامه وتختتم بخاتم شعار الجمهورية .

مادة ٨ - على الجهاز المختص لدى صاحب العمل بالقطاع العام عند تعيين عمال جدد أن يتخذ من الإجراءات التي تكفل موافاة جهاز التأمين الاجتماعي بنسخة من قرار تعيين كل عامل في موعد لا يتجاوز ثلاثة أيام من تاريخ صدور قرار التعيين .

وعلى جهاز التأمين الاجتماعي أن يحرر بياناً شهرياً للعاملين الجدد ويقدمها إلى مكتب الهيئة المختص على النموذج رقم (١٣) المرفق خلال الشهر التالي لالتحاق هؤلاء العمال .

وعلى المكتب المشار إليه أن يعيد إلى صاحب العمل صورة من هذه الاستثمارة موضحاً بها رقم التأمين الخاص بالمؤمن عليه .

مادة ٩ - على صاحب العمل بالقطاع الخاص بمجرد التحاق أى عامل لديه أن يوافق مكتب الهيئة المختص خلال أسبوعين على الأكثر من تاريخ التحاق العامل بالاستثمار رقم (١) الخاصة باشتراك عامل بالهيئة من أصل وثلاث صور مرفقاً بها المستند الرسمي الدال على تاريخ ميلاد العامل .

وعلى المكتب المشار إليه أن يعيد إلى صاحب العمل نسخة من الاستثمارة موضحاً بها رقم التأمين الخاص بالمؤمن عليه .

وفي الأحوال التي يتعذر فيها على صاحب العمل إرفاق المستند الدال على الميلاد بالاستثمار المشار إليها فعلى المكتب قبول تلك الاستثمارة . على أن يتعهد صاحب العمل بإرسال هذا المستند في موعد لا يتجاوز شهر عن تاريخ التقدم بالاستثمار المذكورة .

وعلى المكتب متابعة صاحب العمل لموافاته بهذا المستند .

مادة ١٠ - على صاحب العمل الخاص أن يوافق مكتب الهيئة المختص بالاستثمار رقم (٦) المرفق نموذجها من أصل وثلاث صور في حالات انتهاء خدمة العامل وذلك في خلال ثلاثة أيام على الأكثر من تاريخ انتهاء الخدمة أو انتهاء مدة التلمذة الصناعية أو التدرج أو انتهاء العمل بالمشروع الصيفي للطلاب أو ببلوغ سن المؤمن عليه الثامنة عشرة .

كما يلتزم صاحب العمل بالقطاع العام بتقديم الاستثمارة (٦) في الحالات التي تنتهي فيها مدة التلمذة الصناعية أو التدرج أو انتهاء العمل بالمشروع الصيفي وفي حالة انتهاء خدمة العامل بالفصل في الموعد المشار إليه .

مادة ١١ - يتمين على صاحب العمل بالقطاع الخاص أن يوافق مكتب الهيئة المختص في موعد لا يتجاوز آخر يناير من كل عام ببيان التعديلات التي طرأت على العاملين لديه وأجورهم على الاستمارة رقم (٢) محرراً من أصل وثلاث صور .

مادة ١٢ - على صاحب العمل عند انشاء فرع جديد تابع له أن يخطر مكتب الهيئة المختص بذلك وعليه كذلك أن يخطر المكتب المشار إليه بأي تغيير يطرأ على نوع النشاط الذي يزاوله أو أى تغيير في عناوين أماكن العمل وذلك بكتاب موصى عليه بعلم الوصول خلال الخمسة عشر يوماً الأولى لوقوع التغيير .

مادة ١٣ - على صاحب العمل أن يخطر مكتب الهيئة المختص فوراً بكل تغيير يطرأ على التوقيعات أو فقد الاختتام أو استبدالها بغيرهم ، والا كان مسئولاً عما يقع نتيجة التخلف عن الاخطار أو التراخي في تقديمه .

مادة ١٤ - على مكتب الهيئة المختص تسجيل أصحاب الأعمال في سجلات تنشأ لهذا الغرض واعطائهم أرقام اشتراك متتابعة . وعلى مكتب الهيئة المختص اعطاء أرقام للعاملين الموجودين في خدمة أصحاب الأعمال وقت الاشتراك وكذلك العاملين الذين يلتحقون بالخدمة بعد ذلك بعد قيدهم في سجلات تعد لهذا الغرض .

وفي جميع الأحوال تكون أرقام العاملين ثابتة طوال مدة اشتراكهم في التأمين ولو كانت لدى أكثر من صاحب عمل ولا يجوز اعطاء عامل جديد رقماً سبق اعطاؤه لعامل ترك الخدمة لأي سبب من الأسباب .

ويجب على المكتب المشار إليه أن يوافق أصحاب الأعمال بالأرقام الخاصة بهم والبطاقات التأمينية الخاصة بالعاملين لديه وفقاً للنموذج رقم (٧) المرفق مبيناً بها الأرقام الخاصة بهم .

وكذلك البطاقات التأمينية الخاصة بالعاملين الذين تقل سنهم عن الثامنة عشرة والمتدرجين والتلاميذ الصناعيين والطلاب المشتغلين في مشروعات التشغيل الصيفي وفقاً للنموذج رقم (٨) المرفق .

مادة ١٥ - على أصحاب الأعمال والمؤمن عليهم أو المستحقين عنهم أن يذكروا في جميع المكاتبات المتعلقة بتنفيذ أحكام قانون التأمين الاجتماعي رقم الاشتراك الخاص بكل صاحب عمل أو مؤمن عليه يتعلق بموضوع المكاتب وعلى المؤمن عليه أن يتقدم ببطاقته التأمينية وذلك عند كل طلب ، وعليه كذلك أن يقدمها إلى كل صاحب عمل يلتحق بالعمل لديه ويستردها بعد الاطلاع عليها وعلى المؤمن عليه أن يحتفظ ببطاقته في حالة جيدة بصفة مستديمة والا يدخل أية تعديلات عليها .

مادة ١٦ - في حالة ادماج احدى المنشآت في منشأة اخرى يتعين على المنشأة الدامجة موافاة الهيئة المختصة بصورة معتمدة من قرار الادماج في موعد لا يتجاوز اسبوعا من تاريخ صدوره ويجب ان يرفق بصورة القرار نموذج من توقيع الاشخاص المسؤولين عن تحرير المكاتبات واستيفاء واعتماد البيانات والاستمارات التي تقدم للهيئة في ظل الوضع الجديد للمنشأة .

مادة ١٧ - اذا كانت المنشأة المندمجة والمنشأة الدامجة تقعان في دائرة مكتب واحد من مكاتب الهيئة فتتخذ الاجراءات الآتية :

١ - على المنشأة الدامجة أن توافي مكتب الهيئة ببيان أسماء وأرقام جميع العاملين بالمنشأة المندمجة في تاريخ الادماج من أصل وصورة موضحا قرين كل منهم الأجر الشهري الذي يجرى عليه تقدير الاشتراكات وقيمة الأقساط المستحقة عليها للهيئة أن وجدت وعليها كذلك أن تقوم بتسوية حساب الاشتراكات الخاصة بهم حتى تاريخ الادماج وذلك مع عدم الاخلال بمسئولية المنشأة الدامجة تضامنيا في الوفاء بهذه الالتزامات .

٢ - على صاحب العمل أو ممثل المنشأة الدامجة أن يوافي مكتب الهيئة المختص بالاستمارة رقم (٢) خاص (١٣) عام الخاصة بطلب الاشتراك عن الشهر الذي تم فيه الادماج شاملة لكافة العاملين بها ومن بينهم عمال الشركة أو المنشأة المندمجة .

٣ - على مكتب الهيئة المختص أن يفلق ملف صاحب العمل السابق بعد أن يودع به صورة قرار الادماج .

٤ - يحتفظ صاحب العمل بالمنشأة الدامجة برقمه الاصلى وعلى مكتب الهيئة المختص أن يؤشر برقمه على كل من ملفات العاملين بالمنشأة المندمجة موضحا قرين الرقم تاريخ الادماج .

واذا كانت كل من المنشأة المندمجة والمنشأة الدامجة تقع في دائرة مكتبين مختلفتين فيكتفى بتعديل الاسم القانونى للمنشأة المندمجة على أن تبقى كل من المنشأتين كصاحب عمل مستقل وذلك دون الاخلال بأحكام المادة (٥) من هذا القرار .

الفصل الثانى

قواعد تحصيل الاشتراكات والاعفاء من المبالغ الإضافية

مادة ١٨ - تحسب حصة صاحب العمل في اشتراكات التأمين ضد الشيخوخة والعجز والوفاة وفقا لأحكام المادة ١٦٣ من قانون التأمين الاجتماعى على أساس الأجر الشهري الأخير للمؤمن عليه اذا قام صاحب العمل بإنهاء خدمته عند بلوغه سن الستين أو بعدها بدلا من استبقائه بالعمل لحين استكمال مدة الاشتراك الموجبة لاستحقاق المعاش ، وتسدد

هذه المبالغ الى الهيئة العامة للتأمين والمعاشات او مكتب الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية المختص بحسب الاحوال خلال شهر من تاريخ انتهاء خدمة المؤمن عليه .

مادة ١٩ - تحسب الاشتراكات المستحقة على اصحاب الاعمال في القطاع الخاص من واقع البيانات الواردة بالمستندات الآتية :
(١) الاستمارة رقم (١) الخاصة بالاحاطار عن اشتراك العامل في الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بشرط أن تكون موقعة من كل من العامل وصاحب العمل .

(ب) الاستمارة رقم (٢) الخاصة بطلب الاشتراك والمتضمنة البيان المفصل لأجور العمال واشتراكاتهم الشهرية وبيان التعديلات التي طرأت على عدد العمال وأجورهم بشرط أن تكون موقعة من صاحب العمل .
(ج) الاستمارة رقم (٦) الخاصة بالاحاطار عن انتهاء خدمة العامل بشرط أن تكون موقعة من كل من العامل وصاحب العمل .

فاذا لم يقدم صاحب العمل البيانات الخاصة بعماله وأجورهم بموجب الاستثمارات المشار اليها في المواعيد المحددة لذلك حسبت الاشتراكات الواجبة الأداء على أساس آخر بيان قدم منه للهيئة وذلك الى حين حساب الاشتراكات المستحقة فعلا .

وفي حالة عدم تقديم تلك البيانات أو عدم وجود المستندات والسجلات التي يلتزم بحفظها يكون حساب الاشتراكات المستحقة طبقا لما تسفر عنه تحريات الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية في تحديد حجم التزام صاحب العمل .

مادة ٢٠ - تتم تحريات الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية عن طريق أجهزة التفتيش وتثبت هذه التحريات في النماذج المعدة لهذا الغرض من واقع مناقشة طرفي العلاقة (العامل وصاحب العمل) وغيرهم ممن يمكن الاسترشاد بأقوالهم والسجلات والدفاتر الموجودة لدى صاحب العمل أو أية مستندات أخرى يمكن الاعتماد عليها ويوقع كل من العامل وصاحب العمل على النماذج المشار اليها على أن يؤشر المفتش تفصيلا ويوضح مصادر البيانات التي أثبتتها بالنماذج .

ويجوز للهيئة كذلك أن تعتمد في تحرياتها على البيانات والمعلومات التي تضمنتها تقارير اللجان التي تشكل لهذا الغرض .

وفي حالة وجود نزاع بين العامل وصاحب العمل حول اثبات علاقة العمل فيمكن الاستعانة بمكاتب علاقات العمل لتحقيق هذا النزاع وإذا كان النزاع حول الاجر يجوز للهيئة أن تسترشد بأجر المثل في ضوء

مستويات الأجور التي تحددها اللجان الفنية ما لم يقدم صاحب العمل دليلا على عكسها .

مادة ٢١ - يراعى أن الاستقطاعات من الأجور بسبب انجزاء الإدارى أو الغرامات أو خصم ساعات التأخير لا تعتبر تخفيضاً للأجر ويتعين تحصيل الاشتراكات على أساس الأجر الإجمالى دون تخفيض .
وتستحق الاشتراكات عن مدد الوقف عن العمل احتياطياً أو بقوة القانون على أساس الأجر المستحق للمؤمن عليه خلال هذه المدد دون الإخلال بسداد الاشتراكات المستحقة عن الجزء الموقوف صرفه من الأجر إذا تقرر صرفه إليه أو رد الاشتراكات السابق سدادها عن مدة الإيقاف إذا ما تقرر فصل المؤمن عليه بأثر رجعى من تاريخ الإيقاف .

مادة ٢٢ - لا تستحق الاشتراكات بالنسبة لمن يتقاضى أجراً شهرياً ثابتاً يزيد على ٢٠٨ جنيهات ٣٣٣ مليماً إلا على أساس هذا التقدير .
وبالنسبة لمن يتجاوز أجره هذا التقدير فى بعض شهور السنة ويقل عنه فى البعض الآخر فتؤدى الاشتراكات على أساس الأجر المستحق شهرياً على أن تجرى تسوية فى نهاية كل سنة ميلادية بحيث لا يستحق للهيئة المختصة أية اشتراكات عن الأجر الذى يجاوز ٢٥٠٠ سنوياً .

الفصل الثالث

فى اجراءات أداء الاشتراكات وتوريدها

مادة ٢٣ - على الأجهزة المختصة بوحدات الجهاز الإدارى للدولة والهيئات العامة والقطاع العام اعداد سجلات وقوائم لأجور المؤمن عليهم تتضمن حقول خاصة للأجور التى يسرى عليها حكم اقتطاع الاشتراكات والأجور الخاضعة لنظام الادخار وحصة كل من صاحب العمل والمؤمن عليه من اشتراكات وادخار واقساط أخرى مستحقة للهيئة المختصة .

مادة ٢٤ - على الأجهزة المشار إليها بالمادة السابقة اعداد حوافظ بأجمالى الاشتراكات والاقساط المستحقة على النموذج رقم ٢٣ المرفق من أصل وثلاث صور بالنسبة لكل من قوائم صرف الأجور تتضمن البيانات الآتية .

(أ) اجمالى الأجور المستحقة للعاملين مع بيان اجمالى الأجور التى يسرى عليها حكم اقتطاع الاشتراكات بالنسبة لكل نوع من أنواع التأمين الاجتماعى على حده .

(ب) بيان كل من اجمالى حصة صاحب العمل وحصة المؤمن عليهم فى الاشتراكات بالنسبة لكل نوع من أنواع التأمين الاجتماعى على حده .
(ج) جملة الأجور الخاضعة لنظام الادخار وجملة اشتراكات الادخار

(د) الأقساط الخاصة والمبالغ الأخرى المستحقة للهيئة المختصة مع بيان مفرداتها ، (كأقساط المدة السابقة وأقساط الاستبدال والأقساط المستحقة عن مدد الاعارة الخارجية والأجازات الدراسية والأجازات الخاصة بدون أجر وغيرها) .

مادة ٢٥ - على جهاز التأمين الاجتماعي تجميع الحوافظ المشار اليها بالمادة السابقة والتحقق من أن مجموع الاشتراكات والمبالغ الأخرى الواردة بالحوافظ مطابقة لما هو وارد بقوائم الأجور وتمثل المبالغ المستحقة للهيئة المختصة قانونا والاحتفاظ لديه بهذه الحوافظ بعد تسجيل الاشتراكات والأقساط المستحقة في سجل قيد اجمالي الاشتراكات والأقساط المعد لهذا الغرض .

مادة ٢٦ - على جهاز التأمين الاجتماعي استيفاء بيانات السداد على النموذج رقم ٢٣ واتخاذ اجراءات استصدار شيك بالقيمة وارسل الأصل والصورة الأولى الى الهيئة المختصة والاحتفاظ بالصورة الثانية لديه .

مادة ٢٧ - على أجهزة الحسابات أو الشؤون المالية بالجهات المشار اليها بالمادة ٢٣ من هذا القرار أن تخصص حقول (خانات) بالسجلات المحاسبية لاجمالي الأجور التي تخضع لحكم اقتطاع الاشتراكات والاشتراكات والأقساط الخاصة المقتطعة من أجور المؤمن عليهم وحصة صاحب العمل في الاشتراكات على أن يفرد كذلك حسابا خاصا للهيئة المختصة ، يثبت به الاشتراكات والأقساط وما تم سداده منها .

مادة ٢٨ - على صاحب العمل بالقطاع العام موافاة مكتب الهيئة المختصة في نهاية السنة المالية بشهادة معتمدة من المدير المالي للمنشأة على النموذج المرفق توضح به جملة الأجور المنصرفة خلال السنة المالية وقيمة اشتراكات صاحب العمل والعاملين لديه المؤداة لحساب الهيئة مع مراعاة أحكام المادة ٢١ من هذا القرار ويجب أن تتضمن الشهادة اقرار من المدير المالي بأن الأرقام الخاصة بجملة الأجور تشمل كل ما صرفه للعاملين باعتباره اجرا وفقا لأحكام قانون التأمين الاجتماعي .

مادة ٢٩ - على صاحب العمل بالقطاع الخاص أن يمسك سجلا اقيد أجور العاملين لديه متضمنا البيانات الأساسية التي تتطلبها عملية ربط الاشتراكات وتحصيلها وعلى الأخص البيانات الآتية :

- ١ - اسم العامل ورقم تأمينه
- ٢ - تاريخ ميلاد العامل
- ٣ - التأشير شهريا بما يفيد صرف الأجر للعامل وقيمة الأجر .

٤ - قيمة القسط المستحق على المؤمن عليه نظير حساب أو الاشتراك عن مدة سابقة أو استبدال أو خلافه وتاريخ بداية ونهاية فترة التقسيط .
٥ - الملاحظات التي تتعلق بإيقاف تحصيل الأقساط وإعادة اقتطاعها
مادة ٣٠ - مع مراعاة أحكام المادة ١٥٢ من قانون التأمين الاجتماعي يكون للمفتشين الحسابيين الذين تندبهم الهيئة المختصة حق فحص المستندات والدفاتر الحسابية والاطلاع على ملفات العاملين للتحقق من الوفاء بكافة مستحقات الهيئة والتثبت من تنفيذ ما يستلزمه القانون من إجراءات .

مادة ٣١ - يكون وفاء الاشتراكات والمبالغ المقررة للهيئة المختصة بموجب شيكات أو بحوالة بريدية أو نقدا .
ويتحدد تاريخ سداد الاشتراكات والمبالغ المقررة للهيئة المذكورة وفقا لما يلي :

١ - تاريخ تسليم الشيك أو الحوالة البريدية إذا تم السداد بموجبها الى الهيئة .

٢ - تاريخ ائصال الدفع في حالة توريد المبلغ نقدا لخزينة الهيئة .
٣ - تاريخ التسجيل إذا أرسل مستند السداد بكتاب موصى عليه مع علم الوصول .

مادة ٣٢ - على أجهزة الهيئة المختصة أن تقيد أولا بأول ما يرد إليها من شيكات أو حوالات بريدية أو نقدية بالسجلات المعدة لذلك على أن يوضح بها تاريخ تسليم الشيك أو الحوالة أو تاريخ ائصال الدفع أو تاريخ التسجيل إذا كان مستند السداد قد ورد بالبريد الموصى عليه والرقم الموضح على مستند السداد وقيمة المبالغ المسددة واسم صاحب العمل ورقمه بالهيئة . وعلى الأجهزة المذكورة أن تودع في نفس يوم الورد أو الموعد المحدد باللائحة المالية للهيئة المختصة ما يرد إليها من شيكات وحوالات ونقود في حساب الهيئة لدى جهات الإيداع المختصة .

مادة ٣٣ - يكون سداد الاشتراكات المستحقة على أصحاب الأعمال بالقطاع الخاص الى مكتب الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية المختص بعد استيفاء إذن التحصيل رقم (١٠) المرافق نموذج .

مادة ٣٤ - تؤدي مكافأة نهاية الخدمة وفروقاتها بالنسبة لمن تستحق عنهم من المؤمن عليهم بالقطاعين العام والخاص على الاستمارة رقم (١٠) المرفق نموذجها التي تحرر من أصل وصورتين ويرسل صورة منها مرفقا به مستندات السداد الى مكتب الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية المختص على أن يؤشر على الاستمارة وصورها برقم مستند السداد وتاريخ إرساله للهيئة .

الفصل الرابع

في تحديد وأداء الاشتراكات المستحقة خلال مدد الاجازات الخاصة والدراسية بدون اجر والاعارة

مادة ٣٥ - للمؤمن عليه أن يبدي رغبته في كيفية أداء المبالغ المستحقة عليه عن مدة الاجازة الخاصة والاجازة الدراسية والاعارة الخارجية بدون اجر قبل بدء مدة الاجازة أو الاعارة أو انتهائها فإذا لم يبدي المؤمن عليه الرغبة المشار اليها فله أن يؤدي هذه المبالغ كلها أو بعضها دفعة واحدة خلال سنة من تاريخ انتهاء مدة الاجازة أو الاعارة أو تقسيط كامل المبالغ أو بعضها إذا ما سدد جزء منها دفعة واحدة وذلك وفقا للجدول رقم ٦ أو ٧ المرفق بقانون التأمين الاجتماعي والا اقتطعت المبالغ المستحقة عليه على أقساط شهرية من أجره حتى سن الستين .

وفي جميع الأحوال إذا تعذر اقتضاء الاشتراكات المستحقة على المؤمن عليه من هذه المدد فلهيئة المختصة خصمها من مستحقاتها لديها في الحدود الجائزة قانونا .

وإذا توفي المؤمن عليه أو صاحب المعاش قبل أدائه هذه المبالغ دفعة واحدة أو قبل اقتطاع القسط الأول خصمت من مستحقات المستحقين عنه في الحدود الجائزة قانونا .

مادة ٣٦ - في غير الحالات التي يؤدي فيها المؤمن عليه حصته وحصه صاحب العمل في المواعيد الدورية يتم تحديد الاشتراكات المستحقة عليه عن المدد المشار اليها بالمادة السابقة بموجب استمارة التقدير رقم ٢٤ المرفق نموذجا وعلى أساس اجر اشتراك المؤمن عليه بالكامل لدى جهة العمل الأصلية خلال المدد المشار اليها . وتحرر هذه الاستمارة من أصل وصورتين وترسل الى الجهاز المختص بالهيئة المختصة في موعد أقصاه نهاية الشهر التالي للشهر الذي عاد فيه العامل للعمل . وعلى الجهاز المختص الاحتفاظ بصورة استمارة التقدير المشار اليها وموافاة صاحب العمل بصورة مؤشرا عليها بما يفيد المراجعة ويحفظ الأصل بملف التأمين الاجتماعي .

مادة ٣٧ - في حالة اعارة المؤمن عليه الى جهة داخل الجمهورية تتولى الجهة المعار اليها العامل خصم حصه المؤمن عليه واشتراكات الادخال واقساط المدة السابقة والاستبدال وخلافه من أجره وتوريدها شهريا مع حصه صاحب العمل الى الجهة المعار منها العامل في مدة لا تتجاوز الخمسة ايام الأولى من الشهر التالي للشهر المستحق عنه تلك الاشتراكات .

ويلتزم صاحب العمل الأصلي بسداد الاشتراكات والأقساط والمبالغ الأخرى المستحقة للهيئة المختصة عن المؤمن عليه المعار في المواعيد الدورية المحددة لسداد الاشتراكات دون تعليق ذلك على ورود المبالغ من الجهة المعار إليها وعليه متابعة انتظام تلك الجهة في السداد .

ويلتزم صاحب العمل الأصلي إذا كان المؤمن عليه المعار بالخارج يتقاضى أجره منه بسداد الاشتراكات المشار إليها والمبالغ الأخرى المستحقة للهيئة المختصة في المواعيد الدورية المحددة لسداد الاشتراكات ويتحمل كل من المؤمن عليه وصاحب العمل في هذه الحالة بحصته في الاشتراكات .

مادة ٣٨ - يلتزم صاحب العمل الذي كان يسرى بشأنه أحكام قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٦ وقرار وزير العمل رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٧ بأداء حصته في الاشتراكات المستحقة عن مدة الإجازات الخاصة والإجازات الدراسية والبعثات العلمية والإعارة لخارجية بدون أجر حتى ١٩٧٥/٨/٣١ دفعة واحدة وذلك خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القرار أو انتهاء مدة الإجازة أو الإعارة أو البعثة أيهما أسبق .

مادة ٣٩ - يلتزم صاحب العمل المشار إليه بالمادة السابقة أخطار المؤمن عليه الذي بدأت مدة إجازته الخاصة أو الدراسية أو الإعارة الخارجية بدون أجر قبل ١٩٧٥/٩/١ وما زالت مستمرة بعد هذا التاريخ وذلك خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القرار ، بكتاب موصى عليه بعلم الوصول على عنوانه داخل الجمهورية أو خارجها بما يتحمله من اشتراكات عن المدد المشار إليها التي تبدأ اعتباراً من هذا التاريخ ولتحديد رغبته في مدى الاستفادة من الأحكام التي كان معمولاً بها في أداء حصته في الاشتراكات عن مدة الإجازة أو الإعارة السابقة على ١٩٧٥/٩/١ من حيث أدائها دفعة واحدة أو على أقساط شهرية خلال مدة تساوي المدة المشار إليها أو ضعفها أو تاريخ بلوغ سن الستين أو أي التاريخين أسبق أو الانتظار حتى انتهاء مدة الإجازة أو الإعارة وأداء الحصة المذكورة مع ما يلتزم به من اشتراكات اعتباراً من ١٩٧٥/٩/١ وفقاً لما هو وارد بهذا الفصل .

ويكون إبداء رغبة المؤمن عليه خلال ثلاثة أشهر من تاريخ أخطاره .

مادة ٤٠ - على صاحب العمل إعداد سجل لقيود جميع البيانات الخاصة بالمؤمن عليهم المعارين والذين بإجازات خاصة أو إجازات دراسية بدون أجر .

ويتعين عليه إيداع كافة القرارات والمستندات الخاصة بالمدد المشار إليها بملف التأمين الاجتماعي .

الفصل الخامس

متابعة أداء الأقساط المستحقة على المؤمن عليهم

مادة ٤١ - على جهاز الأجور أو الجهة المنوط بها صرف الأجور لدى صاحب العمل أن تؤثر في سجلات أو بطاقات الأجور لديها بالبيانات الخاصة بتاريخ بدء المدد المشار إليها في الفصل الرابع من هذا الباب والتاريخ المقرر لانتهائها وكذلك البيانات الخاصة باقتطاع جميع الأقساط المستحقة على المؤمن عليه للهيئة المختصة وعلى الأخص قيمة القسط الشهري ودرج بداية ونهاية مدة التقسيط وأيه تعديرت تظراً على قيمة الأقساط وأسباب التعديل وخطر جهاز التأمين الاجتماعي أن وجد بالبيانات المشار إليها بموجب حوافظ إجمالي الاشتراكات والأقساط المنصوص عليها في المادة ٢٤ من هذا القرار .

وعلى جهاز التأمين الاجتماعي أن يتابع تحصيل الأقساط المستحقة ونسجيلها بالسجل أو البطاقات المعدة لهذا الغرض مع التأشير بأي تعديل من شأنه إيقاف تحصيل الأقساط وإعادة تحصيلها .

كما يتعين عليه أن يجرى في نهاية كل شهر مطابقة إجمالي الأقساط المقتطعة من واقع الحوافظ المشار إليها بعد قيدها بسجل إجمالي الاشتراكات والأقساط على قيمة الأقساط الواجب تحصيلها وفي حالة وجود خلاف فيجب موافاة الجهاز المختص بمتابعة السداد بالهيئة المختصة بسبب هذا الخلاف على الاستمارة الخاصة بتحصيل الأقساط .

كما يجب في الأحوال التي يتبين فيها أن هذا الخلاف يعود إلى نقل المؤمن عليه من جهة إلى أخرى أن يخطر الجهة المنقول إليها لمتابعة تحصيل الأقساط المستحقة .

مادة ٤٢ - على جهاز التأمين الاجتماعي لدى صاحب العمل أو مكتب الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية المختص بالنسبة للعاملين بالقطاع الخاص حسب الأحوال أن يعد سجلاً لقيد الأقساط الخاصة يتضمن على الأخص البيانات الآتية :

- ١ - اسم المؤمن عليه ورقمه .
- ٢ - تاريخ بدء مدة الإجازة أو الإعارة ونهايتها .
- ٣ - جميع الأقساط الشهرية المستحقة على المؤمن عليه وبيان المدد المستحق عنها ونوعها .
- ٤ - الاجراء الذي تم في شأن أداء المبالغ المستحقة .
- ٥ - قيمة القسط الشهري .
- ٦ - تاريخ بدء اقتطاع الأقساط ونهايتها .

مع التأشير بالسجل بأية تعديلات متأتاً على قيمه الأقساط وأسباب التعديل .

مادة ٤٣ - على جهاز التأمين الاجتماعي في الحالات التي يتم فيها سداد المبالغ المستحقة على المؤمن عليه بالتقسيط أن يخطر الجهاز المختص بصرف الأجر بقيمة القسط الشهري الواجب اقتطاعه من العامل وتاريخ بدء اقتطاع الأقساط ونهايتها .

وعلى مكتب الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية المختص أن يقوم بهذا الإخطار بالنسبة للمؤمن عليهم بالقطاع الخاص .

مادة ٤٤ - على صاحب العمل أن يتسلف من أجر المؤمن عليهم الأقساط المستحقة عليهم وأن يوردها إلى الهيئة المختصة مع الاشتراكات الشهرية في المواعيد المقررة لأداء هذه الاشتراكات مصحوبة بالاستمارة رقم (١٨) الخاصة بتحصيل الأقساط المرفق نموذجها ، وتحرر هذه الاستمارة من أصل وثلاث صور ويرسل الأصل وصورتين مع استمارة سداد إجمالي الاشتراكات الشهرية إلى الهيئة المختصة ونحفظ الصورة الأخرى لدى صاحب العمل .

على أنه بالنسبة لصاحب العمل بالقطاع الخاص فتسدد الأقساط المستحقة على المؤمن عليهم لديه مع الاشتراكات الدورية بموجب اذن التحصيل المشار إليه بالمادة (٣٣) من هذا القرار .

مادة ٤٥ - لا يستحق القسط عن الشهر الذي تنتهي فيه الخدمة لدى صاحب العمل السابق إذا لم يكن كاملاً ويستحق كاملاً عن الشهر الذي تبدأ فيه الخدمة لدى صاحب عمل جديد .

مادة ٤٦ - في حالة انتهاء خدمة المؤمن عليه قبل الوفاء بباقي الأقساط يتعين على جهاز التأمين الاجتماعي أو مكتب الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية المختص أن يؤشر في النموذج الخاص بالبيانات الأساسية للمؤمن عليه بقيمة القسط الشهري المسحق والمدد المتبقية للتقسيط وإجمالي المبالغ المتبقية على المؤمن عليه حتى يمكن اقتطاعها من أجره عند التحاقه لدى صاحب عمل آخر أو خصمها من مستحقاته لدى الهيئة في الحدود الجائزة قانوناً .

مادة ٤٧ - على جهاز الأجر أو الجهة المنوط بها صرف الأجر لدى صاحب العمل أن توافي جهاز التأمين الاجتماعي أو مكتب الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية المختص حسب الأحوال ببيان شامل من نسختين يتضمن أسماء المؤمن عليهم الذين يقتطع من أجورهم أقساط وقيمة

القسط الشهرى الواجب اقتطاعه ونوعه خلال سنة كاملة قادمة وذلك فى شهر ابريل من كل عام والاقساط التى اوقف سدادها وسبب الوقف . وعلى جهاز التأمين الاجتماعى او مكتب الهيئة المختص مطابقة تلك الكشف على الاستمارة الخاصة بتحصيل الاقساط . وترسل نسخة من الكشف الى الجهاز المختص بمتابعة السداد بالهيئة المختصة وتحفظ نسخة بجهاز التأمين الاجتماعى او مكتب الهيئة المختص وعلى الجهاز المختص بمتابعة السداد ان يتابع تحصيل الاقساط المستحقة بموجب السجل المعد لهذا الغرض مع التأشير بأى تعديل من شأنه إيقاف تحصيل الاقساط او اعادة تحصيلها او سبب ذلك .

الفصل السادس

احكام عامة

مادة ٤٨ - يكون رد التعويض او المعاشات التى صرفت للمؤمن عليه الذى الفى او سحب قرار فصله بالطريق التأديبى وفقا للمادة ٤٢ من قانون التأمين الاجتماعى على النموذج رقم (٢٩) المرفق صورته من اصل وصورتين .

مادة ٤٩ - على المؤمن عليه المهاجر الذى عاد للاقامة بالبلاد نهائيا والتحق بعمل يخضعه لاحكام قانون التأمين الاجتماعى خلال سنة من تاريخ الهجرة ان يستوفى النموذج رقم (٣٠) المرفق صورته لرد التعويض السابق صرفه .

مادة ٥٠ - يتبع فى تحرير وتقديم وحفظ النموذجين المشار اليهما بالمادتين السابقتين الاجراءات التى يصدر بها قرار من الهيئة المختصة .

مادة ٥١ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية

قرار رقم ١٤٦ لسنة ١٩٧٧

باصدار جداول تقدير القيمة الرأسمالية للمعاش التى يؤديها

احد صندوقى التأمينات الى الصندوق الآخر (١)

وزير التأمينات

بعد الاطلاع على قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ . الخ .

(١) الوقائع المصرية فى ٥ يولية سنة ١٩٧٧ - العدد ١٥٦ .

قـرـر :

مادة ١ - في تطبيق أحكام المادة (٣٩) من قانون التأمين الاجتماعى المشار اليه تقدر القيمة الرأسمالية لنصيب أحد صندوقى التأمينات فى تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة التى يلتزم بأدائها الى الصندوق الآخر ، وفقا للجداول المرفقة وذلك بحسب الحالة التى يتم تسوية المعاش على أساسها وتبعاً لسن المؤمن عليه فى تاريخ استحقاق صرف المعاش

مادة ٢ - اذا كان المعاش المستحق صرفه وفقاً لأحكام تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة يكمل حدود الجمع بينه وبين المعاش المستحق وفقاً لأحكام تأمين إصابات العمل فلا يؤدى الصندوق الأول الى الصندوق الآخر الا القيمة الرأسمالية لتصيبه فى جزء معاش تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة المستحق صرفه .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

قرار رقم ١٤٩ لسنة ١٩٧٧

بشان تحديد المشتغلين داخل المنازل الخاصة الذين

لا تسرى عليهم أحكام قانون التأمين الاجتماعى (١)

وزير التأمينات

بعد الاطلاع على قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ والمعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ . . . الخ .

قـرـر :

مادة ١ - لا تسرى أحكام قانون التأمين الاجتماعى المشار اليه على المشتغلين بالأعمال المتعلقة بخدمة المنازل الخاصة الذين يتوافر فى شأنهم الشرطان الاتيان

- ١ - ان يكون محل مزاولة العمل داخل منزل معد للسكن الخاص .
- ٢ - ان يكون العمل الذى يمارسه يدوياً لقضاء حاجات شخصية للمخدوم أو ذويه .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية . ويعمل به اعتباراً من تاريخ العمل بقانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .

(١) الوقائع المصرية فى ١٦/٧/١٩٧٧ - العدد ١٦٥ .

قرار رقم ١٥٤ لسنة ١٩٧٧

بشأن الوهبة التي تعتبر جزءا من الاجر (١)

وزير التأمينات

بعد الاطلاع على المادة (٥) من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون ٢٥ لسنة ١٩٧٧ . الخ .

قرر :

مادة ١ - في تطبيق احكام قانون التأمين الاجتماعي المشار اليه تعتبر الوهبة التي يحصل عليها العامل من قبيل الاجر اذا توافرت في شأنها الشروط الاتية :

- ١ - أن يكون قد جرى التعرف بان يدفعها عملاء المنشأة على أساس نسبة مئوية محددة مقدما من المبالغ المستحقة على العملاء .
- ٢ - أن يكون لها صندوق مشترك بالمنشأة توضع فيه حصيلتها لتوزيعها على العمال .

٣ - أن يكون هناك قواعد منفق عليها بين رب العمل والعمال تحدد بموجبها كيفية توزيعها عليهم .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية . ويعمل به اعتبارا من تاريخ العمل بقانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .

قرار رقم ١٦١ لسنة ١٩٧٧

في شأن شروط النظر في انقاص المدة بين الاستبدالين الى سنة واحدة (١) وزير التأمينات

بعد الاطلاع على المادة ١٢٣ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ . الخ .

قرر :

مادة ١ - يجوز النظر في انقاص المدة بين كل استبدالين الى سنة واحدة في الحالات التالية :

- (١) اذا كان طلب الاستبدال قد قدم قبل اول مايو ١٩٧٧ بشرط ان تكون قد انتهت جميع الخطوات الاجرائية الخاصة به وتحدد رأس المال المستبدل وتوقف الصرف لبدء العمل بأحكام القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ المشار اليه .

(١) الوقائع المصرية في ١٦/٧/١٩٧٧ - العدد ١٦٥ .

(١) الوقائع المصرية في ٢٧/٧/١٩٧٧ - العدد ١٧٤ .

(ب) اذا كان قد مضى على آخر استبدال للمؤمن عليه أو صاحب المعاش سنة كاملة وتقل المدة الباقية لبلوغه سن الخامسة والستين عن سنة واحدة .
(ج) اذا كان الاستبدال لمواجهة تكاليف اجراء العمليات الجراحية العاجلة والمتفق على اجرائها فعلا للمؤمن عليه أو صاحب المعاش أو زوجة أى منهما أو اولاده بشرط تقديم المستندات المؤيدة لذلك ، وعلى أن يتم التحقق من ضرورة اجراء العملية بمعرفة الجهة الطبية المختصة وبشرط ألا يكون المريض منتفعا بنظام تأمين المرض أو نظام آخر للعلاج يكفل اجراء العملية الجراحية المطلوب الاستبدال لمراجعة نفقاتها .

مادة ٢ - يفوض كل من رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة للتأمين والمعاشات ، ورئيس مجلس ادارة الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية كل فيما يخصه في البت في طلبات استبدال المدنى سنة واحدة في حدود الشروط المنسار اليها بالمادة الاولى .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية .

قرار رقم ١٦٧ لسنة ١٩٧٧

في شأن التفويض في تجنب اوجه صرف المبالغ المحكوم بها

على مخالفى احكام قانون التأمين الاجتماعى (١)

وزير التأمينات

بعد الاطلاع على المادتين ١٥ و ١٨ من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ والمعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ ، الخ .

قرر :

مادة ١ - يفوض مجلس ادارة كل من الهيئة العامة للتأمين والمعاشات والهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية كل فيما يخصه - في تحديد اوجه صرف المبالغ المحكوم بها على مخالفى احكام قانون التأمين الاجتماعى المنسار اليه ، وفى وضع القواعد والشروط التى يتم تنفيذها وفقا لها .

مادة ٢ - تلغى احكام قرار وزير الخزانة رقم ١٠ لسنة ١٩٧٢ فى شأن تحديد اوجه صرف المبالغ المحكوم بها على مخالفة احكام قانون التأمين الاجتماعى ، واحكام قرار وزير التأمينات رقم ١٤٠ لسنة ١٩٧٤ فى شأن تعديل المادة الثانية من قرار وزير الخزانة رقم ١٠ لسنة ١٩٧٢ .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ

نشره .

(١) الوقائع المصرية فى ١٩٧٧/٨/٩ - اعدد ١٨٥ .

قرار وزارى رقم ١٨٩ لسنة ١٩٧٧
فى شأن قواعد وشروط وحالات الاستبدال والمبالغ
المطلوب ردها مقابل ايقاف العمل بالاستبدال (١)

وزير التأمينات

بعد الاطلاع على المادة ١٢٣ من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدلة بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٧ ... الخ .

فـرـد :

مادة ١ - تتولى الهيئة العامة للتأمين والمعاشات عملية الاستبدال بالنسبة للفئات الآتية :

- ١ - المؤمن عليهم من العاملين بالجهاز الادارى للدولة والهيئات العامة وأصحاب المعاشات منهم الذين يلتزم بحقوقهم صندوق التأمينات بالهيئة .
- ٢ - أصحاب المعاشات من العاملين بالجهاز الادارى للدولة والهيئات العامة الذين تلتزم بصرف معاشاتهم الجهات التى كانوا يعملون بها .
- ٣ - العاملون بقانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة وأصحاب المعاشات منهم .

وتتولى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية عملية الاستبدال بالنسبة للمؤمن عليهم من العاملين بوحدات القطاع العام وبالقطاعين التعاونى والخاص وأصحاب المعاشات منهم وذلك مع مراعاة حكم البند (٣) من الفقرة السابقة ويكون للهيئة المختصة تكليف وحدات التأمينات بالجهاز الادارى للدولة والهيئات العامة والقطاع العام للقيام بعملية الاستبدال .

مادة ٢ - يشترط لقبول طلب الاستبدال أن يكون طالب الاستبدال صاحب معاش أو أن تكون المدة المحسوبة له وفقا لقانون التأمين الاجتماعى العامل به تعطيه الحق فى معاش فيما لو انتهت خدمته بالاستقالة فى تاريخ تقديم طلب الاستبدال .

مادة ٣ - يكون استبدال المعاشات فى الحالات الآتية :

- ١ - مرض طالب الاستبدال أو أحد افراد أسرته - من زوج اولاد ووالدين وأخوة وأخوات الذين يعولهم - مرضا يستدعى نفقات علاج لفترة طويلة .

- ٢ - زواج طالب الاستبدال للمرة الاولى أو زواج أحد ابنائه أو بناته ومن يعولهن من اخواته .

(١) الوقائع المصرية فى ٢٧/٨/١٩٧٧ - العدد ٢٠٠ .

٣ - الكوارث التي تحقق بطلب الاستبدال أو أحد أفراد أسرته من المشار اليهم بالبند (١) .

ويجوز بموافقة وزير التأمينات بناء على اقتراح مجلس ادارة الهيئة المختصة قصر الاستبدال على حالة من هذه الحالات أو أكثر كما يجوز لهذه السلطة قبول الاستبدال في غير الحالات المذكورة بالفقرة السابقة اذا كانت هناك أسباب ضرورية مبررة .

مادة ٤ - مع مراعاة احكام الفقرتين الثانية والثالثة بالمادة ١٢٣ من قانون التأمين الاجتماعى المشار اليه لا يجوز أن يقل أو يزيد كسر الجنيه من الجزء المستبدل من المعاش عن خمسين قرشا .

مادة ٥ - يستبعد من المعاش أو الحق فيه عند تقدير جزء المعاش الذى يجوز استبداله ما يأتى :

(١) أجزاء المعاش السابق استبدالها .

(ب) أية أقساط شهرية مستحقة على طالب الاستبدال للهيئة المختصة . ويجوز لطالب الاستبدال أن يودى الى الهيئة المختصة القيمة الحالية لباقي أقساط الاستبدال والأقساط الأخرى المستحقة عليه دفعة واحدة فى مقابل عدم استبعاد القسط الشهرى المستحق عليه من معاشه أو الحق فيه .

مادة ٦ - يحزر طلب الاستبدال على الاستمارة رقم (١١١) المرفق نموذجها ويقدم هذا الطلب الى الجهة التى يعمل بها طالب الاستبدال أو الجهة التى يصرف منها المعاش بحسب الاحوال على انه بالنسبة للمؤمن عليهم العاملين بالقطاع الخاص وأصحاب المعاشات تتقدم طلبات الاستبدال الخاصة بهم الى مكتب الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية المختص .

وعلى الجهة التى تقدم اليها طلب الاستبدال أن تبين فى الطلب مقدار المعاش المستحق لطالب الاستبدال واذا كانت خدمته لم تنته بعد فيحسب المعاش المستحق له باقتراض انتهاء خدمته بالاستقالة فى تاريخ تقديم طلب الاستبدال وطلبه صرف المعاش فى هذا التاريخ وذلك تحت مسئولية تلك الجهة . وتسلم طلبات الاستبدال الى الجهاز المختص لدى الهيئة المختصة أو ترسل اليه بكتاب موصى عليه وذلك خلال أسبوع على الأكثر من تاريخ تقديم طلب الاستبدال اليها .

مادة ٧ - على الجهاز المختص بالاستبدال قيد طلبات الاستبدال الواردة اليه فى سجلات خاصة تعد لهذا الغرض على أن تتضمن البيانات الآتية :

- ١ - تاريخ ورود الطلب .
 - ٢ - رقم مسلسل لقيد الطلب بالسجل وتاريخ القيد .
 - ٣ - اسم المؤمن عليه والجهة التي يعمل بها ورقم تأمينه وعنوانه أو اسم صاحب المعاش والجهة المسوقة منها المعاش ورقم ربط المعاش وعنوانه
 - ٤ - فسخ المعاش المستحق أو الافتراضي .
 - ٥ - المبلغ المستبدل من المعاش .
 - ٦ - مدة الاستبدال .
 - ٧ - بيانات عن أية استبدالات أخرى .
- وينشأ ملف للطالب الاستبدال يحمل اسم القيد بالسجل .

مادة ٨ - يحال طالب الاستبدال إلى الكشف الطبي بالجهة التي تحددها لهم الهيئة المختصة ونما لنموذج رقم (١١٢) المرفق وذلك بحسب ترتيب فيدهم في السجلات المنصوص عليها في المادة السابقة وتحدد مواعيد الكشف الطبي وفقا لهذا الترتيب بمعرفة الجهة الطبية المشار إليها.

مادة ٩ - يخطر طالب الاستبدال عن طريق الجهة الطبية المختصة بميعاد توقيع الكشف الطبي وذلك بكتاب موصى عليه وإذا تخلف عن الحضور في الميعاد حفظ الطالب المقدم منه .

ويجوز لرئيس الجهة الطبية المختصة التجاوز عن تخلف طالب الاستبدال عن موعد الكشف الطبي إذا كان ذلك ناشئا عن أسباب تبرره بشرط أن يتقدم بطلب خلال ثلاثة أشهر من التاريخ الذي كان محددًا للكشف الطبي موضحا به تلك الأسباب وفي هذه الحالة يعاد إخطاره بميعاد الكشف الطبي وفقا للفقرة الأولى .

مادة ١٠ - تحدد الجهة الطبية المختصة بصفة نهائية درجة صحة الطالب على النموذج المشار إليه بالمادة ٨ من هذا القرار وتعيده إلى الهيئة المختصة بكتاب موصى عليه أو تسلمه إليها ولا يتم الاستبدال إلا إذا كانت صحة الطالب جيدة أو متوسطة وفي الحالة الأخيرة تزيد الجهة المذكورة على سن الطالب عددا من السنوات بنسبة حالته الصحية ويتخذ السن بعد هذه الزيادة أساسا لتحديد رأس مال المعاش المستبدل مع عدم الإخلال بالأحكام الخاصة بتقريب السن الواردة في الجدول رقم (٧) المرفق بقانون التأمين الاجتماعي وإذا قررت الجهة الطبية المختصة رداءة صحة الطالب برفض طلبه ولا يجوز تجديد الكشف الطبي قبل مضي سنة على الأقل من تاريخ هذا القرار .

وتظل نتيجة الكشف الطبى صالحة لاتمام اجراءات الاستبدال لمدة سنة من تاريخ صدور قرار الجهة الطبية المختصة .

مادة ١١ - مع عدم الاخلال بحكم المادة السابقة يحسب راسمال المعاش المستبدل على اساس الجدول رقم (٧) المرفق بقانون التأمين الاجتماعى وفقا لسن طالب الاستبدال فى تاريخ توقيع الكشف الطبى عليه .

مادة ١٢ - يخطر طالب الاستبدال شخصا او بكتاب موصى عليه بتقدير رأس المال المستحق عن جزء المعاش المستبدل لاعلان قبوله هذا التقدير وذلك بموجب الاستمارة رقم (١١٥) المرفق نموذجا .

مادة ١٣ - يكون قبول تقدير رأس مال المستبدل باحدى الطرق الآتية :

(١) التوقيع على النموذج المشار اليه بالمادة السابقة بقبول التقدير امام الموظف المختص بالهيئة المختصة او امام الموظف المختص بجهاز التأمين الاجتماعى لدى صاحب العمل بالنسبة للمؤمن عليهم العاملين بالجهاز الادارى للدولة او الهيئات العامة او القطاع العام واذا كانت الهيئة المختصة هى تتولى عملية الاستبدال فيتعين على موظف جهاز التأمين الاجتماعى ان يرسل النموذج فور التوقيع عليه بكتاب موصى عليه مع علم الوصول الى الجهاز المختص بالاستبدال بالهيئة المختصة .

(ب) التوقيع على النموذج المشار اليه بالمادة السابقة والتصديق على توقيع طالب الاستبدال اداريا وتسليم النموذج الى الجهاز المختص بالاستبدال او يرسل بكتاب موصى عليه مع علم الوصول .

مادة ١٤ - اذا لم يرد وفقا لاحكام المادة السابقة اقرار قبول التقدير من الطالب خلال ثلاثة اشهر من تاريخ اخطاره بذلك اعتبر متنازلا عن طلبه . ويجوز لمدير عام الهيئة المختصة لاسباب مبررة الموافقة على قبول الطالب للتقدير بعد انتهاء الميعاد المنصوص عليه بالفقرة السابقة وذلك خلال الثلاثة اشهر التالية لانتفاء ذلك الميعاد .

مادة ١٥ - يؤدى مبلغ الاستبدال الى الطالب اما نقدا من الخزينة التى تحددها الهيئة المختصة او بموجب شيك يرسل اليه على عنوانه المبين بطلب الاستبدال وذلك بعد خصم قسم الاستبدال عن المدة الباقية على نهاية الشهر التى تم فيه قبول تقدير رأس المال المستبدل والشهر التالى له مباشرة فضلا عن قيمة الرسم المنصوص عليه بالمادة ١٢٣ من قانون التأمين الاجتماعى وعلى الجهاز المختص بالاستبدال اخطار الجهة التى يصرف منها المستبدل أجره أو معاشه لاستقطاع القسط الشهرى وفقا للنموذج رقم ١١٦ المرفق .

مادة ١٦ - يقتطع قسط الاستبدال مقدما من الأجر أو المعاش وتسقط أقساط الاستبدال بوفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش .

وعلى الجهاز المختص بمتابعة سداد الأقساط بالهيئة المختصة متابعة تحصيل اقساط الاستبدال .

مادة ١٧ - لمدير عام الهيئة المختصة ندب العاملين اللازمين لمواجهة الأعباء الإضافية التى تتطلبها عمليات الاستبدال .

مادة ١٨ - يودع الرسم المشار اليه فى المادة (١٥) فى حساب خاص بالهيئة المختصة تصرف من حصيلته مكافآت الأطباء والعاملين بالجهة الطبية المختصة والعاملين بالهيئة المختصة والعاملين بأجهزة التأمينات الذين تكلفهم الهيئة المختصة بإجراء عملية الاستبدال ، وذلك نظير قيامهم بالأعمال الإضافية التى يؤدونها فى عمليات الكشف الطبى والأعمال الإدارية الأخرى التى تتطلبها عملية الاستبدال ولواجهة التكاليف المتعلقة بهذه الأعمال .

ويتولى مجلس إدارة الهيئة المختصة وضع قواعد صرف المكافآت المشار إليها .

مادة ١٩ - يجوز للمستبدل فى أى وقت أن يطلب وقف العمل بالاستبدال وتحدد المبالغ الواجب ردها للهيئة المختصة لوقف العمل بالاستبدال طبقا للجدول المرفق لهذا القرار وفقا لسن المستبدل فى تاريخ وقف العمل بالاستبدال والمدة المتبقية لانتهاى العمل بالاستبدال ويقف تحصيل اقساط الاستبدال اعتبارا من اول الشهر التالى لتاريخ اداء المبالغ الواجب ردها .

مادة ٢٠ - يلغى القرار رقم ٣١٢ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه .

مادة ٢١ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

جدول

بيان المبالغ التي ترد عند وقف العمل بالاستبدال بالنسبة لكل جنيه من الماش الشهري المستبدال

المدة المتبقية من المدة الأصلية للاستبدال										السن في تاريخ وقف العمل بالاستبدال					
المدة المتبقية من المدة الأصلية للاستبدال										السن في تاريخ وقف العمل بالاستبدال					
١٠	٩	٨	٧	٦						٥	٤	٣	٢	١	
طيم	طيم	طيم	طيم	طيم						طيم	طيم	طيم	طيم	طيم	
٩٤٨٠٠	٨٧٣٠٠	٧٩٤٠٠	٧١١٠٠	٦٢٤٠٠	٤٠					٥٣٣٠٠	٤٣٦٠٠	٣٣٥٠٠	٢٢٩٠٠	١١٧٠٠	٤٠
٩٤٦٠٠	٨٧١٥٠	٧٩٣٠٠	٧١٠٥٠	٦٢٣٥٠	٤١					٥٣٢٥٠	٤٣٦٠٠	٣٣٥٠٠	٢٢٩٠٠	١١٧٠٠	٤١
٩٤٤٠٠	٨٧ —	٧٩٢٠٠	٧١ —	٦٢٣٠٠	٤٢					٥٣٢٠٠	٤٣٦٠٠	٣٣٥٠٠	٢٢٩٠٠	١١٧٠٠	٤٢
٩٤٢٠٠	٨٦٨٥٠	٧٩١٠٠	٧٠٩٠٠	٦٢٢٥٠	٤٣					٥٣١٥٠	٤٣٥٢٠	٣٣٤٥٠	٢٢٩٠٠	١١٧٠٠	٤٣
٩٤ —	٨٦٧٠٠	٧٩ —	٧٠٨٠٠	٦٢٢٠٠	٤٤					٥٣١٠٠	٤٣٥٠٠	٣٣٤٠٠	٢٢٩٠٠	١١٧٠٠	٤٤
٩٣٧٠٠	٨٦٤٥٠	٧٨٨٠٠	٧٠٦٥٠	٦٢١٠٠	٤٥					٥٣٠٥٠	٤٣٤٥٠	٣٣٤٠٠	٢٢٨٥٠	١١٧٠٠	٤٥
٩٣٤٠٠	٨٦٢٠٠	٧٨٦٠٠	٧٠٥٠٠	٦٢ —	٤٦					٥٢٩٥٠	٤٠٤٠٠	٣٣٤٠٠	٢٢٨٠٠	١١٧٠٠	٤٦
٩٣١٠٠	٨٥٩٥٠	٧٨٤٠٠	٧٠٣٥٠	٦١٨٥٠	٤٧					٥٢٨٥٠	٤٣٣٥٠	٣٣٣٥٠	٢٢٨٠٠	١١٧٠٠	٤٧
٩٢٨٠٠	٨٥٧٠٠	٧٨٢٠٠	٧٠٢٠٠	٦١٧٠٠	٤٨					٥٢٧٥٠	٤٣٣٠٠	٣٣٣٠٠	٢٢٨٠٠	١١٧٠٠	٤٨
٩٢٤٠٠	٨٥٣٥٠	٧٧٩٠٠	٧٠ —	٦١٥٥٠	٤٩					٥٢٦٥٠	٤٣٢٥٠	٣٣٣٠٠	٢٢٨٠٠	١١٧٠٠	٤٩
٩١٩٠٠	٨٥ —	٧٧٦٠٠	٦٩٨٠٠	٦١٤٠٠	٥٠					٥٢٥٥٠	٤٣٢٠٠	٣٣٣٠٠	٢٢٨٠٠	١١٧٠٠	٥٠
٩١٤٠٠	٨٤٥٥٠	٧٧٢٥٠	٦٩٥٥٠	٦١٢٥٠	٥١					٥٢٤٥٠	٤٣١٠٠	٣٣٢٥٠	٢٢٧٥٠	١١٧٠٠	٥١
٩٠٨٠٠	٨٤١٠٠	٧٦٩٠٠	٦٩٣٠٠	٦١١٠٠	٥٢					٥٢٣٠٠	٤٣ —	٣٣٢٠٠	٢٢٧٠٠	١١٧٠٠	٥٢
٩٠٢٠٠	٨٣٦٠٠	٧٦٥٠٠	٦٨٩٥٠	٦٠٨٥٠	٥٣					٥٢١٥٠	٤٢٩٠٠	٣٣١٥٠	٢٢٧٠٠	١١٧٠٠	٥٣
٨٩٥٠٠	٨٣١٠٠	٧٦١٠٠	٦٨٦٠٠	٦٠٦٠٠	٥٤					٥٢ —	٤٢٨٠٠	٣٣١٠٠	٢٢٧٠٠	١١٧٠٠	٥٤
٨٨٨٠٠	٨٢٤٥٠	٧٥٦٠٠	٦٨٢٠٠	٦٠٣٠٠	٥٥					٥١٨٠٠	٤٢٦٥٠	٣٣ —	٢٢٦٥٠	١١٧٠٠	٥٥
٨٨ —	٨١٨٠٠	٧٥١٠٠	٦٧٨٠٠	٦٠ —	٥٦					٥١٦٠٠	٤٢٥٠٠	٣٢٩٠٠	٢٢٦٠٠	١١٧٠٠	٥٦
٨٧١٠٠	٨١٠٥٠	٧٤٥٥٠	٦٧٣٥٠	٥٩٦٥٠	٥٧					٥١٣٥٠	٤٢٣٥٠	٣٢٨٠٠	٢٢٥٥٠	١١٦٥٠	٥٧
٨٦١٠٠	٨٠٣٠٠	٧٣٩٠٠	٦٦٩٠٠	٥٩٣٠٠	٥٨					٥١١٠٠	٤٢٢٠٠	٣٢٧٠٠	٢٢٥٠٠	١١٦٠٠	٥٨
٨٥١٠٠	٧٩٤٠٠	٧٣٢٠٠	٦٦٣٥٠	٥٨٩٠٠	٥٩					٥٠٨٠٠	٤٢٠٥٠	٣٢٦٠٠	٢٢٤٥٠	١١٦٠٠	٥٩
٨٤ —	٧٨٥٠٠	٧٢٥٠٠	٦٥٨٠٠	٥٨٥٠٠	٦٠					٥٠٥٠٠	٤١٩٠٠	٣٢٥٠٠	٢٢٤٠٠	١١٦٠٠	٦٠
٨٣٨٠٠	٧٧٤٥٠	٧١٦٠٠	٦٥١٠٠	٥٨ —	٦١					٥٠١٥٠	٤١٦٥٠	٣٢٤٠٠	٢٢٣٥٠	١١٦٠٠	٦١
٨١٤٠٠	٧٦٤٠٠	٧٠٧٠٠	٦٤٤٠٠	٥٧٥٠٠	٦٢					٤٩٨٠٠	٤١٤٠٠	٣٢٣٠٠	٢٢٣٠٠	١١٦٠٠	٦٢
٧٩٩٠٠	٧٥١٥٠	٦٩٧٠٠	٦٣٦٠٠	٥٦٨٥٠	٦٣					٤٩٣٥٠	٤١١٠٠	٣٢١٠٠	٢٢٢٥٠	١١٥٥٠	٦٣
٧٨٣٠٠	٧٣٩٠٠	٦٨٧٠٠	٦٢٨٠٠	٥٦٢٠٠	٦٤					٤٨٩٠٠	٤٠٨٠٠	٣١٩٠٠	٢٢٢٠٠	١١٥٠٠	٦٤
٧٦٧٠٠	٧٢٤٥٠	٦٧٥٠٠	٦١٨٥٠	٥٥٥٠٠	٦٥					٤٨٤٠٠	٤٠٤٠٠	٣١٧٠٠	٢٢١٠٠	١١٥٠٠	٦٥
٧٥ —	٧١ —	٦٦٣٠٠	٦٠٩٠٠	٥٤٨٠٠	٦٦					٤٧٩٠٠	٤٠١٠٠	٣١٥٠٠	٢٢ —	١١٥٠٠	٦٦
٧٣١٥٠	٦٩٤٠٠	٦٤٩٥٠	٥٩٨٠٠	٥٣٩٥٠	٦٧					٤٧٣٠٠	٣٩٧٠٠	٣١٢٥٠	٢١٩٠٠	١١٤٥٠	٦٧
٧١٣٠٠	٦٧٨٠٠	٦٣٦٠٠	٥٨٧٠٠	٥٣١٠٠	٦٨					٤٦٧٠٠	٣٩٣٠٠	٣١ —	٢١٨٠٠	١١٤٠٠	٦٨
٦٩٣٠٠	٦٦٠٥٠	٦٢١٥٠	٥٧٠٥٠	٥٢٢٠٠	٦٩					٤٦ —	٣٨٨٥٠	٣٠٧٥٠	٢١٦٥٠	١١٤٠٠	٦٩
٦٧٣٠٠	٦٤٣٠٠	٦٠٧٠٠	٥٦٤٠٠	٥١٣٠٠	٧٠					٤٥٣٠٠	٣٨٤٠٠	٣٠٥٠٠	٢١٥٠٠	١١٤٠٠	٧٠

٢ - تحدد المدة المتبقية لوقف العمل بالاستبدال بقيمة عدد الدفعات الشهرية الواجب تحصيلها من تاريخ وقف العمل بالاستبدال حتى تاريخ انتهاء مدته الأصلية على ١٢ .

٣ - لحساب المبلغ المقابل لمدة تتضمن كسرا من السنة تتبع طريق النسب والتناسب بين الدين الصحيحتين اللتين تقع بينهما المدة المطلوبة .

المدة المتبقية من المدة الأصلية للاستبدال										السن في تاريخ وقف العمل بالاستبدال
١٥		١٤		١٣		١٢		١١		
جنيه	ليم	جنيه	ليم	جنيه	ليم	جنيه	ليم	جنيه	ليم	
١٢٦	٦٠٠	١٢٠	٩٠٠	١١٤	٩٠٠	١٠٨	٦٥٠	١٠١	٨٠٠	٤٠
١٢٦	١٠٠	١٢٠	٥٥٠	١١٤	٦٠٠	١٠٨	٣٠٠	١٠١	٦٠٠	٤١
١٢٥	٦٠٠	١٢٠	٢٠٠	١١٤	٣٠٠	١٠٨	—	١٠١	٤٠٠	٤٢
١٢٥	١٠٠	١١٩	٧٥٠	١١٣	٩٥٠	١٠٧	٧٠٠	١٠١	١٥٠	٤٣
١٢٤	٦٠٠	١١٩	٣٠٠	١١٣	٦٠٠	١٠٧	٤٠٠	١٠٠	٩٠٠	٤٤
١٢٤	١٠٠	١١٨	٧٥٠	١١٣	١٠٠	١٠٧	—	١٠٠	٥٥٠	٤٥
١٢٣	٥٠٠	١١٨	٢٠٠	١١٢	٦٠٠	١٠٦	٦٠٠	١٠٠	٢٠٠	٤٦
١٢٢	٧٠٠	١١٧	٥٥٠	١١٢	—	١٠٦	١٠٠	٩٩	٨٠٠	٤٧
١٢١	٩٠٠	١١٦	٩٠٠	١١١	٤٠٠	١٠٥	٦٠٠	٩٩	٤٠٠	٤٨
١٢١	—	١١٦	٥٠	١١٠	٧٧٠	١٠٥	—	٩٨	٩٠٠	٤٩
١٢٠	—	١١٥	٢٠٠	١١٠	—	١٠٤	٤٠٠	٩٨	٤٠٠	٥٠
١١٨	٩٠٠	١١٤	١٥٠	١٠٩	١٠٠	١٠٣	٦٥٠	٩٧	٧٥٠	٥١
١١٧	٧٠٠	١١٣	١٠٠	١٠٨	٢٠٠	١٠٢	٩٠٠	٩٧	١٠٠	٥٢
١١٦	٤٠٠	١١١	٩٠٠	١٠٧	١٥٠	١٠١	٩٥٠	٩٦	٣٠٠	٥٣
١١٤	٩٠٠	١١٠	٧٠٠	١٠٦	١٠٠	١٠١	—	٩٥	٥٠٠	٥٤
١١٣	٣٠٠	١٠٩	٢٥٠	١٠٤	٨٥٠	٩٩	٩٠٠	٩٤	٦٠٠	٥٥
١١١	٦٠٠	١٠٧	٨٠٠	١٠٣	٦٠٠	٩٨	٨٠٠	٩٣	٧٠٠	٥٦
١٠٩	٨٠٠	١٠٦	١٥٠	١٠٢	١٠٠	٩٧	٥٥٠	٩٢	٦٠٠	٥٧
١٠٧	٩٠٠	١٠٤	٥٠٠	١٠٠	٦٠٠	٩٦	٣٠٠	٩١	٥٠٠	٥٨
١٠٥	٨٠٠	١٠٢	٥٥٠	٩٨	٩٠٠	٩٤	٨٠٠	٩٠	٢٠٠	٥٩
١٠٣	٦٠٠	١٠٠	٦٠٠	٩٧	٢٠٠	٩٣	٣٠٠	٨٨	٩٠٠	٦٠
١٠١	٢٠٠	٩٨	٤٠٠	٩٥	٢٥٠	٩١	٥٥٠	٨٧	٤٠٠	٦١
٩٨	٨٠٠	٩٦	٢٠٠	٩٣	٣٠٠	٨٩	٨٠٠	٨٥	٩٠٠	٦٢
٩٦	١٠٠	٩٣	٧٥٠	٩١	٥٠٠	٨٧	٨٥٠	٨٤	١٥٠	٦٣
٩٣	٤٠٠	٩١	٣٠٠	٨٨	٨٠٠	٨٥	٩٠٠	٨٢	٤٠٠	٦٤
٩٠	٥٠٠	٨٨	٦٠٠	٨٦	٣٥٠	٨٣	٦٥٠	٨٠	٤٥٠	٦٥
٨٧	٦٠٠	٨٥	٩٠٠	٨٣	٩٠٠	٨١	٤٠٠	٧٨	٥٠٠	٦٦
٨٤	٦٠٠	٨٣	١٠٠	٨١	٣٠٠	٧٩	٥٠٠	٧٦	٣٥٠	٦٧
٨١	٦٠٠	٨٠	٣٠٠	٧٨	٧٠٠	٧٦	٧٠٠	٧٤	٢٠٠	٦٨
٧٨	٦٠٠	٧٧	٤٥٠	٧٦	٥٠٠	٧٤	٢٥٠	٧٢	—	٦٩
٧٥	٦٠٠	٧٤	٦٠٠	٧٣	٤٧٠	٧١	٨٠٠	٦٩	٨٠٠	٧٠

ملاحظات :

(١) يتحدد من المستبدل وقت وقف العمل بالاستبدال بالسن التي تم حل أساسها حساب رأس المال المقابل للماش المستبدل مضافاً إليها عدد السنوات الكاملة المنقضية مع تاريخ بدأ العمل بالاستبدال حتى تاريخ وقف العمل به .

قرار رقم ٣٩٢ لسنة ١٩٧٧

بشأن تحديد قيمة الرسم الذى يؤديه المريض المنتفع

بتأمين المرض المنصوص عليه بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥

باصدار قانون التأمين الاجتماعى عند طلب الخدمة الطبية (١) .

وزير الصحة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بشأن الهيئات العامة ؛
وعلى القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون التأمين الاجتماعى
المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ .. الخ .

وعلى موافقة وزير التأمينات ،

قرر :

مادة ١ - تكون الرسوم التى يؤديها المنتفع بنظام تأمين المرض عند طلب

الخدمة الطبية على النحو التالى :

٣٠٠ مليم رسم العرض على الطبيب الممارس العام .

٢٠٠ مليم رسم الزيارة المنزلية .

مادة ٢ - على رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة للتأمين الصحى تنفيذ هذا

القرار .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ

صدوره (صدر فى ١٩٧٧/٧/٢) .

قرار رقم ٣٩٣ لسنة ١٩٧٧

بشأن الشروط والايوضاع الواجب توافرها للتصريح لاصحاب الاعمال

بتقديم الخدمات الطبية للمؤمن عليهم فى حالتى الإصابة والمرض (١)

وزير الصحة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٦١ لسنة ٦٣ بشأن الهيئات العامة
وعلى القانون رقم ٧٩ لسنة ٧٥ باصدار قانون التأمين الاجتماعى
المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ .. الخ .

قرر :

مادة ١ - يجوز للهيئة العامة للتأمين الصحى الترخيص لصاحب العمل

بعلاج العاملين لديه فى حالتى الإصابة والمرض وفقا لنص المادتين ٤٨ ، ٧٢

(١) و (٢) الوقائع المصرية فى ١٩٧٧/٨/١ - العدد ١٧٨ .

من قانون التأمين الاجتماعى المشار اليه بناء على طلبه وذلك فى الاحوال التالية :

(١) اذا كان نشاط صاحب العمل طبيا كالمستشفيات وما فى حكمها .
(ب) اذا كانت طبيعة العمل بالمنشأة تقتضى التنقل المستمر داخل او خارج الجمهورية كشركات الطيران او فى اماكن نائية كشركات حفر آبار التترول .

(ج) اذا كان مقر المنشأة فى جهة لا يتوفر للهيئة فيها امكانيات للعلاج .

مادة ٢ - يشترط للتصريح للمنشأة بعلاج العاملين بها توافر خدمة طبية متكاملة لا تقل عن مستوى الخدمة الطبية التأمينية التى توفرها الهيئة وتكون مدة التصريح سنة واحدة قابلة للتجديد اذا طلب صاحب العمل ذلك على ان تتأكد الهيئة من توافر شروط التصريح .

مادة ٣ - فى حالة التصريح للمنشأة بعلاج عاملين بها من اصابات العمل تلتزم المنشأة بتقديم كافة البيانات والتسهيلات التى تطلبها الهيئة العامة للتأمين الصحى لاجراء الفحص الطبى الدورى للمعرضين للأمراض المهنية كما تلتزم المنشأة بعلاج حالات الامراض المهنية التى يتم اكتشافها نتيجة لهذا الفحص . .

مادة ٤ - تلتزم المنشأة المصرح لها بعلاج عاملين بها بتقديم كافة ما تطلبه الهيئة من بيانات او احصاءات تخص علاج هؤلاء العاملين .

مادة ٥ - على رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة للتأمين الصحى تنفيذ هذا القرار .

مادة ٦ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ صدوره . (صدر فى ١٩٧٧/٧/٢) .

قرار رقم ١٩٠ لسنة ١٩٧٧

باصدار القواعد والاجراءات الخاصة بأداء وتحصيل

الاشتراكات عن مدد الاعارة الخارجية بدون اجر

ومدد الاجازات الخاصة للعمل بالخارج (١)

وزير التأمينات

بعد لاطلاع على قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ والمعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ ، وعلى القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٥ بشأن نظام الادخار للعاملين ... الخ ،

قـسـر :

مادة ١ - يعمل بالقواعد والاجراءات المرفقة فى شأن اداء وتحصيل الاشتراكات من العاملين الخاضعين لاحكام قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه عن مدد الاعارة الخارجية بدون اجر وممدد الاجازات الخاصة للعمل بالخارج وتعتبر النماذج المرفقة بهذا القرار جزءا لا يتجزأ منه .

مادة ٢ - تسرى القواعد والاجراءات المرفقة على المؤمن عليه المرخص له باجازة خاصة لغير العمل اذا ما التحق بعمل فى الخارج من تاريخ التحاقه بالعمل اذا اقر صاحب العمل مبدأ عمل المؤمن عليه بالخارج . ويلتزم المؤمن عليه فى هذه الحالة باخطار صاحب العمل بالتحاقه بالعمل فى الخارج بكتاب موصى عليه بعلم الوصول خلال ثلاثين يوما من تاريخ قيامه بالعمل وعلى صاحب العمل اتخاذ اجراءات تسجيل المؤمن عليه بالادارة المختصة وموافاته فى محل اقامته بالخارج بكتاب موصى عليه بعلم الوصول بنسخة من النموذج رقم (١) المرفق وذلك خلال تسعين يوما من تاريخ بلوغه الاخطار المشار اليه فى الفقرة السابقة .

مادة ٣ - فى تطبيق احكام القرار المرفق يقصد :

(ا) بالمؤمن عليه :

العامل الخاضع لاحكامه .

(ب) بصاحب العمل :

جهة العمل الاصلية للمؤمن عليه .

(جـ) بالاشتراكات :

حصتى صاحب العمل والمؤمن عليه فى الاشتراكات المستحقة طبقا

(١) الوقائع المصرية فى ٢٨/٨/١٩٧٧ - العدد ٢٠١ .

لأحكام قانون التأمين الاجتماعى فيما عدا اشتراكات تأمين المرض .
(د) بالأقساط الخاصة :

الأقساط واية مبالغ غير الاشتراكات مستحقة على المؤمن عليه لحساب
الهيئة المختصة طبقا لقانون التأمين الاجتماعى .
(هـ) بالإدارة المختصة :
الوحدة الادارية المنوط بها تنفيذ احكام هذا القرار بالهيئة المختصة .
(و) بالبنك :

البنك الذى تحدده الهيئة المختصة لتحصيل قيمة الاشتراكات او احد
فروعه او مراسليه .

مادة ٤ - يجب على صاحب العمل حصر المؤمن عليهم الذين يعملون
بالخارج قبل العمل بهذا القرار وتسجيلهم بالإدارة المختصة وموافاة كل
منهم بنسخة من النموذج رقم (١١) فى محل اقامته بالخارج بكتاب موصى
عليه بعلم الوصول خلال ستة اشهر من تاريخ العمل بهذا القرار .
ديعفى المؤمن عليهم سالفى الذكر من اداء ريع الاستثمار والمبالغ
الإضافية المنصوص عليها فى المادة (٣) من القواعد والاجراءات المرفقة
بالنسبة لأول اشتراك مستحق وذلك اذا تم سداده خلال السنة التالية
للمدة المستحق عنها هذا الاشتراك .

مادة ٥ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من اول
الشهر التالى لتاريخ نشره .

قواعد واجراءات

أداء وتحصيل الاشتراكات عن مدد الاعارة الخارجية

بدون اجر والاجازات الخاصة للعمل فى الخارج

مادة ١ - يلتزم المؤمن عليه بأداء الاشتراكات المستحقة عليه عن كل
سنة من سنوات الاعارة او الاجازة محسوبة على أساس أجره لدى صاحب
العمل اما دفعة واحدة خلال الشهر الأخير من هذه السنة أو على دفعات
خلالها وفقا لرغبة المؤمن عليه .

ويجوز للمؤمن عليه فى حالة زيادة أجره خلال سنة الاعارة او الاجازة
أن يؤدى الاشتراكات المستحقة عن هذه الزيادة مع اشتراكات السنة التالية .

مادة ٢ - يكون أداء المؤمن عليه للاشتراكات المنصوص عليها فى المادة
السابقة بواسطة البنك باحدى وسائل الدفع الآتية :

١ : التحويلات بالعملة الأجنبية من الخارج .

(ب) البنكنوت الأجنبى أو الشيكات المصرفية المقبولة الدفع أو السياحية .

(ج) المبالغ المخصومة من الحسابات الحرة والخاصة المفتوحة لدى المصارف المعتمدة بالنقد الأجنبي .

وتتم الحاسبة على النقد الأجنبي بالأسعار المعمول بها في السوق الموازية للنقد ويحدد السعر وقت أداء المبالغ لحساب الهيئة المختصة .

مادة ٣ - يلتزم المؤمن عليه في حالة تأخيره في أداء الاشتراكات في المواعيد المقررة بأداء ربع استثمار بواقع ٦٪ سنوياً من قيمة المبالغ التي تأخر في سدادها وذلك اعتباراً من أول السنة التالية للسنة الملزم بسداد الاشتراك عنها وحتى تاريخ السداد ، وذلك بالإضافة الى أداء مبلغ اضافي عن هذه المبالغ قدره ٢٪ من قيمتها عن كل شهر تأخر فيه السداد من أول السنة التالية عن مدة الاعارة أو الاجرة حتى تاريخ السداد وبحيث لا تجاوز قيمة المبلغ الاضافي ٣٠٪ من قيمة المبالغ المستحق عنها .

ويسدد ربع الاستثمار والمبلغ الاضافي بذات الوسائل التي تسدد بها الاشتراكات في المادة (٢) .

وتحذف كسور الشهر في حساب مدة التأخير .

ويعفى المؤمن عليه من ربع الاستثمار والمبالغ الاضافية اذا قام بسداد الاشتراكات المستحقة خلال ثلاثين يوماً من التاريخ المقرر لادائها .

مادة ٤ - يلتزم المؤمن عليه بأداء اشتراكات الادخار المستحقة عليه خلال مدة الاعارة أو الاجازة وفقاً للقواعد والاجراءات الخاصة بأداء الاشتراكات المنصوص عليها في هذا القرار .

مادة ٥ - اذا انتهت اعارة أو اجازة المؤمن عليه لسبب خارج عن ارادته قبل ادائه المبالغ المستحقة عليه عن مدة الاعارة أو الاجازة ، وفي الحالات الأخرى التي يتعذر فيها على الهيئة المختصة اقتضاء المبالغ المستحقة لها عن هذه المدة بالعملة الأجنبية ، يجوز بموافقة مجلس ادارة الهيئة المختصة تحصيل المبالغ المذكورة بالجنيه المصري محسوبة قيمتها في تاريخ الوفاء على اساس سعر السوق الموازية لعملة الدولة التي كان يعمل فيها المؤمن عليه باعتبارها العملة التي يتعين السداد بها للهيئة المختصة .

ويحتسب المبلغ الاضافي المنصوص عليه في المادة (٣) بما لا يجاوز ٣٠٪ من قيمة المبالغ المستحقة على المؤمن عليه .

وتسدد المبالغ المستحقة على المؤمن عليه اما دفعة واحدة خلال سنة من تاريخ انتهاء مدة الاعارة أو الاجازة او على أقساط طبقاً للجدول رقم (٦) او رقم (٧) المرفقين بقانون التأمين الاجتماعي .

ويخصم المبالغ المستحقة على المؤمن عليه عن مدة اعارته أو اجازاته من ربح استثمارها في الحدود المقررة قانونا من مستحقات المستحقين عنه بالجنيه المصرى اذا انتهت خدمة المؤمن عليه أثناء هذه المدة بالوفاة .

مادة ٦ - تمسك الادارة المختصة ملفا لكل مؤمن عليه تحفظ به الأوراق والنماذج الخاصة باعارته أو اجازته .

ويجب ان يكون لكل مؤمن عليه رقم مسلسل ويجب اعطاء رقم مسلسل جديد اذا تكررت اعارة المؤمن عليه أو اجازته الخاصة ، ويتعين الإشارة الى هذا الرقم المسلسل في جميع المكاتبات الخاصة بتنفيذ احكام هذا القرار .

مادة ٧ - تنشئ الادارة المختصة سجلات للمؤمن عليهم ويجب ان تتضمن هذه السجلات بصفة خاصة البيانات الآتية :

(ا) اسم المؤمن عليه ورقمه المسلسل .

(ب) تاريخ بدء وانتهاء مدة الاعارة أو الاجازة .

(ج) اسم صاحب العمل وعنوانه ورقمه .

مادة ٨ - على صاحب العمل عند الموافقة على اعارة العامل أو منحه اجازة خاصة بدون أجر للعمل في الخارج استيفاء النموذج رقم (١) اعارة المرفق من (١٤) نسخ ، وتحفظ نسخة منها في ملف التأمين الاجتماعى للعامل وترسل النسخ الى الادارة المختصة مرفقا بها صورة من قرار الموافقة على الاجازة أو الاعارة بكتاب موصى عليه بعلم الوصول ، وترسل النسختان الباقيتان بذاته الطريقة الى المؤمن عليه .

ويجب على المؤمن عليه ارسال النسختين المشار اليهما الى الادارة المختصة بكتاب موصى عليه بعلم الوصول لتسجيله طبقا للمادة (٧) ، وذلك دون اخلال بجواز تسليم هذه النسخ باليد للادارة المختصة .

وتلتزم الادارة المختصة خلال ثلاثة أيام من ورود النسختين اليها بموافاة المؤمن عليه بكتاب موصى عليه بعلم الوصول بنسخة منهما مبينا بها الرقم الخاص به واسم البنك وتحفظ الادارة المختصة النسخة الأخرى بالملف المنصوص عليه في المادة (٦) .

وعلى الادارة المختصة ان ترسل لصاحب العمل بكتاب موصى عليه بعلم الوصول نسخة النموذج الواردة منه الى هذه الادارة مبينا بها رقم المؤمن عليه واسم البنك وعنوانه وذلك خلال ثلاثة أيام على الاكثر من تاريخ ورودها .

مادة ٩ - يلتزم المؤمن عليه باخطار صاحب العمل والادارة المختصة بكل تغيير في محل اقامته بالخارج بكتاب موصى عليه بعلم الوصول خلال

خمسـة أيام على الأكثر من حدوث التغيير ، والا تحمل المسئولية عما يترتب نتيجة التخلف عن الاخطار أو التراخي فيه .

مادة ١٠ - يلتزم صاحب العمل باخطار كل من المؤمن عليه والادارة المختصة بكتاب موصى عليه بعلم الوصول بأية تعديلات تطرا على أجر المؤمن عليه وأسباب هذا التعديل أو في قيمة الاشتراكات المقررة اثناء مدة الاعارة أو الاجازة وبتجديد مدتها أو انائها خلال ثلاثين يوما من تاريخ حدوث التعديل ويتحمل صاحب العمل المسئولية عما يترتب نتيجة التخلف عن الاخطار أو التراخي فيه .

مادة ١١ - يراعى في التعاقد مع البنك النص على التزامه بإبداع المبالغ المتحصلة من المؤمن عليهم عن طريقه في حساب خاص بالهيئة المختصة وموافاتها بحافظة تحصيل بكتاب موصى عليه بعلم الوصول خلال ثلاثة أيام من تاريخ الأداء للهيئة المختصة تتضمن بصفة خاصة البيانات الآتية :

- ١ - اسم المؤمن عليه ورقمه .
- ٢ - الدولة التي يعمل بها وجهة العمل .
- ٣ - الاشتراك المسدد والسنة المستحق عنها .
- ٤ - المبالغ الأخرى المسددة .
- ٥ - جملة المبالغ .
- ٦ - نوع العملة وسعرها وقت الأداء للهيئة المختصة .

مادة ١٢ - تؤثر الادارة المختصة ببيان المبالغ المسددة من المؤمن عليه خلال ثمانية وأربعين ساعة من ورود اخطار البنك اليها - وذلك في نموذج متابعة سداد وتسوية حساب المؤمن عليه رقم (٥) اعارة المرفق وحفظه بملف المؤمن عليه لديها .

وعلى الادارة المذكورة تسوية حساب المؤمن عليه واخطاره بكتاب موصى عليه بعلم الوصول بما يستحق عليه من اشتراكات متأخرة أو ريع استثمار أو مبالغ اضافية .

مادة ١٣ - على الادارة المختصة عند انتهاء الاعارة أو الاجازة تحديد الاشتراكات والمبالغ المستحقة على المؤمن عليه وتسوية حسابه على أساس ما تم سداد به بموجب استمارة التقدير رقم (٣ اعارة) المرفق . وترسل الادارة (بكتاب موصى عليه بعلم الوصول) الى المؤمن عليه وإلى صاحب العمل بنسخة من النموذج المذكور ، وعلى صاحب العمل حفظه بملف التأمين الخاص بالمؤمن عليه وترسل نسخة من هذا النموذج الى الجهة المختصة لتحصيل أية مبالغ تكون مستحقة على المؤمن عليه . وتحفظ نسخة من النموذج بملف المؤمن عليه في الادارة المختصة .

فهرس الكتاب

صفحة

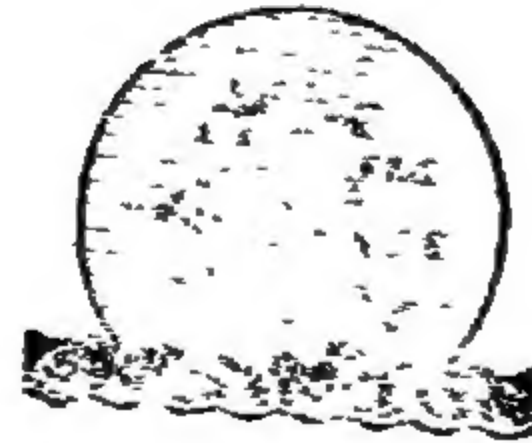
قانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون التأمين الاجتماعى المعدل	
بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧	٣
قانون التأمين الاجتماعى	٥
الباب الأول - نظام التأمين الاجتماعى ومجال تطبيقه والتعاريف	٥
الباب الثانى - إنشاء الصناديق وتمويلها وادارتها	٧
الباب الثالث - تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة	١٠
الفصل الأول - التمويل	١٠
الفصل الثانى - فى المعاشات والتعويضات	١٢
الفصل الثالث - قواعد حساب بعض مدد الاشتراك فى التأمين	٢٠
الفصل الرابع - قواعد معاملة المؤمن عليهم الذين كانوا من افراد القوات المسلحة	٢٢
الفصل الخامس - الاحكام العامة	٢٥
الباب الرابع - فى تأمين اصابات العمل	٢٨
الفصل الأول - فى التمويل	٢٨
الفصل الثانى - فى العلاج والرعاية الطبية	٢٩
الفصل الثالث - فى الحقوق المالية	٣٠
الفصل الرابع - فى التحكيم الطبى	٣٣
الفصل الخامس - احكام عامة	٣٤
الباب الخامس - تأمين المرض	٣٦
الفصل الأول - التمويل ومجال التطبيق	٣٦
الفصل الثانى - الحقوق المالية للمريض	٣٨
الفصل الثالث - احكام عامة	٣٩
الباب السادس - فى انشاء صندوق لعلاج الامراض واصابات العمل وتمويله وادارته واختصاصاته	٣٩
الباب السابع - فى تأمين البطالة	٤٢
الفصل الأول - فى التمويل ومجال التطبيق	٤٢
الفصل الثانى - فى التعويضات	٤٢
الباب الثامن - فى تأمين الرعاية الاجتماعية لأصحاب المعاشات	٤٥
الباب التاسع - فى المستحقين وشروط استحقاقهم	٤٧
الباب العاشر - فى الحقوق الاضافية	٥١
الفصل الأول - فى التعويض الاضافى	٥١
الفصل الثانى - فى المنحة	٥٣

- لتخفيض اشتراكات العاملين ضد اصابات العمل من ٣٪ الى ٢٪
وفقا لحكم المادة ٤٦ من قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩
لسنة ١٩٧٥ ... ١٠٩
- قرار رقم ٢٨٦ لسنة ١٩٧٦ بتحديد القواعد والشروط اللازمة
توافرها لاعتبار علاقة العمل منتظمة ... ١١٠
- قرار رقم ٢٨٧ لسنة ١٩٧٦ فى شأن الشروط والأوضاع الخاصة
بتقسيط المبالغ المستحقة على صاحب العمل ... ١١١
- قرار رقم ٢٨٨ لسنة ١٩٧٦ فى شأن شهادات التأمين ... ١١١
- قرار رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٧٦ بشأن قواعد تحديد مصاريف الانتقال
بالنسبة للمؤمن عليه المصاب أو المريض ... ١١٢
- قرار رقم ٣٠٩ لسنة ١٩٧٦ فى شأن الشروط والقواعد الخاصة
بالتزام صاحب العمل فى القطاع الخاص بأداء مبلغ اضافى فى
حالات التأخير فى الاخطار بانتهاء خدمة المؤمن عليه ... ١١٤
- قرار رقم ٣١٠ لسنة ١٩٧٦ فى شأن بعض الأحكام التنفيذية الخاصة
بالتأمين ضد اصابات العمل ... ١١٦
- قرار رقم ٣١١ لسنة ١٩٧٦ بالأحكام الخاصة بالتأمين ضد البطالة
قرار رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٧٦ فى شأن تشكيل واجراءات عمل لجان
فحص المنازعات ... ١٢٤
- قرار وزير الصحة رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٦ فى شأن تحديد الأمراض
المزمنة التى يمنح عنها المريض تعويضا يعادل أجره كاملا طوال
مدة مرضه ... ١٢٧
- قرار وزير الصحة رقم ١٣٨ لسنة ١٩٧٦ فى شأن الأحكام المنفذة
للتأمين ضد المرض ... ١٣٠
- قرار وزير الصحة رقم ١٣٩ لسنة ١٩٧٦ بشأن قواعد الاخطار
بانتهاء العلاج والعجز والتخلف ونسبته وبيان أيام التخلف عن
العلاج فى حالتى الإصابة والمرض ... ١٣٣
- قرار وزير الصحة رقم ١٤٠ لسنة ١٩٧٦ فى شأن تحديد الحد الأدنى
لمستويات تقديم الخدمة الطبية التأمينية ... ١٣٥
- قرار وزير الصحة رقم ١٤١ لسنة ١٩٧٦ فى شأن شروط وأوضاع
توفير الخدمات التأمينية وتقديم الأطراف والأجهزة الصناعية
قرار رقم ٣٥٦ لسنة ١٩٧٦ بشأن سريان نظام التأمين ضد المرض
على أصحاب المعاشات المنصوص عليه بالقانون رقم ٧٩ لسنة
١٩٧٥ على الراغبين فى الانتفاع بهذه الخدمة ... ١٤١
- قرار وزير القوى العاملة رقم ٩ لسنة ١٩٧٦ بشأن مواعيد تردد
المؤمن عليهم على مكاتب القوى العاملة ... ١٤٢

- قرار وزير القوى العاملة رقم ١١ لسنة ١٩٧٦ بقواعد وأوضاع منح القروض لإنشاء مساكن للمؤمن عليهم وفقا للمادة ١٦٢ من قانون التأمين الاجتماعى ... ١٤٣
- قرار رقم ١٦ لسنة ١٩٧٧ بشأن نظام ومواعيد وكيفية صرف المعاشات والجهات التى تصرف منها ... ١٤٥
- قرار رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٧ فى شأن قواعد واجراءات تحصيل واداء الاشتراكات والاجراءات التى يتعين على اجهزة التأمين الاجتماعى اتباعها ... ١٤٧
- قرار رقم ١٤٦ لسنة ١٩٧٧ باصدار جداول تقدير القيمة الرأسمالية للمعاش التى يؤديها أحد صندوقى التأمينات الى الصندوق الآخر ... ١٦٢
- قرار رقم ١٤٩ لسنة ١٩٧٧ بشأن تحديد المشتغلين داخل المنازل الخاصة الذين لا تسرى عليهم أحكام قانون التأمين الاجتماعى : ١٦٣
- قرار رقم ١٥٤ لسنة ١٩٧٧ بشأن الوهبة التى تعتبر جزءا من الأجر ... ١٦٤
- قرار رقم ١٦١ لسنة ١٩٧٧ فى شأن شروط النظر فى انقاص المدة بين الاستبدالين الى سنة واحدة ... ١٦٤...
- قرار رقم ١٦٧ لسنة ١٩٧٧ فى شأن التفويض فى تحديد أوجه صرف المبالغ المحكوم بها على مخالفى أحكام قانون التأمين الاجتماعى ١٦٥
- قرار رقم ١٨٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن قواعد وشروط وحالات الاستبدال والمبالغ المطلوب ردها مقابل ايقاف العمل بالاستبدال ١٦٥
- قرار رقم ٣٩٢ لسنة ١٩٧٧ بشأن تحديد قيمة الرسم الذى يؤديه المريض المنتفع بتأمين المرض المنصوص عليه بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون التأمين الاجتماعى عند طلب الخدمة الطبية ... ١٧١
- قرار رقم ٣٩٣ لسنة ١٩٧٧ بشأن الشروط والأوضاع الواجب توافرها للتصريح لأصحاب الأعمال بتقديم الخدمات الطبية للمؤمن عليهم فى حالتى الإصابة والمرض ... ١٧٣
- قرار رقم ١٩٠ لسنة ١٩٧٧ باصدار القواعد والاجراءات الخاصة بأداء وتحصيل الاشتراكات عن مدد الاعارة الخارجية بدون أجر من الأجازات الخاصة للعمل بالخارج ... ١٧٥

للمؤلف :

- شرح لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة (الطبعة الثانية) (نفذ)
- شرح قانون عقد العمل الفردى واحكام القضاء (نفذ)
- شرح قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام
- تاريخ الحركة النقابية وتشريعات العمل في مصر
- شرح التنظيم النقابى الجديد .
- شرح قانون التأمين والادخار للعمال (ق ١٩٨٥/١٩) الطبعة الثانية (نفذ)
- شرح التأمينات الاجتماعية ومكافأة نهاية الخدمة (نفذ)
- الموسوعة العمالية (الطبعة السابعة) (نفذ)
- قوانين ايجار الاماكن والضرائب على العقارات المبنية
- قوانين العاملين المدنيين بالدولة
- قوانين اصلاح الزراعى .
- قوانين التموين والتسعير الجبرى واحكام محكمة النقض .
- قانون المرافعات المدنية والتجارية والقوانين المكملة .
- قانون المؤسسات العامة (نفذ)
- كادر العمال (نفذ)
- كادر عمال النقل المشترك (نفذ)
- دراسات عمالية (نفذ)



الهيئة العامة
للكتاب
والطباعة
والتوزيع

محتويات الكتاب الاول :

- قانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون التأمين الاجتماعي .
- قانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ بتعديل بعض احكام قانون التأمين الاجتماعي
- قرارات وزير التأمينات الاجتماعية .
- قرارات وزير الصحة .
- قرارات وزير القوى العاملة والتدريب
- المنفلة لقانون التأمين الاجتماعي .